# علم الإقتصاد

## لطلبة العلوم الاقتصادية

الدكتور الطاهر قانة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة باتنة - الجزائر



# علم الإقتصاد

## لطلبة العلوم الاقتصادية

# علم الإقتصاد

## لطلبة العلوم الاقتصادية



الطبعة الأولى

2020



# علم الإقتصاد

## لطلبة العلوم الاقتصادية

الدكتور الطاهر قانة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة باتنة - الجزائر



رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2019/3/1598)
330
قانة، الطاهر سعدي
علم الاقتصاد لطلبة العلوم الاقتصـادية / الطـاهر سعدي قانة
الواصفات: /الاقتصاد // العلوم الاقتصادية/
- يتحمل المؤلـف كامـل المسـؤولية القانونيـة عن محتوى مصـنفه ولا يعـبر عـن رأي دائـرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.
**ISBN: 978-9923-23-005-3**

# المحتويات

الفصل الثاني: المدخل النظري

# مقدمة

يسعى هذا المساق إلى تعريف الدارسين بموضوع علم الاقتصاد من حيث أنه علم الثروة، علم الرفاهية، علم الاختيارات الفعالة، علم العلاقات الاجتماعية في إطار الإنتاج والمشكلة الاقتصادية ومفهوم الحاجة والسلعة واستخدام وتطبيق علم الاقتصاد. وكذلك نشاط الإنتاج من حيث مفهوم الإنتاج وحساب الإنتاج، وكذا عناصر الإنتاج، بالإضافة إلى نشاط التبادل من حيث أداة التبادل، موضوع التبادل وحيز التبادل. وكذلك نشاط التوزيع (التوزيع قبل الإنتاج كالملكية والعمل، والتوزيع بعد الإنتاج كالأجر، الربح، الفائدة، وإعادة التوزيع كالضرائب والرسوم) مع نشاط الاستهلاك (الإنفاق) ونشاط الادخار ونشاط الاستثمار. إضافة إلى التطرق إلى مفهوم النظام الاقتصادي، وبيان فلسفته ومذهبيته، مع توضيح أهدافه وآلياته.

وقد تم الاعتماد في بيان مفردات هذه المواضيع على ما تم تبنيه من قبل اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان التكوين في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، واعتمدته المديرية العامة للتكوين والتعليم العاليين بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

## الفصل الأول : المدخل المعرفي

موضوع علم الاقتصاد:

-التعريف (علم الثروة، علم الرفاهية، علم الاختيارات الفعالة، علم العلاقـات الاجتماعيـة في إطار الإنتاج)

- المشكلة الاقتصادية

- مفهوم الحاجة والسلعة

- استخدام وتطبيق علم الاقتصاد)

## المبحث الأول : موضوع علم الاقتصاد

يتناول هذا المبحث موضوع علم الاقتصاد وجوانب البحث فيه، إضافة إلى منهجية البحث في العلوم الاقتصادية، وقبل ذلك التعرض للمفهوم اللغوي والاصطلاحي لعلم الاقتصاد.

### المطلب الأول: تعريف علم الاقتصاد

قبل تعريف علم الاقتصاد ككلمة مركبة يمكن تعريف كل من العلم (لغة واصطلاحا) ثم الاقتصاد (لغة واصطلاحا)، ثم التعرض إلى تعريف علم الاقتصاد وموضوعه وجوانب البحث فيه ومنهجية هذا البحث في النهاية.

#### الفرع الأول: تعريف العلم

العلم في اللغة نقيض الجهل، وهو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع، وهو صفة راسخة تدرك بها الكليات والجزئيات[1]، وهو أيضا إدراك الشيء على ما هو عليه إدراكا جازمًا، أي إدراك الشيء بحقيقته، واليقين، والمعرفة، كما يطلق العلم على مجموع مسائل وأصول كلية تجمعها جهة واحدة كعلم النحو وعلم الأرض وعلم الكونيات وعلم الآثار، وجمعه علوم، فهو بذلك مجموعة من المعلومات المتناسقة، التي تخص ظاهرة أو مجموعة من الأشياء أو الظواهر المرتبطة ببعضها، ويطلق العلم حديثًا على العلوم الطبيعية التي تحتاج إلى تجربة ومشاهدة واختبار سواء أكانت أساسية كالكيمياء والطبيعة والفلك والرياضيات والنبات والحيوان والجيولوجيا أو تطبيقية كالطب والهندسة والزراعة والبيطرة وما إليها[2].

---

1- علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، بيروت: دار الكتاب العربي، سنة1405هـ ص199.

2- إبراهيم مصطفى ومن معه، المعجم الوسيط، تحقيق: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة، ج2، د ت، ص624.

والعلم في الاصطلاح أوسع وأشمل من العلم في تعريفه اللغوي؛ فزيادة على اهتمامه بالجانب الحسي فهو يهتم بالإدراك من خلال تفسير وتحليل ما يتحصل عليه الباحث من المعارف بعد التجارب التي يقوم بها في الواقع المادي المحسوس[1].

فيطلق لفظ العلم اصطلاحًا "على مجموعة معارف ظنية راجحة، ومنها ما هو قطعي، بشرط أن تكون منظمة حول موضوع ما"[2]، ويلزم أن تكون هذه المعارف نتيجة بحوث ودراسات علمية تعتمد على مناهج بحث موثوق بها[3]، وبالتالي فالعلم "هو المعرفة المنظمة التي تحاول الوصول، من مجموعة من الأحداث والظواهر المتشابهة والمتكررة، إلى مجموعة من الحقائق الثابتة التي تربط هذه الأحداث والظواهر بروابط منطقية بحيث تكون في مجموعها بناء كليا متناسقا. وهذه الحقائق أو الروابط المنطقية يطلق عليها اسم القوانين، وإن شاع تسميتها في الوقت الحاضر (خصوصا في ميدان العلوم الاجتماعية) باسم التصورات النظرية أو الفروض"[4].

الفرع الثاني: أهداف العلم

يهدف العلم إلى كل من: الوصف، التصنيف، التحليل، التفسير، الفهم، التوقع، والتحكم ما أمكن في الظواهر المختلفة، "إنّ فهم الأشياء والأحداث

---

1- عبد الناصر جندلي، تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، سنة2007م، ص23.

2- عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، دمشق/بيروت: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، ط4، سنة1414هـ/1993م، ص124.

3- مكي مصطفى، البحث العلمي آدابه وقواعده ومناهجه، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، سنة2013م، ص13.

4- محمود يونس محمد وعبد النعيم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، بيروت: الدار الجامعية، سنة1985، ص9.

والظواهر في هذا العالم في جوانبه الطبيعية والاجتماعية يقتضي بطبيعة الحال القدرة على تحديد الصفات والخصائص وقياسها بالوصف الكمي والكيفي من جهة، وتفسير حدوث الأحداث ووقوع الظواهر بتحديد الأسباب والعوامل المؤدية إليها من جهة ثانية، وتحديد علاقة الظواهر والأحداث ببعضها البعض من جهة ثالثة"[1].

"وفي الوقت الذي يحقق الفرد هذا الفهم فإنه يستطيع أن يستخدمه في توقع حدوث نتائج معينة، أي يتنبأ بما سيحدث بالمستقبل، وإذا استطاع العالم أن يفهم الظاهرة ويتنبأها فإنه يستطيع بتحكمه بالعوامل التي تؤدي إلى حدوث الظاهرة أن يمنع أو يتوقع حدوثها في ظروف وشروط جديدة. هذا التحكم والضبط هو هدف آخر من أهداف النشاط العلمي، فاستغلال البيئة واستعمارها، وتوجيه النشاط الاجتماعي لخدمة الإنسان، وتسهيل أسباب حياته وحل مشكلاته هي أهداف لم يزل الإنسان يسعى إلى تحقيقها منذ بداية حياته"[2].

فالفهم يعتبر العملية الأساسية التي يستند عليها للوصول إلى إدراك واع للظاهرة وما يرتبط بها من واقع، لأنه بدون فهم الظواهر والوقائع لا يمكن إصدار أي حكم أو تعميم حولها. ولا يتحقق الفهم العلمي للظواهر إذا ما اقتصر على مجرد الوصف، ذلك لأن التفسير مرحلة أساسية لاكتمال عناصر الفهم لتلك الظواهر. وعملية التفسير هذه لا تتم إلا بعد معرفة عناصر تلك الظواهر والسمات والخصائص المميزة في نشأتها وتطورها وعلاقتها بغيرها من الظواهر.

أما التنبؤ فيهتم بما سوف يحدث في المستقبل لأنه بمثابة اختبار لمجموعة من العلاقات القائمة بين متغيرات أو ظواهر أو أحداث تقبل الملاحظة. وبتحقق

1- رحيم يونس كرو العزاوي، مقدمة في منهج البحث العلمي، عمّان: دار دجلة، سنة2008.
2- مصطفى فؤاد عبيد، مهارات البحث العلمي، أكاديمية الدراسات العلمية، سنة2003، ص4.

هدف التنبؤ يتوفر للإنسان فرصة السيطرة على الظواهر والتحكم في العوامل المؤدية لحدوثها وتوجيهها بالطريقة التي تجعل هذا الحدوث لصالح الإنسان ومنفعته[1].

وعلى العموم فإن العلم يهدف إلى ما يلي[2]:

1. وصف الظواهر وتفسيرها.
2. التنبؤ بما سيحدث مستقبلاً بالاستفادة من النماذج التي تم التوصل إليها من دراسات سابقة.
3. ضبط الظواهر وتقويمها والعوامل المؤثرة فيها ونواتجها.
4. تنمية النشاط العقلي من خلال أساليب التفكير المنظمة.
5. اكتشاف التطبيقات العملية للمعرفة النظرية والتي قد تؤدي إلى وسائل وأساليب ومنتوجات تخدم التطور البشري.

ومن خلال ما سبق يتضح أنّ الهدف الأساسي للعلم هو التوصل إلى النظرية، والنظرية: هي بنيان من المفاهيم المترابطة والتعريفات والمقولات، التي تقدم نظرة نظامية إلى الحوادث بوساطة تحديد العلاقات بين المتحولات بهدف تفسير الحوادث والتنبؤ عنها. والتفسير والتنبؤ من جملة مضامين النظرية؛ فالنظرية تفترض القدرة على تفسير الحوادث الملحوظة، وإذا قبلنا بأن النظرية هي الهدف الأساسي للعلم لأصبح: التفسير والفهم فرعان من هذا الهدف الأصلي، ويعني الفهم والتفسير الربط بين ما لم يكن معلوما لنا ثم كشفناه، وبين ما هو معلوم لنا ومختزن في ذهننا من قبل، أي كشف العلاقات التي تقوم بين

---

1- أحمد حسين الرفاعي، مناهج البحث العلمي تطبيقات إدارية واقتصادية، عمّان: دار وائل للطباعة والنشر، سنة1998، ص ص:51-52.

2- ربحي مصطفي عليان وعثمان محمد غنيم، مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق، عمّان: دار صفاء للنشر والتوزيع، سنة2000، ص16.

الظواهر المختلفة وإدراك الارتباط بين الظواهر المراد تفسيرها، وبين الأحداث التي تلازمها أو تسبقها.

أما التنبؤ القائم على أساس الفهم، فهو من أهداف العلم الرئيسية، والتنبؤ معناه تيقن انطباق المبادئ أو القواعد العامة التي يوصل إليها البحث العلمي، على حالات أخرى في أوضاع مختلفة عن تلك التي سبق استقراؤها منها، والتنبؤ على هذه الصورة يساعد على تحقيق المزيد من الفهم والقدر الأكبر من التفسير وتحصيل الجديد من العلم، لأنه خطوة هامة في إكمال عملية البحث العلمي، وهي محاولة التحقيق من صحة المعلومات التي أمكن الحصول عليها، فإذا ثبت صحة التنبؤات، فعندئذ يجب إعادة النظر بالبيانات أو إعادة البحث في ضوء المزيد منها، أو باستخدام غيرها أو تغيير طرائق البحث. ومن الأهداف الرئيسية للعلم، التحكم الذي يعني معالجة الأوضاع والظروف التي ظهر يقينا أنها تحدث الظاهرة، بشكل يتيح تحقيق هدف معين، والقدرة على التحكم تزداد كلما زاد الفهم وازدادت بالتالي القدرة على التنبؤ، يضاف إلى ذلك أن نجاح التحكم في الظاهرة وتكرره، هو في الوقت ذاته اختبار لمدى سلامة الفهم والتفسير، ومقدار صحة التنبؤات بخصوص الظاهرة المبحوثة[1].

الفرع الثالث: تعريف علم الاقتصاد

الاقتصاد لغة من القَصْد في الشيء وهو خلافُ الإِفراطِ وهو ما بين الإِسراف والتقتير، والقصد في المعيشة أَن لا يُسْرِفَ ولا يُقَتِّر، يقال فلان مقتصد

---

1- رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية، بيروت: دار الفكر المعاصر، سنة2000، ص ص:28-29.

في النفقة[1]، والقصد العدل[2]. والمعنى الثاني لكلمة اقتصاد هو الاتجاه والأَمّ - بفتح الهمزة - والقصد استقامة الطريق[3].

والاقتصاد باللغة الأجنبية (Economics) كلمة مشتقة من لفظ إغريقي يتكون من كلمتين (ايكوس Oikos) أي المنزل و(نوموس Nomos) أي تدبير، وبذلك تكون كلمة (الاقتصاد Economics) معناها تدبير أمور البيت بحيث يشترك أفراده القادرون في إنتاج الطيبات الاقتصادية والقيام بالخدمات، ويشتركون بالتمتع بما يحوزونه، " ثم توسع الناس في مدلول البيت حتى أطلق على الجماعة التي تحكمها دولة واحدة، وعليه فلم يعد المقصود من كلمة اقتصاد المعنى اللغوي وهو التوفير، ولا معنى المال فحسب، وإنما المقصود المعنى الاصطلاحي لمسمى معين وهو تدبير شئون المال، إما بتكثيره وتأمين إيجاده، وإما بكيفية توزيعه"[4]، وعلم الاقتصاد علم موضوعه معرفة الظواهر المتعلِّقة بإنتاج الثروات، والخيرات الماديّة وتوزيعها واستهلاكها في مجتمعٍ بشريّ[5].

أما بالنسبة للتعريف الاصطلاحي؛ فالحصول على تحديد نطاق لعلم الاقتصاد ليس بالأمر الهيّن في علم مترامي الأطراف، غائص في التاريخ، متعدد التطبيقات والرؤى والأفكار والنظريات، خاصة وأن نطاق العلم لا يتحدد إلا بناء على تعريفه، الذي لا يُمسَك به في زاوية من زوايا كتاب إلا ويُفلت أو

---

1- محمد بن مكرم (ابن منظور)، لسان العرب، بيروت: دار صادر، د.ت، مج3، ص354.

2- اسماعيل بن حماد (الجوهري)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت: دار العلم للملايين، ط4، سنة1987، ج3، ص525.

3- محمد بن يعقوب (الفيروزآبادي)، القاموس المحيط، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط8، سنة2005، ص310.

4- محمود بابللي، الاقتصاد الإسلامي في ضوء الشريعة الإسلامية، الرياض: مطبعة المدينة المنورة، ط2، سنة1976، ص15 وما بعدها.

5- أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، سنة1429ه/2008م، ج2، ص1134.

يضلّ بين العديد من التعريفات له، فهناك تشعّب واختلاف كبير في تحديد مفهوم دقيق لتعريف علم الاقتصاد عند علمائه والباحثين فيه من خلال تصفح للكتب المتاحة في هذا المجال.

ويبدو أنّ ذلك راجع للتطور المتواصل لهذا العلم عبر التاريخ، وتأثر العلماء الاقتصاديين الذين عرّفوه بالبيئة السياسية والاجتماعية التي عاشوا فيها، مما جعلهم يصبغوا تعريفاتهم للاقتصاد بصبغة هذه البيئات، قال أحد الاقتصاديين:"توجد عدة تعريفات لعلم الاقتصاد بعدد من كتبوا فيه"[1]، وهذا سرد لبعض التعريفات لعلم الاقتصاد مع بعض التعليق عليها من جهة إحاطتها بهذا العلم وتحديدها لمفهومه كما هي حقيقته في عصرنا:

1. "هو العلم الذي يبحث في إنتاج وتوزيع وتداول الثروة"[2]، ويُعاب على هذا التعريف عدم ذكره للخدمات كاهتمام من اهتمامات الاقتصاد واكتفائه بجانب الثروة فقط، رغم أنّ الخدمات تعتبر ذات قيمة اقتصادية لكنها ليست ثروة مادية، وهذا التعريف يقترب من تعريف آدم سميث:"بأنه علم الثروة"[3].
2. "هو العلم الذي يبحث في وسائل تحسين المجتمع وتسهيل تطور الحضارة الإنسانية"[4]، ويبدو أنّ هذا التعريف قاصر لعموميته وعدم دقته واشتراكه مع تعريفات لعلوم إنسانية غير علم الاقتصاد، فعلم الاجتماع

---

1- عثمان محمد عثمان، السيد عبد المعبود ناصف، مبادئ علم الاقتصاد، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، د.ت، ص34 .

2- محمد عبد المولى، تطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي عبر العصور، تونس: الشركة التونسية للتوزيع، سنة1979، ص33.

3- محمد عبد المولى، مرجع سابق، ص34.

4- بول أ. سامويلسون، علم الاقتصاد، ترجمة: مصطفى موفق، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، سنة1993، ص16.

وعلم النفس مثلا من العلوم التي تبحث في الوسائل المُحسنة للمجتمع والمسهّلة لتطوره، وكل العلوم النافعة كذلك هي.

3. "إنّ الاقتصاد هو علم الخيار الذي تفرضه ندرة وسائل تلبية حاجات البشر"[1]، وهذا التعريف أيضا قاصر لأنه أخلّ بعدم ذكره لدراسة ما قبل الخيار المفروض، فعلم الاقتصاد لا يختصّ بدراسة خيار معين تفرضه الموارد المتاحة والحاجات الملحّة فقط؛ بل يدرس جميع الظواهر وجميع الخيارات وكل ما يتعلق بالجوانب الاقتصادية للمجتمعات ككل.

4. "علم الاقتصاد هو علم اجتماعي يهتم أولا بكيفية استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة أحسن اسنخدام ممكن لإنتاج حجم متزايد من السلع والخدمات لإشباع الحاجات على مدار الزمن، ويهتم ثانيا بكيفية توزيع ناتج النشاط الاقتصادي بين أفراد وفئات المجتمع"[2]، وهذا الطول المبالغ فيه نوعا ما وكثرة الألفاظ، جعلت هذا التعريف أقرب إلى شرح التعريف منه إلى تعريف لعلم الاقتصاد.

5. "علم الاقتصاد هو العلم الذي يعنى بدراسة القوانين الاجتماعية التي تحكم إنتاج وتوزيع الوسائل المادية التي تستخدم في إشباع الحاجات الإنسانية"[3]، وكما هو ملاحظ فبالإضافة إلى طول التعريف؛ اقتصاره في الدراسة على القوانين الاجتماعية دون غيرها، وعلى ذكر الوسائل المادية وإهمال الخدمات، إلى غير ذلك.

---

1- روجيه دوهيم، ترجمة: سموحي فوق العادة، مدخل إلى الاقتصاد، بيروت: دار منشورات عويدات، د.ت، ص8.

2- عثمان محمد عثمان، السيد عبد المعبود ناصف، مرجع سابق، ص34 .

3- السيد عبد المولى، أصول الاقتصاد، القاهرة: دار الفكر العربي، سنة1977، ص6.

6. يمتاز التعريف الجيد بدقة الوصف وحصر الألفاظ وبيان الحدود للشيء المراد تعريفه، وطالب العلم يحتاج في تحصيله للعلوم إلى هذه الدقة وهذا الاختصار، وخير الكلام ما قلّ ودلّ، لذلك يمكن اختيار هذا التعريف المختصر الشامل في آن واحد لعلم الاقتصاد، وذلك بأنه علم "يحلل التكاليف والأرباح الناجمة من أفضل استخدام للموارد"[1]، والتحليل الاقتصادي يشمل كل ما ذكرته التعريفات السابقة وكل ما لم تذكره، ولا يعدو أن يكون تحليلا للتكاليف بشتى أنواعها وللأرباح بمختلف أشكالها (بما في ذلك المنافع) وما قد يكون مستقبلا ضمنها عبر التطور التاريخي لهذا العلم، وهو ما يتضح عند بيان موضوع هذا العلم والميادين التي يطرقها الباحث فيه.

وإضافة لما سبق يمكن الاعتماد على بعض التعاريف لعلم الاقتصاد من خلال أهم الكتب الأكثر رواجا في العالم مثل كتاب "الاقتصاد السياسي" لمؤلفه "ريمون بار Rémon bar" و"الاقتصادية" لصاحبه "سامويلسون Samwilson" وهذا بيان لذلك[2]:

يعرّف بار علم الاقتصاد بكونه "علم إدارة الموارد النادرة في مجتمع إنساني، ويدرس الأشكال التي تتخذها التصرفات الإنسانية وأنواع السلوك الاجتماعي لتهيئة الوسط الخارجي عن طريق الإنفاق، ويدرس الأفعال التي ترمي إلى تخفيف التوتر الموجود بين الرغبات الاقتصادية غير المحدودة والوسائل الاقتصادية المحدودة".

1- بول أ. سامويلسون، مرجع سابق، ص17.

2- عبد اللطيف بن أشنهو، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، سنة2004، ص21 وما بعدها.

وعليه فإن علم الاقتصاد هو تحليل التصرف في حالة الندرة، أو يحلل أنواع تصرف المتعاملين الاقتصاديين في حالة الندرة، والتي يعود بها المرء إلى مراعاة الخلفية الطبيعية لمفهوم الندرة التي تؤدي حسب البعض إلى المشكلة الاقتصادية التي تعدّ المحور الأساسي الذي تدور حوله كل قضايا التغيير التي تشهدها المجتمعات على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، لأنها المحرك الأول في عملية السعي لمحاربة هذه الندرة.

فالإنسان محاط بالحاجة، ومحدد بنقص الأشياء التي ترمي إليها رغبته، والقادرة على تلبية حاجاته، إذ تتطلب الندرة من الإنسان أن يقوم باختيارات، ويصبح حينئذ عاملا اقتصاديا عندما يقاد من أجل تلبية حاجاته، إلى القيام بعملية الاختيار في حالة الندرة.

ويتلخص موقف ريمون بار في القول: "إنّ النشاط الاقتصادي ما هو إلا اختيار يتم من أجل تلبية حاجات"، ويكون بالتالي موضوع علم الاقتصاد هو تحليل هذه الاختيارات.

أما موقف الكاتب "Samwilson" في مؤلفه "الاقتصادية" فهو يرى بأن علم الاقتصاد يبحث عن كيفية تقرير الإنسان، وذلك باستعماله أو عدم استعماله للنقود، وتخصيص موارد إنتاجية نادرة عبر الزمان بقصد إيجاد سلع وخدمات مختلفة، ثم توزيعها من أجل الاستهلاك الحاضر والمستقبل بين مختلف الأفراد والمجموعات المكونة للمجتمع.

وحسب هذا التعريف فإن مفهوم علم الاقتصاد المتداول يبحث فيما يلي:

1. علم الاقتصاد يدرس أنواع النشاطات التي تتعلق بالنقود وتتطلب عمليات تبادل بين الأفراد.

2. يبحث في كيفية تقرير الناس استعمال الموارد الإنتاجية النادرة أو المحدودة (كالأرض، واليد العاملة، والسلع الرأسمالية كالآلات والمعارف التقنية)، بقصد إيجاد سلع وخدمات (كالقمح، واللحم، والمعاطف، والزوارق، ووسائل الترفيه)، ثم توزيعها من أجل الاستهلاك بين مختلف أفراد المجتمع.
3. يدرس علم الاقتصاد كيفية تصرف الأفراد في حياتهم العادية بكسب قوتهم والتمتع بثمرة عملهم.
4. يبحث في الطريقة التي تستعملها الإنسانية لتنظيم نشاطها الإنتاجي والاستهلاكي.
5. إن علم الاقتصاد هو علم الثروات.
6. ويؤكد هذا التعريف على طبيعة تصرف المتعاملين، أي كيف يقومون بالاختيارات في حالة الندرة من أجل تلبية حاجياتهم.

وإذا جمعنا بين تعريفات (ريمون بار وسامويلسون) نصل إلى الخلاصة الآتية: يكمن النشاط الاقتصادي في الاختيار (والقول أن هناك حالة ندرة قول ثانوي لأنه خارج الندرة لا وجود للاختيار)، فعلم الاقتصاد هو علم الاختيارات وعلم تقنية الاختيارات. وهذا التعريف تكلم عنه بوضوح اقتصادي آخر هو "ليونال روبنسن Leonel Robinson" الذي يصف العمل الاقتصادي "كتعيين للثروات النادرة ذات المصالح المتناوبة من أجل أهداف متناوبة".

المطلب الثاني: موضوع علم الاقتصاد وجوانب البحث فيه

نستطيع استخلاص جوانب علم الاقتصاد اعتمادا على ما تعرضنا له سابقا من تحديد لماهيته وبيان لتعريفاته المتعددة حسب رؤية كل عالم في الاقتصاد وحسب البيئة التي نشأ فيها.

الفرع الأول: جوانب البحث في علم الاقتصاد

الحقيقة أن علم الاقتصاد في عصرنا ما هـو إلا اسـتجابة طبيعيـة للتطـور الإنسـاني في مجال تقبّل الأفكار المستجدّة والنظريات المستحدثة، يقول أحد الباحثين:"إنّ المطلوب من علم الاقتصاد في السابق كان أقلّ بكثير من المطلوب منه اليـوم، فالإنسـان كـان يتقبّـل في السابق معظم ما يجري على أنه طبيعي أو مقدّر ومحتوم، بينما الإنسان اليوم لا يستسلم ولا يتقبل شيئا كما هو، وإنما يبحث ويفكر في الأسباب والنتائج والوسائل والغايـات وغـير ذلك"[1]، فعدم استسلام الإنسـان المعـاصر للتقبّـل والرضـا بمـا يُطـرح عليـه مـن مواضـيع اقتصادية، يظهر في كثرة التساؤلات المطروحـة في المجـالس والمجـامع التـي تتعـرض لهـذه المواضيع، كما يظهر في اختلاف هذه التساؤلات عبر الأزمنـة والأمكنـة والأحـوال المختلفـة التي تعايشـها المجموعـات البشريـة وتتـأثر بهـا، مـما يمـس أيضـا بـآراء ونظريـات علـماء الاقتصاد حسب الأوضاع السياسية والاجتماعية وغيرها من المؤثرات التـي تسـيطر علـيهم وتوجه أفكارهم وانشغالاتهم، وبالتالي استنتاجاتهم ونظرياتهم، وهذا مـا يؤكـده أحـدهم بقوله:"وهناك عدة تساؤلات في هذا المجال تتعلق بما يجب أن يهـتم هـذا العلـم، بحركـة الأشـياء والكميـات أم بالحركـة الاجتماعيـة والتغـيرات الإنسـانية المرتبطـة بهـذه الأشـياء والكميات؟ بمصالح الأقلية الراهنة باعتبارها تكثيفا لمصـالح الأمـة والإنسـانية، أم بمصـالح الأغلبية الساحقة مـن النـاس، أي في سـبيل مسـتقبل أكـثر نعـيما للمـواطن، الإنسـان، أيّـا كان؟"[2]، وغيرها من التساؤلات المختلفة.

---

1- دليلة عارف، بحث في الاقتصاد السياسي، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ط2، سنة1987، ص10.

2- نفس المرجع، ص10.

وتأثر علماء الاقتصاد بالبيئات التي نشئوا فيها وعايشوها ليس بالأمر المستبعد طالما أنّ علـم الاقتصـاد علـم اجتماعـي وميدانـه المجتمـع بكـل مـا فيـه مـن قـيم وأعـراف وعادات...الخ، عكس العلوم الرياضية التي تعتمد التجريد، والعلوم الطبيعية التي نشـأت داخل المختبرات ومن خلال تجارب مصطنعة بعيدة كل البعد عـن التـأثيرات الاجتماعيـة، "إنّ في إمكان عالم الطبيعة أن يستبعد المضايقات (الخارجية) -مثـل الانتخابـات القوميـة والحروب- من النظام الخاص بالذرة الذي يقوم بدراسته، أما عالم الاقتصاد، في واقع الأمـر، فإنه لا يستطيع أن يستبعد أي شيء يؤثّر في النظام الاقتصادي، إنّ نظامه (مفتوح)، ومتاح للعواصف السياسية والاجتماعية والتكنولوجيـة والنفسـية، بـل وحتـى التقلبـات الجويـة، ومع ذلك فإنّ الاقتصاديين يحـاولون أن يقومـوا بكـل مـا يقـوم بـه العلـماء؛ أي ملاحظـة ظواهر معينة من العـالَم الطبيعـي أو الاجتماعـي وجمـع البيانـات اللازمـة لقيـاس تلـك الظواهر، وبناء نظريات تفسر هذه البيانات، واختبار النظريات في مواجهة الواقع لإثباتهـا أو دحضها"[1]، وهذه هي الموضوعية والتجرد المطلوبان في أي معرفة حتى تصير علما قائما بذاته.

وفيما يلي عرض مفصّل لجوانب البحث في علم الاقتصاد في شـكل عنـاوين لنظريـات مختلفة لهذا العلم، رغم ترابطها في الحقيقة وتكاملهـا وانسـجامها لتشـكل الهيكـل العـام لعلم الاقتصاد، إلا أنّ ذكرها جاء مفصّلا لاعتبارات التوضيح والشرح، وهي كما يأتي:

الجانب الأول: نظرية الإنتاج

وتتمثّل في الجواب على السؤال:"ماذا وكيف ننـتج؟ وذلـك بدراسـة العلاقـة بـين الإنتاج وعنـاصر الإنتـاج، والعلاقـة بـين الإنتـاج وتكـاليف الإنتـاج"[2]، ويتخلـل ذلـك

1- ليونارد سلك، ترجمة: سميرة بحر، الاقتصاد للجميع، القاهرة: مؤسسة سجل العرب، سنة1983، ص ص:17-18.

2- عثمان محمد عثمان، السيد عبد المعبود ناصف، مرجع سابق، ص25.

دراسة عناصر الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم) وبيان فعاليتها وعلاقة بعضها ببعض، وكيفية التحول من إنتاج إلى آخر أو زيادته، وتقسيم العملية الإنتاجية أو ما يُسمّى بالتخصيص ومن ثمّ تقسيم العمل ...الخ.

"وعلى هذا النحو يتبين أن الإنتاج لا يتمثل فقط في العلاقة بين الإنسان والطبيعة، وإنما هو في ذات الوقت علاقة بين الإنسان والإنسان، الأمر هنا يتعلق بمجموعة العلاقات بين أفراد المجتمع في صراعهم مع الطبيعة، في العلاقات المتعددة، التي تنشأ بينهم ممثلة في العلاقات الاقتصادية، أي العلاقات الاجتماعية التي تتم بواسطة الأشياء المادية والخدمات"[(1)]، والإنتاج يعتبر المجال الحقيقي للاقتصاد ومحوره الأساسي، وما المجالات الأخرى كالتوزيع والاستهلاك... وغيرهما إلا توابع له وفروع عنه، حيث أنّ الاقتصاديين في السابق كانوا يعتبرونه وحده هو المحرك للاقتصاد والميزان الدقيق الذي به تتحدد سلبية أو إيجابية الفعالية الاقتصادية، وهناك من الاقتصاديين المعاصرين من بقي على هذه النظرة سائرا على نفس المنوال، وهذا أحدهم يُعبّر عن ذلك بشيء من التوضيح:"وقد كان هذا الموضوع يمثل أهم أجزاء النظرية الاقتصادية... وقد أدت دراسة الاقتصاديين لهذا الموضوع إلى نشأة بناء منطقي ساعد على حلّ كثير من المشاكل الاقتصادية الأخرى، ولذلك فإنّ المنطق المستخدم في علاج هذا الموضوع قد أصبح إلى حدّ كبير المنطق الاقتصادي نفسه... ولا يكفي تحديد ماذا يُنتَج وإنما لا بدّ من الإشارة إلى كيف يتم هذا الإنتاج، ويُدرَس ذلك عادة في نظريات الإنتاج"[(2)].

---

1- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي -الأساسيات-، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، ج1، ط6، سنة1994، ص20.

2- حازم الببلاوي، أصول الاقتصاد السياسي، الإسكندرية، منشأة المعارف، ط2، سنة1996، ص42.

الجانب الثاني: نظرية السعر

وتتمثل في الإجابة على السؤال: كيف تتحدد الأسعار في الأسواق؟ "وذلك بدراسة عملية البيع والشراء أو ما يُسمّى بعملية التبادل بنوعيها: المقايضة التي لا تُستخدم فيها النقود، أو الاقتصاديات النقدية التي تشكل فيها النقود وسيطا للمعاملات، ودراسة الكيفية التي تتحدد بها الأسعار في الأسواق"[(1)]، وهذه النظرية وليدة تطور حتمي للعملية الإنتاجية والحاجة البشرية؛ إذ المنتج لا تكفيه منتجاته لسدّ جميع احتياجاته، فيلجأ اضطرارا إلى زيادة الإنتاج للحصول على كميات زائدة عن استهلاكه الخاص فيستغلّها في سدّ حاجاته الأخرى بجلب ما يُنتجه الآخرون عن طريق التبادل، الذي يعتبر السعرُ أحد المقومات التي يعتمد عليها، وهذه الحقيقة أشار إليها الاقتصاديون في كتاباتهم وذكروها في أبحاثهم، مبينين هذا التلازم الوثيق بين ظهور الأسعار ووجود الفوائض الاقتصادية، فهذا أحدهم يشير إلى ذلك بقوله:"وذلك يكون في مرحلة مرتبطة بوجود فائض اقتصادي، أي بقدرة المنتجين على إنتاج ما يزيد على ما هو لازم لإشباع حاجاتهم في ظل الظروف الفنية والاجتماعية للإنتاج... هنا بدأ المنتج يعيش لا على ناتج عمله، وإنما على عمله الذي يُكرّسه لإنتاج السلع، أي المنتجات الموجهة للمبادلة المباشرة (أي المقايضة) في مرحلة أولى، ثم المبادلة بواسطة النقود في مرحلة تالية، عن طريق المبادلة يستطيع المنتج الحصول على السلع اللازمة لاستهلاكه"[(2)].

الجانب الثالث: نظرية التوزيع

وتتمثل في الإجابة على السؤال: كيف يتوزّع ناتج العملية الإنتاجية؟ "وذلك بدراسة الكيفية التي يتوزّع بها الدخل الناتج من العملية الإنتاجية بين عناصر

---

1- عثمان محمد عثمان، السيد عبد المعبود ناصف، مرجع سابق، ص26.

2- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي -الأساسيات-، مرجع سابق، ص22.

الإنتاج"[1]؛ أجر اليد العاملة، وريع الأرض أو إيجارها، والفائدة التي يتحصل عليها صاحب رأس المال، والأرباح المرجوّة لمن يقوم بإدارة وتنظيم العملية الإنتاجية.

ومن بين أسباب التدافع والصراع بين بني البشر قضية التوزيع، سواء للموارد أو المنتجات أو الأرباح...الخ، مما جعل التوزيع يتحول تدريجيا إلى مشكلة اقتصادية خطيرة، تتطلب إحكاما ودقة في الإدارة والتسيير والإشراف على عملياتها المختلفة للوصول إلى العدالة والانسجام والتكافؤ بين جميع أعضاء المجتمع، مهما كان ذلك نسبيا في تحققه الواقعي، فإذا كان الإنتاج هو محور الاقتصاد فالتوزيع هدفه وغايته، "وقد احتلت مشكلة التوزيع مكانا هاما... حيث أنها تمثل جوهر النظرية الاقتصادية، وعادة ما تتناول نظرية الأثمان وموضوع تخصيص الموارد ونظريات الإنتاج ومشكلة التوزيع"[2].

الجانب الرابع: نظرية التوظّف (أو ما يُطلق عليه بنظرية مستوى النشاط الاقتصادي في الأجل القصير)

وتتمثل في الإجابة على السؤال: كيف يتحدد مستوى التوظّف على المستوى القومي؟ وذلك بدراسة "حالات الكساد والرواج للاقتصاد القومي تناسبا مع مستوى توظيف عناصر الإنتاج وما يؤثر في ذلك من قوانين تتعلق بالعرض الكلي والطلب الكلي على الإنتاج، والقوى الدافعة للانتقال من مستوى توظّف إلى آخر...الخ"[3]، ولا شك أنّ العملية الإنتاجية الناجحة هي التي تعتمد على تشغيل جميع الموارد وتوظيف كل الطاقات، واستغلال ذلك

---

1- عثمان محمد عثمان، السيد عبد المعبود ناصف، مرجع سابق، ص27.

2- حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص42.

3- عثمان محمد عثمان، السيد عبد المعبود ناصف، مرجع سابق، ص28.

بصفة كلية ومستمرة، حتى لا تبقى يد عاطلة ولا بطن جائع، "ورغم أهمية هذا الموضوع فإنـه لم يحتـل مكانتـه اللائقـة في الدراسـات الاقتصـادية إلاّ متـأخرا وعنـدما أدت الأزمـة العالمية والبطالة لتي صاحبتها في الثلاثينات -مـن القـرن المـاضي- إلى ظهـور مؤلّـف كينـز الشهير في (النظرية العامـة للعمالـة وسـعر الفائـدة والنقـود)، وقـد أدى ذلـك إلى ظهـور نظريـات جديـدة وموضـوعات جديـدة هـي مـا يُعـرف باقتصـاديات العمالـة والـدخل القومي... ومع ذلك فيجب أن نـذكر أنّ دراسـات الاقتصـاديين الماركسـيين كانـت تتعـرض دوما لهذا الجانب وترى أنّ النظام الرأسمالي -بطبيعته- غير قـادر عـلى التشـغيل الشـامل للموارد، وأنه يتعرض بالضرورة إلى أزمات بطالة"[1].

الجانب الخامس: نظرية النمو

وتتمثل في الإجابة على السؤال: كيف يزيد الإنتـاج عـلى مـدار الـزمن؟ وذلـك بدراسة "ميكانيكية انتقال المجتمع من إمكانية الإنتاج إلى إمكانية إنتاج أفضل، أي من مستوى توظف كامل إلى مستوى توظف كامـل أعـلى"[2]، وهـذا لا يحـدث إلا بناء على دراسات مستقبلية لمعطيات آنية في مجال الاقتصـاد، حيـث أنّ المشـفقين على أممهم والحريصين على شعوبهم من اقتصاديي العالم لا يخرجون في دراساتهم -خاصة في نتائجها- عن الحفاظ على السير الطبيعي الناجح لوتيرة النمو الاقتصادي لأوطانهم وطرق حمايتها من التقهقر أو الجمود في اقتصادها، "وذلك بالتعرض إلى كيفية تجنيب أجزاء من الناتج القومي عن الاستهلاك، والزيادة في عنـاصر الإنتـاج، والاستخدام الأمثل لها، سواء كانـت هـذه الأسـباب مجتمعـة أو عـلى انفـراد، فـلا يكفي أن نعرف ماذا نفعل بمواردنا القائمة لإشباع الحاجات الحالّة، وإنما ينبغي أن

---

1- السيد عبد المولى، مرجع سابق، ص19.

2- عثمان محمد عثمان، السيد عبد المعبود ناصف، مرجع سابق، ص29.

نتعرض أيضا لمدى قدرة الاقتصاد على الاستعداد للمستقبل بتوفير إمكانيات التوسع المستمر، وهذا ما يُرف باسم نظريات النمو والتنمية، والفارق بين النمو والتنمية هو أن النمو يشير إلى ظروف الدول المتقدمة، في حين أن التنمية تتعرض لظروف الدول المتخلفة"[1]، وعلماء الاقتصاد في نصائحهم وإرشاداتهم لمجتمعاتهم من أجل تقدمها ورقيها يعتمدون على دراسة أسباب النمو الاقتصادي وما يؤثر فيها؛ إيجابا للتمسك به وتفعيله، أو سلبا للوقاية منه وتفاديه، يقول عالم في الاقتصاد:"إنّ التحليل الإحصائي للعوامل التي أسهمت في النمو لا يمكن أن يكون مقنعا إلا إذا كان مستمَدا من نظرية مطابقة للمبادئ الأساسية لعلم الاقتصاد"[2]، ويواصل:"كما أن التحليل الكمي لعناصر النمو يكشف النقاب عن أن التقدم التكنولوجي قد لعب دورا أهم نسبيا من تراكم رأس المال في زيادة مستوى الحياة"[3]، وكل هذا ضمن الدراسات التي يشملها علم الاقتصاد، والتي حدّدت منهجيته فيما بعد، "لقد كان الاستقرار الاقتصادي عقب الحرب العالمية الأخيرة، الموضوع السائد في مناقشات السياسة الاقتصادية، في حين يبدو أنّ مفهوم النمو أصبح منذ عشر سنوات بداية الاقتصاد المنهجي ونهايته"[4].

الجانب السادس: شكل وطبيعة النظام الاقتصادي لعلاج المشكلة الاقتصادية

ويتمثل ذلك في الإجابة على السؤال: من يتخذ القرارات الاقتصادية؟ وذلك "بدراسة النظم الاقتصادية التي تتصدى بها المجتمعات لمشاكلها الاقتصادية، وما مدى كفاءة هذه النظم في إدارة موارد المجتمعات للوفاء باحتياجات أفرادها.

---

1- حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص43.
2- روجيه دوهيم، مرجع سابق، ص221.
3- نفس المرجع، ص226.
4- نفس المرجع، ص217.

وقد شغل هذا الاهتمام عددا من المفكرين الاقتصاديين، واستحوذ على دراساتهم ربما أكثر من الاهتمام بالإجابة على الأسئلة الخمسة السابقة، وتخصصت فروع بأكملها في الدراسات الاقتصادية في هذا النطاق، مثل تاريخ التطور الاقتصادي والنظم الاقتصادية المقارنة وغيرها"[1]، والنظم الاقتصادية كثيرة عبر الزمان والمكان معا، وهي محل اهتمام ودراسة كل باحث في الاقتصاد، ليس لأنها مرتبطة بماهيته فحسب، بل لأن علم الاقتصاد ما هو إلا تطورات عبر التاريخ وإنزالات على المجتمع، لا يستطيع الدارس الاستغناء عنها في معرفته لحقيقة علم الاقتصاد إلا بالولوج في أغوارها وتمحيص ما توصل إليه منها لإسقاطه على واقعه وعلى بيئته، فالاقتصادي ابن بيئته ومجتمعه وتاريخه، وهذه نظرة لأحد علماء الاقتصاد تتفق مع ما ذكرنا:"وبما أنّ موضوع علم الاقتصاد... ذو طابع تاريخي -كما ذكرنا- فإنّ قوانينه النظرية يكون لها هي الأخرى هذا الطابع التاريخي (مع التحفظ الخاص بأنّ بعض القوانين الاقتصادية ترتبط بأكثر من شكل من أشكال المجتمع)، وعليه لا نستطيع أن نتكلم عن قوانين اقتصادية إلا في إطار هياكل اجتماعية متميزة كيفيا"[2]، ويؤيد هذا القول عالم آخر بقوله:"والمشكلات الاقتصادية التي يطرحها ويبحثها علم الاقتصاد تختلف أهميتها وطبيعتها باختلاف نوع النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد"[3].

الجانب السابع: اقتصاد الرفاهية

ويتمثل في الإجابة على السؤال: كيف "الوصول إلى توزيع أمثل للموارد الاقتصادية ومتى يتم ذلك؟"[4]، وذلك بدراسة "ما إذا كان استخدام الموارد يحقق الكفاءة الاقتصادية، فهل يتمكن الاقتصاد من استخدام كافة موارده على النحو

---

1- عثمان محمد عثمان، السيد عبد المعبود ناصف، مرجع سابق، ص29.
2- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي -الأساسيات-، مرجع سابق، ص39.
3- السيد عبد المولى، مرجع سابق، ص19.
4- عثمان محمد عثمان، السيد عبد المعبود ناصف، مرجع سابق، ص34.

الأمثل؟ وهذا الفرع من الاقتصاد يُعرف باسم اقتصاديات الرفاهية، وينطوي هذا الفرع على دراسة ما ينبغي أن يكون، ولا يقتصر على ما هو قائم فحسب"[1]، فإذا كانت نظرية النمو من اهتمامات الاقتصاد الأساسية في مجال الإرشاد والتوجيه من قِبل الاقتصاديين؛ فإنّ اقتصاد الرفاهية هو أفضل ما يمكن أن يصل إليه هذا الإرشاد والتوجيه، إذ لا يكتفي الطموح الاقتصادي عند البشر بالرضا بما يكفي والقناعة بما هو موجود، بل ينشد دائما تحقيق المزيد من الإشباع للرغبات وليس للحاجات فقط، والكمال في كل شيء أمر مستحيل، لكنه غاية محفّزة على الدراسة، مشجعة على البحث، من أجل ترشيد سليم وفق ما ينبغي أن يكون عليه المجتمع من سعادة وراحة ونعيم.

الجانب الثامن: السياسة الاقتصادية

ويتمثل في الإجابة على السؤال: ما هي "أفضل الأدوات الاقتصادية لتحقيق الأهداف المختارة خصوصا في مجالات التخطيط الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل؟"[2]، وهذه السياسة هي ما تكلمنا عنه سابقا في نظرية النمو واقتصاد الرفاهية من بيان وظيفة علم الاقتصاد في الترشيد والتوجيه من أجل الحماية أو الوصول إلى الأفضل في التمتع بالخيرات المتوفرة والاستفادة منها في إشباع الرغبات والحاجات، وهذا الترشيد أو التوجيه قد يكون في شكل توجيهات وتعليمات، وقد يكون أوامر وقوانين تنفيذية إلزامية صارمة لتجسيدها في الواقع، ومن خلالها يتحدد اتجاه المجتمع ونهجه في الاقتصاد وفي السلوك الاقتصادي لأفراده، "والقوانين الاقتصادية التي يكشف عنها علم الاقتصاد لا تعتبر ذات قيمة نظرية محضة، بل لها فوائد عملية محقَّقَة، فهي تُستخدم كأداة للتنبؤ لما يُحتمل حدوثه في المستقبل من الوقائع الاقتصادية، فقانون العرض

1- حازم الببلاوي، مرجع سابق، 43.

2- عثمان محمد عثمان، السيد عبد المعبود ناصف، مرجع سابق، ص34.

والطلب يمكّننا من التنبؤ بحصول انخفاض في ثمن السلعة إذا ما زاد عرضها، كذلك ترسم لنا هذه القوانين الحلول الملائمة للمشاكل الاقتصادية، مثلُ ذلك إذا كانت الدولة تشكو من الغلاء، ومصابة بالتضخم النقدي، يمكننا إيجاد حل لهذه المشكلة باستخدام قانون اقتصادي يُقيم علاقة بين التضخم النقدي (أي زيادة النقد المتداول مع بقاء الإنتاج على حاله) وارتفاع الأثمان، وذلك بامتصاص النقد المتداول الزائد عن طريق الضرائب أو عقد القروض العامة، أو بزيادة الإنتاج"[1]، وحل المشاكل الاقتصادية للمجتمعات وترشيدها أو التخطيط لها وفق بيان السياسة الاقتصادية التي تنتهجها لا يمكن أن يكون عفويا دون دراسة افتراضية مبنية على التنبؤ للمستقبل بمعطيات الحاضر تطلعا نحو الأفضل، يقول أحد علماء الغرب في الاقتصاد:"إنّ مجرد كون التنبؤ الاقتصادي أمر لابد منه مها كان الثمن، وأنه لا يمكن اتخاذ أي قرار اقتصادي تدخله فيه بشكل أو بآخر يؤدي إلى درس إمكاناته"[2]، ويقول أيضا:"كما أنّ الأخطاء في السياسة الاقتصادية تختلف باختلاف البلدان، ولكنها في كل الأحوال تنتج عن معرفة غير كافية، وبصورة خاصة، عن إعلام بالوقائع غير كافٍ"[3]، ويقول آخر:"إن السياسة الاقتصادية فنّ مارسه المختصّون عبر الأزمان بنجاح متفاوت، ولم يصل علم السياسة الاقتصادية، رغم دقة أساليبه، إلى درجة متقدمة من التطور، وما زال ينقصه أيضا معرفة النتائج الثانوية لمختلف نماذج السياسات"[4]، وهكذا لا نستطيع أن ننفي وقوع أخطاء في هذه السياسات التنبؤية التوجيهية.

1- السيد عبد المولى، مرجع سابق، ص20.

2- الفريد سوفي، ترجمة: علي مقلد، تطلعات اقتصادية، بيروت، دار منشورات عويدات، الجزائر: الشركة لوطنية للنشر والتوزيع، د.ت، ص99.

3- نفس المرجع، ص157.

4- روجيه دوهيم، مرجع سابق، 227.

"والحقيقة أنّ هذه الموضوعات (الجوانب) الثمانية مرتبطة ببعضها نهائيا، ولا يمكن فصلها إلا لأسباب تعليمية ومدرسية، فشكل توزيع الناتج القومي يُحدِّدُ في نفس الوقت ماذا يُنتَج من سلع وخدمات، ويؤثّر على اتجاهات النمو، ومدى النجاح في تحقيق الكفاءة الاقتصادية يُحدِّد حجم الإنتاج ويؤثر في اتجاهات النمو، وتشغيل الموارد كلها أو جزء منها يُؤثِّر على نوع الإنتاج وتوزيعه ومعدلات النمو، ومعدلات نمو الاقتصاد تُؤثِّر في شكل التوزيع وفي حجم الإنتاج وهكذا.

ومن الواضح أنّ دراسة الموضوعات المتقدمة يقتضي التعرض للمزيد من المؤسسات والتنظيمات، كما يقتضي تناول العديد من المسائل الفرعية ذات الصلة الوثيقة بتلك الموضوعات، ولذلك ندرس الأسواق وتنظيمها والنقود والبنوك والمؤسسات المالية والنظم الضريبية وموازين المدفوعات...الخ"[1].

"كما تجدر الإشارة إلى أنّ علم الاقتصاد، كما هو، لا يستطيع حلّ المسائل السابقة المتعلقة بلزوم أو عدم لزوم متابعة هذا الهدف أو ذاك، تلك المسائل تعود لميدان علم الأخلاق والأحكام التقويمية، ويعود لكل مواطن التقرير بنفسه بشأنها، وليس للخبير إلا صوتا واحدا كأول قادم للاقتراع، وكل ما يستطيع فعله هو الإشارة إلى الحلول القابلة للإنجاز، وإلى التكلفة الواقعية التي يمكن أن يتضمنها أي قرار يُتَّخذ"[2].

وللفكر الاشتراكي نظرته بالنسبة لموضوع علم الاقتصاد وهذا بيان لذلك[3]:

---

1- حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص44.

2- بول أ. سامويلسون، مرجع سابق، ص25.

3- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الاسكندرية: مطبعة التوني، سنة1993، ص16 وما بعدها.

يـرى الاشـتراكيون أنّ الإنسـان يقـوم بعـدة أنشـطة في المجتمـع الـذي يعـيش فيـه، ويتعرض للعديد من الظواهر الاقتصـادية التـي تصـادفه في الحيـاة اليوميـة،حيث تشـمل هذه الأخيرة النشاط الخاص بإنتاج وتوزيع المنتجات والخـدمات اللازمـة لمعيشـته، وهـذا النشاط يتشكل من علاقتين: علاقة بين الإنسان والطبيعة وعلاقـة بـين الإنسـان والإنسـان، وهذا ما سنتطرق إليه بشيء من الإمعان والتفصيل.

أولا: عملية الإنتاج كعلاقة بين الإنسان والطبيعة:

منذ بدء الخليقة والإنسان يتصارع مع الطبيعة التي تتغلب عليه أحيانا ويتغلـب عليهـا أحيانا أخرى، إذ نجده يتميز عن باقي الكائنات الأخرى التي تعتبر جزءا من الطبيعة تعش إن أعطتها وتموت إن منعتها، على خلاف الإنسان الذي لا يمكنه العـيش في الطبيعـة إن لم ينتـزع منها الحياة، ويتجلى ذلك في التفاعلات التي تتم بينه وبين الطبيعة. وللإنسـان مجموعـة مـن الحاجات والرغبات التي لا يستطيع إشباعها من ذاته، وإنما عليه التوجه للطبيعة، لذلك عمل وعبر العصور على جعل الطبيعة تحت سيطرته ليتغلب علبيها ولتفادي غضبها وجعلهـا أكـثر ملائمة ليضمن استمرار عيشه ولا ينتظر الطبيعة أعطته أو منعته، ولا يتحقق ذلك إلا بالوعي والتفكير السليم. فعلى سبيل المثال فإذا غضبت الطبيعة كانت المياه والحرارة والرياح مصادرا للخطر تهدد حياة الإنسان، فالأولى كانـت تتسـبب في الحرائـق المهلكـة الـزرع والحـرث، أمـا الثانية تتسبب في الفيضـانات المـدمرة للعمـران والمنشـآت، والثالثـة فكانـت سـببا للتخريـب والتحطيم لجميع من تواجهه أمامها، ولكن بفضل العلم الذي خصنا اللـه عز وجل به الـذي يجعل من الضار نافعا ومن النافع ضار استطاع الإنسـان تغيـير هـذه الظـواهر لفائدتـه قـدر المستطاع وذلك من خلال الاستعانة بالوسائل المساعدة على ذلك، حيـث جعـل منهـا مصـادر للطاقـة وبـث الحيـاة بعـدما كانـت مصـدر للمـوت والخـراب في حالـة غضـب الطبيعـة. ومنه نستخلص أن الإنسـان هـو الكـائن الوحيـد الـذي يقـوم بالعمليـة الإنتاجيـة المسـتمرة

والمتكررة طيلة فترة عيشه لإشباع حاجاته وتلبية رغباته. إلا أننا لا نجزم أن الإنسان تغلب على مصاعب الطبيعة كليا بل عمل على التخفيف من أضرارها والاستفادة منها قدر المستطاع، وهكذا فالعلاقة بين الإنسان والطبيعة مثيرة للدراسة والتحليل نظرا للتغير والحركة فيها.

ثانيا: عملية الإنتاج كعلاقة بين الإنسان والإنسان:

إن تحدثنا عن الصراع الناشئ بين الإنسان والطبيعة ومحاولة التغلب عليها، يجب الإشارة إلى أن الإنسان بطبعه اجتماعي ولا يمكن تجاهله كفرد من الجماعة، حيث أنه لا يمكنه التغلب على أي ظاهرة كانت دون الاستعانة بالآخرين للحفاظ على وجوده، وكذا العملية الإنتاجية التي يقوم بها لا تتم إلا بالعمل الجماعي، هذا ما يدل أن العملية الإنتاجية اجتماعية بالدرجة الأولى، فهي تعمل على المحاولة المستمرة للحصول على المواد اللازمة لإشباع حاجات الجماعة وأفرادها، ويتم ذلك بالتعاون فيما بينهم من خلال تقسيم العمل وتوزيع الوظائف والمهام وبالتالي التخصص في العمل.

إذا فكل جهد يقوم به الفرد هو نتاج لعمل اجتماعي، وبذلك تستمر الأنشطة التي تقوم بها الجماعة وتتعدد في نفس الوقت نظرا لتقسيمات العمل التي تقوم بها الجماعة تفاديا للتكرار وربح الوقت وكذا تحقيق التخصص في الوظائف مما يكسب الاقتصاد تنوعا في الإنتاج ومزيدا من النشاطات الاقتصادية، إذن فالإنتاج لا يتمثل فقط في العلاقة بين الإنسان والطبيعة وإنما في ذات الوقت علاقة بين الإنسان والإنسان، فالعلاقات الناتجة هنا تتمثل في العلاقات الاقتصادية، ومن ثم يمكن القول أن العملية الاقتصادية هي عملية إنتاج وتوزيع الناتج الاجتماعي(مجموع السلع والخدمات المنتجة) التي تهدف بالدرجة الأولى إلى إشباع حاجات المجتمع.

إن شروط العملية الإنتاجية أيا كان نوع المجتمع الذي تمارس فيه تتمثل فيما يلي:

- القوة العاملة.
- أدوات العمل.
- موضوع العمل.

وتسمى كل من أدوات العمل وموضوع العمل اصطلاحا بوسائل الإنتاج، غير أن مزيدا من التدقيق يبن لنا أن هدف النشاط الاقتصادي لم يكن في مختلف مراحل تطوره الإشباع المباشر لحاجات من يقومون بالإنتاج.

في القديم كان الإنتاج يتم بغية الإشباع المباشر للحاجات الإنسانية داخل الوحدة الإنتاجية سواء كانت عائلة أو مجتمع، مثال ذلك في القديم كان الإنسان ينشط بالقطاع الزراعي بغية تلبية حاجياته الخاصة ليستطيع العيش حيث أن ما ينتجه يأكله وعائلته، إلا أنه وقع في حالة من الفائض أي أن المنتجات التي أنتجها يلبي حاجياته منها ويبقى الفائض وهذا ما أحدث فائضا في الاقتصاد، ومع مرور الوقت ظهرت للإنسان حاجات أخرى لا يستطيع تلبيتها بالفائض الموجود لديه لذلك لجأ إلى عملية المقايضة والمبادلة مع طرف آخر قصد الحصول على ما يريد لإشباع رغبته وتلبية حاجاته. ثم جاءت مرحلة التبادل بالمنتج عن طريق النقود المعدنية ثم الورقية حتى وقتنا هذا أصبحت المبادلة إلكترونيا عبر الانترنت وغيرها نتيجة التكنولوجيا المتوصل إليها المساعدة في توفير وسائل الإنتاج وتطويرها قصد تسهيل العملية الإنتاجية. وهنا أصبح الإنتاج ليس إشباع الحاجات والرغبات بالدرجة الأولى بل لإجراء المبادلات والمعاملات بين أفراد المجتمع والرفع بالاقتصاد الاجتماعي الذي يشارك في تكوين نشاطاته أفراد المجتمع بمختلف أجناسهم وأعمارهم.

إذا فموضوع علم الاقتصاد يرتكز على دراسة الأفكار المتعلقة بالقوانين الاجتماعية التي تحكم مجموع الظواهر التي يمكن ملاحظتها والتي تكون النشاط

الاقتصادي في المجتمع، والقوانين الاقتصادية هي العلاقات التي تتكرر باستمرار بين عناصر العملية الاقتصادية.

وفي الأخير تحقق لدينا تحديد معالم موضوع الاقتصاد، ولكن تعريف الموضوع في حد ذاته رغم ضرورته لا يكفي لتعريف العلم لذلك وجب علينا التطرق إلى الطرق المستخدمة في البحث عن المعرفة الاقتصادية، مع تحديد منهج العلم وتبيان ارتباطه العضوي بموضوع الاقتصاد .

الفرع الثاني: منهجية البحث في علم الاقتصاد

يمكن إثبات علمية الاقتصاد من خلال إثبات منهجية البحث فيه[1]:

فالمنهج هو مجموع الخطوات التي يتخذها الذهن بهدف استخلاص المعرفة، أي أنها الطريقة التي يتبعها العقل في دراسة موضوع ما للتوصل إلى قانون عام، كما نستطيع القول أن المنهج هو فن ترتيب الأفكار ترتيبا دقيق بحيث يؤدي إلى كشف حقيقة مجهولة، أو البرهنة على صحة حقيقة معلومة. إذا فالمنهج هو إتباع مجموعة من المراحل والخطوات التي يقوم بها الذهن قصد استخلاص المعرفة، وهنا يجب معرفة السبيل والطريق الذي يتبعه العقل للوصول إلى المعرفة، إذ يصطحب خط السير هذا تنظيم فكري، وعليه يتميز المنهج أساسا بطبيعة الأفكار التي تعرض، ومن هنا كان ارتباط المنهج بالموضوع ارتباطا عضويا. فبالرغم من أن المعرفة العلمية تتعلق بالواقع سواء كان طبيعي أو اجتماعي، إلا أنها لا تبدأ إلا من تصورات ذهنية خاصة بهذا الواقع.

ولكي نتوصل إلى التعرف على المعرفة الاقتصادية يجب التطرق إلى دراسة الاقتصاد كعلم، والسؤال الذي يطرح نفسه وبقوة: هل الاقتصاد حقيقة علمية؟

1- محمد دويدار، مرجع سابق، ص28 وما بعدها.

وللإجابة على هذا السؤال يجب التطرق أولا إلى مفهوم العلم وما المقصود به، وهـذا سيقودنا إلى التعرف على منهج البحث العلمي.

فمن الناحية الفلسفية يقصد بـالعلم مجمـوع المعرفـة الإنسـانية المنظمـة المتعلقـة بالطبيعة وبالمجتمع وبالفكر، والمستخلصة عن طريق اكتشاف القـوانين الموضـوعية التـي تحكم الظواهر الحسية، وذلك استخداما لمناهج البحث العلمي، وهـي معرفـة تقصـد إلى تفسير هذه الظواهر تفسيرا علميا، أما إذا أخذنا أحد فروع العلم المختلفة فيقصد بـالعلم أنه مجموع المعرفة المنظمة المتعلقة بطائفة من الظواهر.

من خلال التعريفين السابقين نستخلص ما يلي:

1- يتعين أن يكون لدينا جسم من المعرفة العلمية: لـكي تكـون المعرفـة علميـة يجـب أن تختلف عن المعرفة العادية التي تكتسب من خلال تجربة الحيـاة، يتعـين أن يتـوافر لها ثلاث شروط: الشرط الأول خاص بالهدف من نشاط البحث، والشرط الثاني يتعلـق بالسبيل الذي يتبع في نشاط البحث، والشرط الثالث يخص النتيجة التي ينتهي إليهـا نشاط البحث:

أ - أن يكـون هـدف النشـاط الكشـف عـن القـوانين الموضـوعية التـي تحكـم الوقـائع أو الظواهر محل الدراسة.

ب- يتعين لـكي تكـون المعرفـة علميـة أن نسـتخدم في عمليـة استخلاصـها مـنهج البحـث العلمي. وهذا المنهج يتلخص في:

أولا: في وصف وتقسيم الظواهر محل الدراسة محل البحث العلمي: حيـث تعتمـد هـذه العملية على التجربة والملاحظة العلميتين لموضـوع البحـث وهـي أول خطـوة نحـو فهـم مجموع الظواهر محل الاهتمام.

ثانيـا: في القيـام باسـتخلاص القـوانين والمبـادئ العلميـة عـن طريـق الاسـتقاء: أي تحليـل موضوع البحث عند مستوى معين من التجريد.

ثالثا: استكمالا للخطوة الثانية يقوم الباحث ببناء الفروض على أساس هذه المقولات بقصد تفسير ما لوحظ من خصائص الظاهرة محل البحث والعلاقة بين عناصرها، ثم استنتاج خصائص أخرى لم تكن محلا للملاحظة الأولى. ويتعين ألا تتنافى مع الحقائق المقررة والقوانين العلمية والحقائق المسلم بها، ولا يمكن للباحث بناء هذه الفروض إلا إذا استعان بالحدس والتخيل.

رابعا: تتمثل المرحلة الأخيرة في منهج البحث العلمي في التحقق من صحة نتيجة عملية استخلاص المعرفة، حيث يسعى الباحث هنا إلى تمحيص النظرية المستخلصة والمفسرة للظاهرة محل الدراسة، لمعرفة مدى صوابها من خطئها والتحقق يكون نظريا بالتأكد من عدم وجود أي تناقض منطقي بين أجزاء النظرية، وثانيا بمواجهتها بالواقع.

ج- يتعين لكي تكون المعرفة علمية أن تكتسب المعرفة المستخلصة انضباطا ينتج عن معرفة المظاهر الكيفية والكمية للظاهرة محل الدراسة. إذ أن مجموع القوانين العلمية المتعلقة بنوع معين من الظواهر هو الذي يكوّن العلم الذي يهتم بهذا النوع من الظواهر، ولكن ليحق لنا الكلام عن هذا المجموع كعلم لابد من توافر الشرطين المتبقيين.

يجب ثانيا، لكي يمكن الكلام عن علم، أن يتعلق الأمر بموضوع محدد، وموضوع المعرفة العلمية بصفة عامة هو التصورات الذهنية للظواهر (أو الوقائع).

يلزمنا أخيرا لكي يمكن الكلام عن علم، أن يكون لدينا حدا أدنى من المعرفة اليقينية الأساسية يمكننا من تفسير الظواهر محل الاعتبار، ومن التنبؤ بالاتجاهات العامة لحركة هذه الظواهر.

وبعد أن قمنا بتحديد العناصر التي يمكننا وجودها الجماعي من الكلام عن علم يتعين علينا الآن أن نرى إلى أي حد يتوافر ذلك في حق الاقتصاد. والسؤال الذي يستدعي الوقوف عنده هو:

- هل الاقتصاد علم؟

لا يمكننا القول عن الاقتصاد على أنه علم إلا إذا ما اجتمعت بالنسبة له العناصر المكونة للعلم السالفة الذكر.

بالنسبة للموضوع: الاقتصاد محدد تحديدا منضبطا، فالأمر متعلق بالعلاقات الاجتماعية التي تأخذ مكانة بواسطة الأشياء المادية والخدمات، والظواهر الاقتصادية التي يتعلق بها عملنا تحكمها قوانين موضوعية تمثل خصيصة قانونية لهذه الظواهر. يزيد على ذلك أن هذه القوانين مستقلة عن إرادة الإنسان، بمعنى آخر، هذه القوانين تحكم الظواهر الاقتصادية دون اعتداد بإرادة الأفراد ولا بوعيهم أو عدم وعيهم بهذه القوانين، ويرجع ذلك إلى:

أولا: أن الظروف الاجتماعية التي تباشر فيها جماعة معينة نشاطها الاقتصادي ظروف محددة تاريخيا، أي أنه لكل جيل من الأجيال تراث خاص به من المعرفة العلمية والفنية المتراكمة عبر الأجيال، ومن العلاقات الاقتصادية، كل ذلك يمثل بالنسبة لهذا الجيل نقطة البدء في عملية للإنتاج وتجدد الإنتاج.

ثانيا: أن النتيجة الاجتماعية للنشاط الاقتصادي هي محصلة لتفاعل العديد من النشاطات الفردية المتشابكة.

هناك قوانين تحكم الظواهر الاقتصادية مستقلة عن إرادة الإنسان فإن طريقة أدائها ليست بالحتم كذلك، فمن وجهة النظر هذه يفرق بين قوانين اقتصادية تعمل بطريقة تلقائية استقلالا عن إرادة الإنسان وقوانين اقتصادية تعمل بطريقة واعية. وعليه نستطيع القول أن اكتشاف القوانين الموضوعية التي تحكم الظواهر

الاقتصادية تمكننا من أن تتصرف بوعي بتوفير الشروط اللازمة لتحقيق النتيجة المرغوبة، في هذه الحالة يقال أن طريقة أداء القوانين الاقتصادية واعية.

ومنه يتضح أن الاقتصاد محدد تحديدا منضبطا، من حيث أنه يتعلق بطائفة من الظواهر الاجتماعية وهي الظواهر الطبيعية، وهي ظواهر تحكمها قوانين موضوعية مستقل عن إرادة الإنسان، وإن كانت طريقة أداء هذه القوانين ليست بالحتم كذلك كما أنها دائمة التغير، الأمر الذي يجعل موضوع العلم تاريخيا، هذا فيما يخص موضوع علم الاقتصاد ، فماذا عن منهجه؟

بالنسبة للمنهج: يستخدم الباحث الاقتصادي المنهج العام للبحث العلمي الذي سبق التطرق إليه، ولكنه يجد نفسه في موقف أقل تميزا بالنسبة للباحث الذي ينصب نشاطه على الظواهر الطبيعية، ويرجع ذلك إلى عدم إمكانية الالتجاء إلى التجربة على نطاق واسع في مجال الظواهر الاجتماعية، إذ أنه لا يستطيع عزل الظاهرة المراد دراستها على القوى المؤثرة فيها ليجعل منها موضوعا لملاحظته، لذلك يجب اللجوء إلى التجريد، أي أن التجريد في العلوم الاقتصادية تقابله التجربة في البحث المتعلق بالعلوم الطبيعية.

أما في عملية الاستقصاء التي تعد مرحلة من مراحل المنهج المتبع لدراسة الظواهر الاقتصادية لا يمثل التجريد إلا خطوة واحدة، إذ الواقع أن هذه العملية تتلخص في خطوتين: من التصورات الذهنية للملموس إلى المجرد، كخطوة أولى، ثم من المجرد إلى الملموس بعد إعادة تصوره في الذهن كخطوة ثانية. هذا والمهم أن نعي أن التحليل النظري الذي نقوم به طوال عملية الاستقصاء يتعين أن يعتبر موضوع المعرفة في تطوره، في تحوله وتغيره المستمرين.

اختصارا تتلخص عملية الاستقصاء بالنسبة للظواهر الاقتصادية:

- في صعود من الواقع الملموس، ممثلا ببعض المقولات الموجودة من قبل، إلى المجرد.
- في تحليل للصورة المجردة لموضوع المعرفة معتبرا في حركته المستمرة واستخلاص للأفكار النظرية.
- ثم في نزول تدريجي من المجرد نحو الملموس، نزول قد يعرض الأفكار المستخلصة للتعديل نتيجة الإدخال التدريجي لعناصر الواقع التي تم التجريد منها خلال الخطوة الأولى.
- لتصل في النهاية إلى ومرة أخرى إلى الملموس الذي كان نقطة البدء في عملية الاستقصاء.

وفيما يخص طرق الاستخلاص المنطقي تتسم عملية الاستقصاء هذه بطابع استقرائي، استنباطي. حيث يلعب الاستنباط دورا أقل أهمية من دور الاستقراء.

لم يبق من منهج الاقتصاد إلا أن نضيف جزءا من المنطق الاستنباطي يشغل مكانا خاصا في أدوات، التكنيك، التحليل الاقتصادي، ذلك هو المنطق الرياضي. وبما أننا نلجأ إلى الرياضيات كشكل للاستدلال الاقتصادي، فإن الاستعانة بالتكنيك الرياضي في التحليل الاقتصادي لا يكون إلا بالنسبة للتعرف على المظاهر الكمية للظواهر الاقتصادية. وتظهر فائدة الأدوات الرياضية على وجه خاص عندما تستعمل في بناء النماذج الاقتصادية.

أن الاقتصاد، أي مجموع القوانين الخاصة بعملية الإنتاج والتوزيع في أشكالها الاجتماعية المتغيرة، يكون علما ذا طابع تاريخي، فليس هناك علم اقتصاد صالح لكل أشكال المجتمع، ولكن القوانين الاقتصادية التي تميز كل شكل من الأشكال التاريخية للمجتمع، وهي ما يمكن تسميتها بالقوانين المشتركة عند التعرف على طبيعة العملية الاقتصادية في شكل معين من هذه الأشكال.

نخلص من ذلك أن الاقتصاد علم له ذاتيته، وهذه الأخيرة ما تميزه عن باقي فروع المعرفة العلمية، إلا أنها لا تعني استقلال الاقتصاد عن هذه الفروع وخاصة تلك المتعلقة بالظواهر الاجتماعية الأخرى.

ويختلف علم الاقتصاد مثل غيره من العلوم الاجتماعية عن العلوم الطبيعية ( الفيزياء- الكيمياء.. ) في أنه يدرس ويحلل السلوك البشري على مستوى الفرد والجماعة ، ولذلك فعلى الرغم من تطبيق منهجية البحث العلمي المستخدمة في العوم الطبيعية في دراسة الاقتصاد إلا أننا لا نتوقع الحصول على نتائج دقيقة وحاسمة كما يتوقع عالم الطبيعة فالكيميائي على سبيل المثال يستطيع دراسة أثر الحرارة على مركب كيميائي بتسخينه ، وتثبيت العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر عليه مثل الضغط الجوي ومستوى الرطوبة وغيرهما وعند تغير المركب الكيميائي بعد تسخينه بإمكان الكيميائي القول وبكثير من الثقة إن التغير في المادة الكيميائية كان ناتجاً عن الحرارة فقط ولكن الاقتصادي لا يستطيع توقع النتيجة السابقة بذلك القدر من الثقة والدقة لأسباب متعددة أهمها أن الاقتصاد يدرس السلوك الإنساني المتميز باستحالة ضبط العوامل المؤثرة فيه وبناء عليه فإن النظريات والقوانين الاقتصادية لا يمكنها أن تبلغ ما بلغته نظريات وقوانين العلوم الطبيعية من ثبات ووضوح ودقة.

ومن أجل فهم الظواهر الاقتصادية فقد طور الاقتصاديون منهج بحث علمي يناسب علم الاقتصاد باستخدام طريقتين هما طريقة الاستقراء أو الاستدلال وطريقة الاستنباط أو الاستنتاج[1]:

أولا: الاستقراء أو الاستدلال:

من خلال دراسة طبيعة ونوع العلاقات التي ترتبط بها الظواهر الاقتصادية بناءً على البيانات التاريخية يتم استخراج مبادئ وأحكام عامة يمكن تطبيقها

1- ينظر: سكينة بن حمود، مدخل لعلم الاقتصاد، الجزائر: دار المحمدية العامة، سنة2009، ص15 وما بعدها.

بشمولية أكبر. ومن تحليل الحقائق نحاول الوصول إلى تعميمات أو مبادئ تطبيقية يصل منها الاقتصادي إلى النظريات الاقتصادية عن طريق التنظيم الواعي للوقائع المشاهدة في الحياة العملية

فعلى سبيل المثال من خلال ملاحظة العلاقة بين كمية النقد المتداول والمستوى العام للأسعار لعدد من البلدان لوحظ وجود علاقة طردية بينهما بمعنى أن زيادة كمية النقود تؤدي في الغالب إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار . فدراسة العلاقة بين المستوى العام للأسعار وكمية النقد المتداول تؤدي إلى استقراء ما يعرف حالياً بنظرية كمية النقود التي تشير إلى وجود علاقة طردية بين التغير في عرض النقود (كميتها) وبين التغير في المستوى العام للأسعار مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى ويستخدم علم الإحصاء والتحليل الاقتصادي أو ما يعرف بالاقتصاد القياسي بشكل أساس لدراسة الظواهر الاقتصادية ولتوضيح العلاقة بين المتغيرات لاسيما مدى تأثر أو تأثير متغير بغيره أو بعدد من المتغيرات.

ثانيا: الاستنباط أو الاستنتاج:

بعد وضع فروض أولية مستنبطة من واقع الحياة يتم عن طريق التجريد النظري وبأسلوب منطقي استنباط نتائج منطقية يمكن تعميمها على عدد من الظواهر الاقتصادية.

- خطواته:

- تحديد المشكلة: اختيار المشكلة التي يختص بها المبدأ بحيث يتصل بالواقع.
- اختيار الفرضيات: والتي سوف يستخلص منها الباحث النتائج بحيث تكون عامة.

- استخلاص النتائج: وبناءً عليها تتحدد العلاقة بين العناصر التي لها علاقة بالمشكلة.

ويمكن التدليل على هذا المنهج بالفرضية التالية: يلاحظ بشكل عام أن الكمية المطلوبة من سلعة ما ترتفع عند انخفاض سعرها ومن خلال جمع معلومات من الحياة الواقعية من الممكن التحقق من الفرضية السابقة ومن ثم الحصول على مبدأ أو قاعدة يمكن استخدامها في التحليل الاقتصادي.

وهنا يتبادر إلى الذهن تساؤل مهم عن أي المنهجين أفضل؟ إن المنهجين مكملان لبعضهما فالافتراضات الأولية التي تم التوصل إليها عن طريق الاستنباط لا بد من اختبارها من خلال البيانات التي تم الحصول عليها من الحياة الواقعية وفي الوقت نفسه من الضروري فهم الحياة الواقعية بوضوح حتى يتمكن الباحث من وضع افتراضات منطقية.

أي المنهجين أفضل؟

إن المنهجين مكملان لبعضهما فالافتراضات الأولية التي تم التوصل إليها عن طريق الاستنباط لا بد من اختبارها من خلال البيانات التي تم الحصول عليها من الحياة الواقعية وفي الوقت نفسه من الضروري فهم الحياة الواقعية بوضوح حتى يتمكن الباحث من وضع افتراضات منطقية وذلك بالاعتماد على الاقتصاد القياسي.

المبحث الثاني: المشكلة الاقتصادية

تعود المشكلة الاقتصادية إلى الندرة النسبية للموارد و الحاجات اللامتناهية.

المطلب الأول: طبيعة المشكلة الاقتصادية

"إنّ رغبات الإنسان المادية لا تقف عند حدود؛ فكلما امتلك الإنسان أكثر كلما شعر بالرغبة في المزيد. ولما كانت كميات الإنتاج محدودة بمجموعة من العوامل الموضوعية مثل الفن الإنتاجي السائد في المجتمع، وبكمية ونوعية الموارد الاقتصادية (البشرية والمالية والطبيعية) المتاحة، نظرًا لكون هذه الموارد محدودة، فإن المشكلة الاقتصادية تنشأ نتيجة لهذه الحقيقة.

تشكل الندرة مشكلة أزلية في كل المجتمعات. ويمكن النظر إلى علم الاقتصاد على أنه دراسة الندرة، أي دراسة الكيفية التي يتم فيها تخصيص الموارد النادرة لتلبية الاحتياجات البشرية المتنامية.

إن تعدد الحاجات وندرة الموارد تجعل الفرد يرتب سلّم أولوياته في إشباع الحاجات التي تعطي أقصى إشباع ثم الأقل فالأقل وهكذا. لذا فإن تخصيص الموارد في إشباع حاجات معينة تعني التخلي أو التضحية من إشباع حاجات أخرى.

إن الحاجات النادرة هي التي يكون لها مقابل، أي تتطلب ثمنا. أما السلع الحرة أو غير النادرة فإنها لا تتطلب ثمنا مثل الهواء. من ذلك فإن الموارد النادرة هي التي يكون لها ثمن، ويعد الثمن معيارا للندرة.

وحتى لو لم تكن الموارد نادرة فإن المشكلة الاقتصادية تنشأ في الكيفية التي سوف تخصص فيها الموارد على الاستعمالات البديلة والمتكاملة. وتعتمد طريقة تخصيص الموارد الطبيعية على طبيعة وفلسفة النظام الاقتصادي القائم. لذا فإن حل المشكلة الاقتصادية يختلف باختلاف الأنظمة الاقتصادية"[1]

---

1- كامل علاوي كاظم الفتلاوي وحسين لطيف كاظم الوبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، عمّان: دار صفاء للنشر والتوزيع، سنة2013، ص36 .

المطلب الثاني: مفهوم الحاجة

للحاجة البشرية مفهومها الخاص وخصائصها المميزة وهذا توضيح لذلك:

الفرع الأول: تعريف الحاجة

الحاجة مظهرٌ من مظاهر الافتقار للشيء؛ فهي الشُّعور بالفقد والنَّقص والحرمان من شيءٍ ما عاطفيًّا أو معنويًّا أو ماديًّا أو اجتماعيًّا، ويسعى الإنسان بكافّة الطُّرق المشروعة وأحياناً غير المشروعة لتلبية حاجاته التي يفتقر إليها من وجهة نظره، والإنسان كلما زاد مستواه الاجتماعي والتعليمي والثقافي زادت حاجاته حتى تصبح بعض الكماليات من ضمن الحاجات الأساسية له.

وتعبّر الحاجة عن شعور بالحرمان أو النقص تجاه شيء معين، ونميز بين حاجات اقتصادية (تلبَّى عادة ببذل جهد و/أو دفع ثمن معين)، وحاجات غير اقتصادية.

و يشترط في الحاجة الاقتصادية شرطان أساسيان هما[1]:

أ- وجود المورد الذي يلبيها.

ب- محدودية هذا المورد.

الفرع الثاني: خصائص الحاجة

من أهم خصائص الحاجة الاقتصادية ما يلي[2]:

أ- قابلية الحاجة للإشباع: كل حاجة قابلة للإشباع، وهذه قاعدة عامة، وإذا قررنا أن المنفعة تميل إلى التناقص مع استمرار الإشباع أو استعمال السلعة، فمعنى ذلك قابلية الحاجة للإشباع يتزايد باستعمال وحدات أخرى من السلعة أو الخدمة، ومعنى أن الحاجة قابلة للإشباع، هو أن قدرا محدودا من

---

1- طاهر حيدر حردان، مبادئ الاقتصاد، عمّان: دار المستقبل للنشر والتوزيع، سنة1997، ص16.

2- عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، عمّان: دار زهران للنشر والتوزيع، سنة2016، ص10.

الأموال يكفى لإشباعها، وأنها تقل حدة كلما تلقت قدرا من الإشباع، بل أن الاستمرار في استهلاك الأموال يسبب بعد وقت معين ضررا لا نفعا، وميل حدة الحاجة إلى التناقص كلما تلقت قدرا معينا من الإشباع، يفترض قابلية الحاجة إلى الانقسام، فمثلا إذا شرب الإنسان كوبا من الماء وهو ظمآن فإنه يروى حاجته من الظمأ، فإذا شرب كوبا آخر قلت حاجته من العطش، فإذا شرب كوبا آخر قلت منفعته وقلت الحاجة إلى الشرب، وإذا استمر الفرد في شرب الماء سيسبب له ذلك ألما وليس منفعة، ويمكن تفسير ذلك بأن قابلية الحاجة إلى الإشباع ترجع إلى طبيعة الإنسان، فالإنسان محدود القدرة حتى في دائرة الإشباع.

ب- قابلية الحاجة إلى الانقسام: من الملاحظ أن الحاجة البشرية قابلة للانقسام، ذلك أنه كلما تلقت الحاجة قدرا من الإشباع خفت درجة إلحاحها، فالحاجة قابلة للإشباع تدريجيا بالسلعة أو الخدمة، وهذا يعنى أن كل جزء من السلعة أو الخدمة، قابل لأن يشبع جزءا من تلك الحاجة، وعلى ذلك فإن قابلية السلع والخدمات للانقسام هي التي تسمح بتصور انقسام الحاجة مما يرجع في النهاية إلى حقيقة طبيعة الإنسان.

ج- قابلية الحاجة للقياس: من المتصور أن يكون شعور الإنسان بالظمأ في أي ساعة من ساعات الليل أو النهار أشد منه في ساعات أخرى، وبعبارة أخرى تكون حاجته للماء في لحظة ما أشد منها في لحظة أخرى، ومعنى ذلك أن الإنسان قادر على أن يرتب الحاجات من حيث أهميتها ترتيبا تنازليا بقدر إلحاح الحاجات، وبطبيعة الحال يقوم الفرد بقياس الحاجة لأن معيار قياس حاجة الفرد مقياس شخصي، وتختلف قياسات الحاجة من وقت لآخر ومن مكان إلى آخر.

د- قابلية الحاجة إلى الإحلال: يمكن أن تحل حاجة محل حاجة أخرى، وتتوقف قابلية الإحلال هذه على مقدار التقارب بين الحاجات المختلفة، فمثلا شخص في حاجة إلى فنجان قهوة يمكنه أن يشرب كأس شاي بدلا من القهوة، وقد يكون الإحلال ناقصا وقد يصل إلى حد الكمال وذلك حسب طبيعة الشخص وتقديره، أي أن المعيار هنا معيار شخصي.

هـ- قابلية الحاجة للتزايد: أي أن الحاجات الإنسانية متزايدة على مر الزمن، وذلك بالمقارنة على سبيل المثال بين حاجات الإنسان الأول وحاجات الإنسان في الوقت الحديث، حيث كانت حاجات الإنسان البدائي قليلة ووسائل إشباعها محدودة، أما الآن فقد تغير الوضع، إذ تعددت الحاجات بدرجات كبيرة.

و- نسبية الحاجات: تختلف الحاجات من مكان لآخر(بسبب: المناخ، التضاريس الجغرافية...)، ومن زمان لآخر(بسبب: التطورات التكنولوجية، الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية...)[1].

المطلب الثالث: مفهوم السلعة

يتم استخدام الموارد الاقتصادية أو عوامل الإنتاج من أجل إنتاج السلع القابلة لإشباع الحاجات الإنسانية، والسلع الاقتصادية لها مفهوم خاص وتقسيمات متعددة تظهر فيما يأتي:

الفرع الأول: تعريف السلعة

هي الوسيلة، سواء كانت مادية أم خدمات، التي تُشبِع من خلال استخدامها حاجات الإنسان المتعددة. ومن ثم فإن تعريف السلعة بأنها أي شيء نافع يشبع حاجة إنسانية، سواء كان هذا الشيء ملموسًا، أي ظاهرًا للمستخدِم وتسمى

---

1- عبد الغفور إبراهيم، مرجع سابق، ص9.

سلعًا مادية، مثل السلع الغذائية والملابس والآلات والمباني، أم كان هـذا الشيء غـير ملمـوس أو غير ظاهر للمستخدِم وتسمى سلعًا غير مادية، ويطلـق عليهـا الخـدمات، مثـل خـدمات الطبيب والمحامي وخدمات النقل والتأمين[1].

وقد وضع الاقتصاديون قيمتين للسلعة هما: القيمة الاستعمالية التـي تعـبر عـن قيمـة المنفعة التي تحققها السلعة للمستهلك؛ والقيمة التبادلية التي تعبر عن قدرة السـلعة عـلى التبادل مع باقي السلع، وتعكس هذه القيمة سعرها في السوق.

الفرع الثاني: تقسيمات السلعة

تنقسم السلع الاقتصادية في الدراسات الاقتصادية إلى أقسام عديدة تبعًا لطبيعتها أو طبيعة استخدامها أو غير ذلك، على النحو الآتي[2]:

أولاً: تقسيم السلع تبعًا لدرجة وجودها: تنقسم إلى سلع حـرة وسـلع اقتصـادية؛ فالسـلع الحرة أو ما يُعْرَف باسم السلع والخدمات غير الاقتصـادية هـي تلـك التـي يحصـل عليهـا الإنسان في أي أرض وتحت أي سماء بلا مقابل كالهواء وأشعة الشمس ونحو ذلـك، وهـذه السلع تتسـم بـالوفرة، ولا يبـذل الإنسـانُ في سـبيل الحصـول عليهـا أي جهـد أو عنـاء أو يخصص لإنتاجها أي قدر من الموارد.

أما السلع الاقتصادية فهي التي لابد للإنسان أن يبذل فيها قدراته الذهنية والعلمية والجسمية والفنية، حتى يتمكن من الحصـول عليهـا، وهـي تتسـم بالنـدرة ولا توجـد إلا بكميات محدودة بالنسبة لمـدى الرغبـة فيهـا، ولابـد مـن أن يخصـص الإنسـان في سـبيل إنتاجها قدرًا معينًا من الموارد.

---

1- عبد اللـه الطاهر ومن معه، مبادئ الاقتصاد السـياسي، عـمّان: دار وائـل للطباعـة والـنشر، سـنة2002، ص ص:19-20.

2- يُنظر: العشري حسين درويش ومن معه، مبادئ علم الاقتصاد، طنطا-مصر: مطبعة دار الشعب، سنة1994، ص105 وما بعدها . وعبد اللـه الطاهر ومن معه، مرجع سابق، ص20 وما بعدها.

كما أن هذه السلع لا تتسم بصفة الندرة فحسب، بل بصفة المنفعة أيضًا؛ إذ إن استهلاكها أو استعمالها يُشبع رغبات إنسانية معينة، ومن الواضح أن النظرية الاقتصادية بوجه عام لا تُعْنى إلا بدراسة هذا النوع من السلع بالذات سواء في مرحلة إنتاجها في مختلف الوحدات الإنتاجية أو توزيعها أو استهلاكها عن طريق عمليات المبادلة في الأسواق.

ثانيًا: تقسيم السلع تبعًا لطبيعتها: تنقسم إلى سلع مادية وسلع غير مادية؛ فالسلع المادية هي السلع الملموسة التي يمكن وصفها سواء من حيث الشكل أو الحجم أو الوزن، وتُسَمّى عمومًا بالسلع المادية كالمباني والأغذية والآلات والملبوسات.

وأما السلع غير المادية أي الخدمات فهي التي يصعب وصفها لأنها تكون غير ملموسة كخدمات الطبيب للمرضى أو المحامي للمُتَّهم.

ثالثًا: تقسيم السلع تبعًا لطبيعة استخدامها: تنقسم إلى سلع استهلاكية وسلع إنتاجية (رأسمالية أو صناعية)؛ فالسلع الاستهلاكية هي السلع والخدمات المتجهة إلى المستهلك؛ حيث تُشبع الحاجات الإنسانية بصفة مباشرة دون حاجة إلى عمليات تحويلية تُجرى عليها كالخبز والملابس وما شابه ذلك.

وأما السلع الإنتاجية فهي سلع تشتريها المنشآت وتوجه إلى المشروعات الصناعية للمساعدة في الإنتاج أو لتكون مدخرات في عملية الإنتاج، وبمعنى آخر أنها لا تقدم للمستهلك النهائي، ومن ثمّ فلا تصلح لإشباع الحاجات الإنسانية بطريقة مباشرة؛ ولكنها تساعد في إنتاج السلع الاستهلاكية، ومثال ذلك الأرض والآلات والمواد الأولية.

رابعًا: تقسيم السلع تبعًا لدوامها: تنقسم إلى سلع معمرة وسلع غير معمرة (فانية)؛ فالسلع المعمرة هي التي يقتنيها المستهلك للحصول على إشباع معين؛ ولكنه لا يستهلكها مرة واحدة، وإنما يتم ذلك على مدى فترة زمنية، مثل الثلاجة والسيارة والملابس.

وأما السلع غير المعمرة فهي التي يتم استهلاكها عادة بعد استخدامها مرة واحدة، مثل الطعام والدواء ونحوهما.

خامسًا: تقسيم السلع تبعًا لمدى الارتباط بينها من حيث طلب المستهلكين عليها: تنقسم إلى سلع متكاملة وسلع بديلة؛ فالسلع المتكاملة هي التي تتضافر في صناعة سلعة ما، ومثال ذلك الخشب والزجاج والأسلاك الكهربائية.

أما السلع البديلة فهي التي تشبع نفس الرغبات أو تسدي نفس المنافع، ومثال ذلك أن العطشان بإمكانه إرواء غليله، إما عن طريق الماء، أو عن طريق عصير أو مشروب ما، فالعصير بديل للماء بالنسبة للمستهلك الذي هو العطشان.

سادسًا: تقسيم السلع تبعًا لمدى الارتباط بينها من حيث العرض: تنقسم إلى سلع متلازمة وسلع متنافسة؛ فالسلع المتلازمة هي الناتجة عن مصدر واحد، مثل القمح والتبن أو الغاز والبترول، فمصدر هذه السلع هو الأرض في الحالة الأولى، وحقل النفط في الحالة الثانية.

أما السلع المتنافسة فهي التي تستلزم عملية إنتاجها استعمال نفس العناصر الإنتاجية، مثل المنتجات الزراعية التي يتطلب إنتاجها الأرض الزراعية كالفلاحة والحصاد، وهذه السلع متنافسة بالنسبة للمنتج.

سابعًا: تقسيم السلع تبعًا لملكيتها: تنقسم إلى سلع خاصة وسلع عامة؛ فالسلع الخاصة هي تلك السلع التي يكون حق استخدامها وتبادلها بين أفراد ممكنًا، ولكي تكون سلعة ما سلعة خاصة لابد من الأخذ بمبدأ الاستبعاد الذي ينص على أنه بالنسبة للسلع الخاصة يمكن للأفراد استخدام حقوق ملكيتهم لهذه السلع باستبعاد الآخرين من الحصول على منافع من استهلاك تلك السلع ومثال السلع الخاصة المواد الغذائية والملابس.

وأما السلع العامة فهي التي تعطي منافع إلى كل من يرغبون في الاستفادة من وجودها، فاستهلاك شخص ما لهذه السلع لا يقلل المنافع التي يحصل عليها الآخرون منها، ومثال ذلك الدفاع القومي، والأمن، والطرق العامة.

ثامنًا: تقسيم السلع تبعًا لدرجة إلحاحها وأولويتها: تنقسم إلى سلع الضرورية وسلع كمالية؛ فالسلع الضرورية هي تلك السلع التي تشبع حاجات الإنسان البيولوجية، كالحاجة إلى الطعام والشراب والملبس. أما السلع الكمالية فهي السلع التي يرى غالبية الناس أن الحاجة إليها على أدنى درجة من الإلحاح.

تاسعًا: تقسيم السلع تبعًا لعلاقتها بالدخل: تنقسم إلى سلع عادية وسلع دنيا أو رديئة؛ فالسلع العادية هي السلع التي يزيد الطلب عليها كلما زاد دخل المستهلك، فهي علاقة طردية بالنسبة للدخل. أما السلع الدنيا (الرديئة) فهي السلع التي تشبع حاجة إنسانية مباشرة ولكنها على درجة منخفضة من الجودة، وترتبط بعلاقة عكسية مع الدخل.

المطلب الرابع: أركان المشكلة الاقتصادية

تتمثل المشكلة الاقتصادية في الندرة النسبية (وليست المطلقة) للموارد الاقتصادية إزاء تعدد حاجات الإنسان وتطورها، ولهذه المشكلة ركنان أساسيان هما: الندرة من جهة، والاختيار الذي هو الطريق الذي يحدده علم الاقتصاد بهدف حلها من جهة أخرى[1]:

الفرع الأول: الندرة

من المعروف أن الحاجات الإنسانية متعددة، فلكل إنسان احتياجاته من السلع (المأكل والملبس... الخ) والخدمات (التعليم والطب... وخلافه).

---

1- محمود يونس ومحمدي فوزي أبو السعود، مبادئ علم الاقتصاد، بيروت: الدار الجامعية، سنة1993، ص30 وما بعدها.

والتعدد المقصود هنا لا يعني فقط كبر القيمة العددية لمطالب الفرد، ولكنه يعني تنوع هذه المطالب واختلافها باختلاف الزمان والمكان، كما يعني استمرار تجدد وتزايد هذه الحاجات على مر الزمن.

وبالطبع إذا استطاع الإنسان أن يُشبع كل حاجاته مهما تعددت وتنوعت فلن تكون هناك مشكلة اقتصادية. وبرغم أن الفرد الواحد قد ينجح أحيانا في حل مشكلته الاقتصادية، فليس هناك أي دليل علمي على أن أي مجتمع من المجتمعات البشرية قد استطاع في أي وقت من الأوقات أن يُشبع جميع حاجاته من السلع والخدمات. فحتى في أكثر المجتمعات ثراء، فلقد كان هناك – وما زال حتى الآن – ندرة في وسائل إشباع الحاجات من سلع وخدمات. ومن هنا وُجدت المشكلة الاقتصادية وعاشت مع الإنسان في كل زمان ومكان. وعليه فيمكن القول أن سبب وجود المشكلة الاقتصادية هو الندرة النسبية لوسائل إشباع الحاجات. وتعبير الندرة النسبية يحمل في معناه مقارنة الموارد المتاحة بالحاجات التي يسعى الإنسان لإشباعها. فعلى سبيل المثال؛ قد تتوافر في دولة ما مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية التي تصلح للزراعة، ولكن معرفة هذه المساحات المطلقة لا تكفي وحدها لاستنتاج أن الأرض الزراعية متوفرة بكثرة، إذ أن الصورة قد تختلف تماما إذا قارنا هذه المساحة بحاجة الدولة إلى الأرض الزراعية. وعندئذ فقد نكتشف أن هذه الأرض لا تكاد تكفي لإمداد المواطنين بنسبة كبيرة من احتياجاتهم من المنتجات الزراعية.

وجدير بالذكر أن بعض المجتمعات قد تتمكن من إنتاج نسبة كبيرة من احتياجاتها من السلع والخدمات ومن ثم تختفي لديها حدّة المشكلة الاقتصادية مثل الدول المتقدمة اقتصاديا في شمال أمريكا وغرب أوربا. وعلى العكس، قد لا تتمكن بعض المجتمعات الأخرى إلا من إنتاج نسبة صغيرة من احتياجاتها من

السلع والخدمات ومن ثم تزيد لـديها حـدّة المشـكلة الاقتصـادية مثـل مجموعـة الـدول المتخلفة اقتصاديا في آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية.

وحاصل ما تقد أن السبب في ظهور المشكلة الاقتصادية هو الندرة النسبية في عناصر الإنتـاج (المـوارد الطبيعيـة، والعمـل، ورأس المـال) أي نـدرة هـذه العنـاصر بالنسـبة إلى الحاجات البشرية منها.

الفرع الثاني: الاختيار

تقوم المشكلة الاقتصـادية طالمـا كانـت هنـاك وسـائل نـادرة تُسـتخدم في تحقيـق أهداف متنافسة. أما إذا كانت الوسائل غـير نـادرة فـلا يكـون هنـاك وجـود للمشـكلة الاقتصادية. وإذا كانت الوسائل نادرة، وهناك هدف واحد قابل للتحقيق عندئذ تصـبح المشكلة هنا مشكلة تكنولوجية فقـط، وتكـون البيانـات المطلوبـة لحـل هـذه المشـكلة بيانات فنية تتعلق بالعملية الإنتاجية. فعلى سبيل المثال إذا رغبت شركة لإنتاج الآلات في إنتاج آلة ذات صفة واحدة مميزة وهـي أن تكـون قـدرتها أكـبر مـا يمكـن، وكـان متاحـا للشركة كميات معينة من الخدمات الإنتاجية اللازمة لإنتاج هذه الآلـة. في هـذه الحالـة فإن الشركة لا تسـعى إلا لتحقيـق هـدف واحـد وهـو إنتـاج الآلـة ذات الصـفة المميـزة الواحدة. ولذا يكون المطلوب هو معرفة الطريقة الفنية التي تُمزج بهـا خـدمات عوامـل الإنتاج المتاحة للشركة مزجا يُسفر في النهايـة عـن إنتـاج الآلـة المطلوبـة. أمـا إذا رغبـت الشركة في إنتاج أفضل آلة من حيث القدرة، والـوزن، والحجـم، والشـكل... الـخ، عندئـذ تتعدد الأهداف التي تسعى العملية الإنتاجية لتحقيقها. وعنـدما تتعـدد الأهـداف فـإن المشكلة لم تعد تكنولوجية فقط بل تصـبح اقتصـادية أيضـا لأن تعـدد الأهـداف يقـتضي الموازنة والاختيار فيما بينها، ومتى وُجدت مشكلة الاختيار كانت هناك مشكلة اقتصادية لأن مشكلة الاختيار تنطوي على القيام بموازنة منفعية حرة بين عديد من البدائل الممكنة

لاختيار الأفضل منها وهذه الموازنة تتمثل في عملية الحساب الاقتصادي للتضحية والعائد. وإذا رجعنا إلى المثال السابق نجد أن مشكلة الاختيار تتمثل في الموازنة بين الصفات العديدة للآلة وعندئذ فقد يتطلب الأمر التضحية بجزء من صفة الحجم مثلا على حساب زيادة مستوى القوة أو غيرها، وذلك يتطلب معرفة أثمان الخدمات الإنتاجية المختلفة التي تحدد ترجيح صفة على أخرى.

وحاصل ما تقدم أنه إذا لم تكن أهداف الإنسان، أي رغباته وحاجاته وتفضيلاته متعددة، فلن يكون هناك فرصة للقيام بعملية الاختيار بكل حساباتها وعندئذ فلن تكون المشكلة التي يواجهها مشكلة اقتصادية بل تصبح مشكلة فنية تكنولوجية.

ولحل المشكلة الاقتصادية يجب تنظيم الاقتصاد؛ أي تنظيم الإنتاج وتنظيم التوزيع[1]:

**1- تنظيم الإنتاج**: وذلك من خلال الإجابة عن السؤالين: ماذا ننتج؟ و كيف ننتج؟

**أ- ماذا ننتج؟:** ويستدعي تحديد:

- ما هو اللازم إنتاجه؟ (أي ما هي الحاجات التي نحتاج إليها؟).
- ما هو الممكن إنتاجه؟ (أي ما هي الموارد أو العوامل الإنتاجية المتاحة؟).
- وما هي الكمية الواجب إنتاجها؟ (وتتحدد من خلال دراسات إحصائية للسكان وحاجاتهم).

ب- كيف ننتج؟: وتندرج ضمنه عدة تساؤلات أهمها:

- ما هي الوسائل (عوامل الإنتاج) التي يجب استعمالها في عملية الإنتاج؟

---

1- يُنظر: محمود يونس محمد وعبد النعيم محمد مبارك، مرجع سابق، ص ص: 42-43. محي محمد مسعد، الوجيز في مبادئ علم الاقتصاد، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، سنة2009، ص18 وما بعدها.

- ما هي الطرق و التكنولوجيا المناسبة للإنتاج؟
- ما هي الوظائف اللازمة وكيف يتم توزيع مختلف العمال و الموظفين على هذه الوظائف.

2- تنظيم التوزيع: تنظيم التوزيع يتطلب الإجابة على السؤال: لمن ننتج؟ وذلك بتحديد كيفية توزيع السلع والخدمات المنتجة بصفة عامة وبصفة خاصة تحديد كيفية توزيع الدخل على فئات المجتمع عموما وعلى مختلف المساهمين في العملية الإنتاجية بصفة خاصة، وهذا التوزيع يكون أوليًّا أو ثانويًّا.

وتختلف طريقة معالجة الإشكالية الاقتصادية باختلاف التصورات الاقتصادية التي تتراوح في اتجاهاتها بين الدعوة إلى عدم تدخل الدولة (الحرية الاقتصادية) من جهة، وتدخل الدولة (القيود الاقتصادية) من جهة ثانية؛ ومن بين هذه الاتجاهات التصور الليبرالي (الرأسمالي، اقتصاد السوق) الذي يعتمد على قانون العرض والطلب، بينما التصور الاشتراكي (الاقتصاد الموجه، الاقتصاد المخطط مركزيا) يعتمد على ترتيب الأولويات في شكل خطط لعدة سنوات عادة ترتب فيها الدولة أولوياتها الاستهلاكية والإنتاجية، وهذا تفصيل لذلك[1]:

فوفقا للنظام الرأسمالي البحت فان ملكية عناصر الإنتاج تتم من قبل الأفراد والمؤسسات الخاصة، بمعنى أنه لا توجد حدود حول نوعية وكمية الموارد التي يملكها الأفراد، أو القطاع الخاص، ويعني ذلك أنّ الحكومة لا تقوم وفقا لهذا النظام بأي نشاط اقتصادي؛ حيث يقتصر دور الدولة على الوظائف الأساسية للدولة وهي الدفاع والأمن والقضاء، أي ما يضمن حسن أداء النظام.

ويعد تعظيم المنفعة الخاصة الدافع المحرك للنشاط الاقتصادي في ظل النظام الرأسمالي، ويقصد بذلك تعظيم الأرباح بالنسبة للمنتج وتحقيق أقصى إشباع

---

1- يُنظر: سكينة بن حمود، مرجع سابق، ص36 وما بعدها.

ممكن بالنسبة للمستهلك وهكذا، ويلعب دافع تحقيق المصلحة الخاصة الدور الأساسي في تسيير النشاط الاقتصادي، فعلى سبيل المثال فإن سعي المنتج لتعظيم أرباحه سوف يدفعه إلى مزيد من الإنتاج والارتفاع بمستويات الإنتاجية وهو ما ينعكس بالإيجاب على مستويات التوظف والأسعار في المجتمع.

كما تعتبر سيادة المنافسة الكاملة من مقومات النظام الرأسمالي، وهي تعني توافر الحرية الكاملة للمشترين للدخول إلى أي سوق (أو الخروج منها)، وتوافر الحرية الكاملة للبائعين للدخول إلى هذه السوق (أو الخروج منها)، ولا يوجد لدى أي من المشترين أو البائعين القدرة على التأثير على السوق، فضلا عن توافر وانسياب المعلومات بحرية داخل هذه السوق، ويعني ذلك توفير حرية النشاط الاقتصادي بصورة كاملة.

ويعد السعر في النظام الرأسمالي مقياس الندرة الحقيقية للسلع، والذي يتم تحديده من خلال الأسواق (العرض والطلب)، إلا أنّ الأسعار تؤدي دورا أكثر من مجرد قياس الندرة، فهي أيضا توجِّه قرارات الوحدات الاقتصادية في المجتمع؛ حيث تحدد حجم الكميات التي سوف يشترونها، أو يعرضونها من كل سلعة أو خدمة، ووفقا للنظام الرأسمالي فإن هذه الآليات تضمن تحقيق أفضل النتائج للوحدات وللمجتمع، وقد وصف آدم سميث ذلك باليد الخفية؛ أي كما لو أنّ هناك يدا خفية تعمل على تحقيق كل من المصالح العامة والخاصة داخل هذا النظام.

وبناء على ما سبق فإنّ اقتصاد السوق يقوم بحل مشكلة الندرة بناء على أن الأفراد هم المالكين لعناصر الإنتاج، ولديهم الحرية في استخدام هذه العناصر والدخول التي يكسبونها بالطريقة التي يرغبون فيها، فإن اختيارات الأفراد سوف تعتمد على تفضيلاتهم التي تحكمها المصلحة الخاصة.

فالأفراد يقررون كمية العناصر التي يرغبون في بيعها أو تأجيرها من جانب، بينما تحدد الشركات كمية العناصر التي ترغب في استغلالها من جانب آخر. وتستجيب هذه الاختيارات أساسا للأسعار السائدة في أسواق هذه العناصر. فزيادة سعر عنصر ما تعطى صاحب العنصر الرغبة في زيادة الكمية المعروضة منه. وفى ذات الوقت تعطى المنشآت الحافز نحو تخفيض الكمية المطلوبة منه, وهكذا يتم تعديل أسعار العناصر بما يُحدث التوازن بين الكميات المعروضة من قبل الأفراد والكميات المطلوبة من قبل الشركات.

كذلك يقرر الأفراد الكمية التي يرغبون في شرائها من السلع والخدمات المختلفة، وكذلك تختار الشركات الكمية التي سوف تقوم بإنتاجها من تلك السلع والخدمات. وتتحدد هذه الاختيارات مرة أخرى بالأسعار السائدة في السوق للسلع والخدمات. فزيادة سعر سلعة ما يوفر الحوافز للشركات على زيادة الكمية المعروضة منها. وفى ذات الوقت يوفر الحافز للأفراد على تقليل الكمية المطلوبة منها. ويتم تحديد الأسعار من خلال السوق لكي تحقق التوازن بين الكميات المطلوبة من السلع والخدمات والكمية المعروضة منها.

وبهذا الشكل يتبين أنه لا يوجد مخطط في اقتصاد السوق، فالأفراد يسعون نحو تعظيم منافعهم، والشركات تسعى نحو تعظيم أرباحها، ويتم التنسيق بين أهداف المستهلكين وأهداف المنتجين من خلال نظام السوق، فالأسعار تحمل معظم المعلومات المطلوبة لكل من المنتجين والأفراد.

وعلى النقيض من اقتصاد السوق تقوم الحكومة في النظام الاشتراكي باتخاذ جميع القرارات المتعلقة بالإنتاج والتوزيع؛ فهي التي تمتلك الجانب الأكبر من وسائل الإنتاج كالأرض ورأس المال، وتقوم بتوجيه المشروعات في الصناعات المختلفة، وهي التي تمثل الموظف الأساسي لمعظم العمال، وتحدد لهم كيف

يقومون بأداء وظائفهم، كما تحدد كمية الإنتاج في المجتمع وكيفية تقسيمه بين السلع والخدمات المختلفة، إضافة إلى تحديد كيفية توزيع الناتج بين أفراد المجتمع.

ويقوم الاقتصاد الاشتراكي (الاقتصاد الموجه) بحل المشكلة الاقتصادية بناء على فكرة أنّ عملية تخصيص الموارد النادرة على الاستخدامات المختلفة يمكن أن تتم بدون اللجوء إلى نظام الأسعار والسوق، حيث تقوم الحكومة باتخاذ القرارات الأساسية حول الإنتاج والاستهلاك، وتقوم بتوزيع الموارد على الصناعات المختلفة وكذلك تقوم بإعلام القائمين على الصناعات المختلفة عن كمية الإنتاج التي يجب أن يقوموا بإنتاجها ثم تحدد كمية الاستهلاك لكل فرد في المجتمع من السلع والخدمات المختلفة، وهكذا، ويعني ذلك أن مسؤولية الإجابة على التساؤلات الاقتصادية لمشكلة الندرة التي يواجهها المجتمع تتم من خلال الحكومة.

وبهذا يمكن إدراك مدى ضخامة المهمة التي تقوم بها الحكومة في ذلك النوع من الاقتصادات، فلو يتخيل الإنسان نفسه محل صانع السياسة الاقتصادية في هذه الاقتصادات، فان عليه أن يحدد أين يجب أن يعيش كل شخص؟ وما هي نوعية الملابس التي يجب أن يرتديها؟ وما هو الطعام الذي يجب أن يتناوله؟ وكيف يمكنه أن تحسب كمية النقود التي يجب أن يقوم كل فرد بإنفاقها يوميا؟ ومن الذي سيتولى عملية توزيع السلع الاستهلاكية؟ ومن الذي سيقوم ببرمجة الحاسب الآلي؟ ومن الذي سيقوم بمهمة التعليم في المدارس؟ وما هو عدد المباني التي يجب أن تبنى؟ وما هي نوعية تلك المباني؟ وما هي نوعية المواد التي يجب استخدامها في عملية البناء؟ وما هي كيفية إدارة كل مرحلة من مراحل عمليات البناء؟....الخ، إنّه لو تم استخدام أفضل الحاسبات الآلية فسوف يواجه

هذا الإنسان في هذه الحالة مهمة مستحيلة في هذا النوع الاقتصادات. إنه من الصعب تصوّر أن مثل هذا الاقتصاد يمكنه أن يقوم بإنتاج أي شيء بكفاءة.

وفي الواقع لا يوجد اقتصاد يمكن أن يُطلق عليه أنّه اقتصاد رأسمالي بالمعنى البحت، ولا نظام تخطيط مركزي بالمعنى البحت، ويتمّ الاهتمام بدراسة كل منهما نظريّا من أجل فهم كيفية عمل الاقتصادات الموجودة من الناحية الواقعية، والتي تمثل مزيجا من هاتين الحالتين المتطرفتين.

فالاقتصاد المختلط يجمع بين خصائص كل من اقتصاد السوق والاقتصاد المخطط مركزيا، إلا أن بعض الاقتصادات المختلطة قد يقترب من الاقتصاد المخطط مركزيا حيث تلعب الحكومة دورا أكبر في إدارة شؤون الاقتصاد، بينما يقترب الآخر من اقتصاد السوق، حيث تلعب قوى السوق الدور الأكبر في عملية توزيع الموارد وتحديد الأسعار وكيفية توزيع السلع والخدمات بين المجموعات المختلفة من السكان.

فبالرغم من أنه في حالة دولة مثل الولايات المتحدة حيث يتم اتخاذ جانب كبير من القرارات من خلال السوق، فإن الحكومة تمارس دورا مهما في تحديد القوانين والقواعد وتنظيم الحياة الاقتصادية، كما تقوم بتقديم الخدمات الأساسية مثل التعليم والأمن، أي أنّه في الاقتصاد المختلط تلعب الحكومة والقطاع الخاص (المستهلكون والمنتجون) أدوارا مهمة في عمليات الإنتاج والتوزيع، ومن ناحية أخرى فإن هناك دول تميل إلى الاقتراب من النظم المخططة مركزيا مثل الاتحاد السوفيتي سابقا، وكوبا في الوقت الحالي، إلا أنّ النشاط الخاص يلعب دورا في هذه الاقتصادات، وإن كان محدودا.

ولحل المشكلة الاقتصادية بالنسبة للأنظمة المختلطة التي تجمع بين خصائص كل من اقتصاد السوق والاقتصاد الموجه فإن الإجابة على التساؤلات الاقتصادية

الأساسية لمشكلة الندرة التي يواجهها المجتمع تتم من خلال مبادئ كل من نظام السوق والتدخل الحكومي في آن واحد.

الفرع الثالث: استخدام وتطبيق علم الاقتصاد

بما أنّ أيّ علم من العلوم لا يعرّف إلاّ بحسب هدفه ومنهجه، وما يحصل بينهما من تفاعلات عضوية؛ فإنّ علم الاقتصاد الذي هو علم إدارة الموارد النادرة يُعنَى أيضا بدراسة مختلف الأشكال التي يتخذها السلوك البشري في عملية إدارة هذه الموارد، كما يسعى إلى تحليل وتفسير كيفيات توظيف الفرد أو المجتمع للموارد المحدودة بهدف إشباع حاجاتهما غير المحدودة. ولئن كان النشاط الاقتصادي، في الواقع، يتمثل في اتخاذ قرار يستهدف إشباع الحاجات؛ فإنّ علم الاقتصاد يستهدف تحليل هذه الاختيارات.

وبهذا يتبين أنّ علم الاقتصاد يهدف في المقام الأول إلى وصف مناهج إدارة الموارد النادرة. ومفهوم (الندرة الاقتصادية) هو اشتقاق من إحدى المعطيات الأساسية؛ وهي أنّ ثمّة كمية محدودة من الموارد لا يَسمح استغلالها سوى بإنتاج كمية محدودة من سلعة ما، ولو باللجوء إلى تكنولوجيا متقدمة.

وإذْ يُعنَى علم الاقتصاد بإدارة الموارد، فهو يسعى أيضًا إلى تصنيف المعلومات المستخلصة من التجربة، ثم إنه يقوم بتنظيم الوقائع، بحيث نتبيّن أوجه التماثل والانتظام التي تميّز السلوكات البشرية. ومن شأن علم الاقتصاد إعداد مفاهيم استقصاء أسباب الظواهر وآثارها، وتوضيح العلاقات العامة والثابتة التي تقوم بين هذه الظواهر، والتوصّل من خلال دراسة الواقع إلى تفسير مبسّط للكيفية التي يسير بها الاقتصاد. فعلم الاقتصاد يعتمد على صياغة أنظمة منطقية يُفتَرض أنها تُشكّل نماذج تفسيرية للواقع الاقتصادي. ومن ثمّة نلاحظ أنّه يمكن بلورة هدفه وصياغة منهجه واستنباط محتواه. ويساهم علم الاقتصاد -

في المقام الثالث- في توجيه السياسة الاقتصادية، ويعتم علم الاقتصاد -في آخر الأمر- بإعداد قواعد الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، وفق أهداف معينة، وبحسب ظروف محددة، وكذا تحديد كيفيات تحقيق الرفاهة.

كما يسعى علم الاقتصاد إلى البحث عن الكيفية التي يقرر بها الفرد أو المجتمع استخدام النقد أو عدم استخدامه، وتوظيف موارد إنتاجية نادرة لأجل إنتاج سلع وخدمات مختلفة، عبر الزمن، وتوزيعا لغرض استهلاكها -حاضرًا ومستقبلاً- من قِبَل مختلف الأفراد والجماعات التي يتكون منها المجتمع. ويُعنَى علم الاقتصاد بتحليل التكاليف، والأرباح الناتجة عن شتى هياكل استخدام الموارد. وعليه فإن الاقتصادي لا يُعنَى بالأفراد والمنظمات إلا بقدر ما يشاركون في عمليات إنتاج السلع والخدمات وتبادلها واستهلاكها. وهو بالتالي يسعى إلى تحديد الأسباب والعوامل المؤثّرة في الأحداث الاقتصادية، حتى يتسنى له وضع مبادئ ونظريات ونماذج من شأنها تفسير العوامل الأكثر أهمية، ويتأتّى له – في نهاية الأمر- إعداد واقتراح سياسات قادرة على تلافي شتى المشاكل الاقتصادية وتصحيحها. ويعتمد علم الاقتصاد تنظيرين: تنظير الاقتصاد الجزئي وتنظير الاقتصاد الكلي. ينطبق منظور الاقتصاد الكلي على مجموع النشاط الاقتصادي (الإنتاج الكلي، الدخل الوطني، المعدّل العام للعمالة، المعدل العام للأسعار...)، وبخلاف ذلك، فإن منظور الاقتصاد الجزئي يسعى إلى تحليل سلوك المتعاملين (الشركات، الأسر) وما يصدر عنهم من قرارات فردية، ومن ثمّة فإن القيام بالاختيارات يعتبر عملية ضرورية، إلا أن أي اختيار تصحبه تكلفة، تسمى تكلفة الفرصة البديلة (أو الضائعة). وتمثل تكلفة الفرصة البديلة مبلغ الخسارة، بالأرقام الحقيقية، التي يتحملها متعامل اقتصادي لدى قيامه باختيار معين من بين العديد من الاختيارات المحتملة الأخرى. ويتبين في الأخير

أن ندرة الوسائل والاختيار بين الغايات والتكاليف هي الأفكار الرئيسية الثلاث التي تسمح بإدراك ماهية النشاط الاقتصادي، ذلك النشاط الذي يتميز أساسًا بمكافحة الندرة (القلة). إن العلوم الاجتماعية على اختلاف فروعها تستهدف دراسة ظواهر، هي اجتماعية بالأساس، وتصنيفها إلى فئات، وعلم الاقتصاد يعدّ إحدى تلك الفئات، ويُعنَى هذا الفرع الخاص من المعرفة بدراسة طبيعة وتطور فئة معينة من الظواهر الاجتماعية، ألا وهي الظواهر الاقتصادية. وعليه فإن أهمية علم الاقتصاد مرتبطة بالمكانة التي يحتلها النشاط الاقتصادي ضمن مجموع الأنشطة الاجتماعية، ويؤثر القاعدة الاقتصادية على الظاهرة الاقتصادية ككل. ومن شأن علم الاقتصاد التعرف على سلوك أعضاء المجتمع في كل لحظة وتبيان الآثار الناجمة عنه. وهناك علاقة جدلية تربط بين الوقائع الاقتصادية والوقائع الاجتماعية غير الاجتماعية التي هي المجموعة العضوية، يجب أن يُدرَس - على الرغم من استقلاليته- بالارتباط مع الفروع الأخرى من العلوم الاجتماعية. وقد يكون علم الاقتصاد من خلال عملية تاريخية تمت، ولا تزال تتم، على شكل تواصل وانقطاع طورا وتقدم طورا آخر، عبر تناقضات، مع العلم أن التقدم هذا لا يحصل أبدا بطريقة خطية. وما من علم من العلوم الاجتماعية إلا ويختار جزءا من الواقع ويتناوله بالبحث والتحليل مع التركيز على بعض الوقائع والكميات ودراستها دراسة وصفية. فهو بهذا يعتبر منهجا تجريديّا تتأتى منه الإحاطة بالواقع انطلاقا من مصطلحات معتمدة وفق مخطط يتسنى به تفسير الظاهرة[1].

---

1- جمال الدين لعويسات، مدخل إلى علم الاقتصاد، تونس: دار إسهامات في أدبيات المؤسسة، ط1، سنة1996، ص7 وما بعدها.

## الفصل الثاني: المدخل النظري

- نشاط الإنتاج (مفهوم الإنتاج، حساب الإنتاج، عناصر الإنتاج)
- نشاط التبادل (أداة التبادل، موضوع التبادل وحيز التبادل)
- نشاط التوزيع (التوزيع قبل الإنتاج كالملكية والعمل، التوزيع بعد الإنتاج كـالأجر، الربح، الفائدة)
-إعادة التوزيع (الضرائب والرسوم)
-نشاط الاستهلاك (الإنفاق)
- نشاط الادخار - نشاط الاستثمار)

المبحث الأول: الإنتاج والتبادل

أهم ما يتناوله هذا المبحث توضيح مفهوم الإنتاج وعناصره ومفهوم الإنتاجية وكيفية حسابها، إضافة إلى لتعرض إلى مفاهيم المؤسسة الإنتاجية والاندماج بين المؤسسات، ثم عرض لمفهوم التبادل وأداته والحيز الذي يتم فيه.

المطلب الأول: تعريف الإنتاج

الإنتاجُ في اللغة ما يتولّد عن غيره، يُقال: أنتج القومُ، إذا نُتِجَت إبلهم وشاؤُهم أي ولدت، وأَنْتَجَت الناقةُ، أي وضعت من غير أن يليها أحد، والولدُ: نِتَاجٌ ونتيجةٌ، وأنتجَ الشيءُ ظهرَ نِتَاجُهُ، والريحُ تُنْتِجُ السحابَ: تَمْرِيهِ حتى يخرج قطره، وفي المثل: إنَّ العَجْزَ والتواني تَزَاوجَا فَأَنْتَجَا الفَقْر[1]، أما في الاصطلاح فيمكن اعتبار الإنتاج أنه مجموع الجهود الإنسانية التي تمزج مختلف الموارد الطبيعية و العوامل المادية لإنجاز سلع وخدمات تشبع حاجات الأفراد في المجتمع.

والإنتاج عملية مركبة تستنفد جهدًا بشريًّا، وتستهلك موارد وطاقة، في إطار زمني معين، قصد إيجاد منافع اجتماعية، سواء كانت هذه المنافع مادية أو معنوية[2]، كما "يُقصَد بالإنتاج عملية تحويل المدخلات إلى مخرجات، أي تحويل عوامل الإنتاج التي تُشترَى من قِبَل المؤسسة إلى منتجات تقوم المؤسسة ببيعها. ومن الملاحظ أنّ التعبيرين (المدخلات وعوامل الإنتاج) يحملان معنى واحدًا، وفي كثير من الحالات يُستخدَمان كمرادفين الواحد للآخر، رغم أنّ المدخلات ذات مفهوم أوسع من مفهوم عوامل الإنتاج؛ فالمدخلات تشتمل على جميع

1- ابن منظور، مصدر سابق، ج2، ص374 ؛ الفيروزآبادي، مصدر سابق، ص ص:206-207 ؛ المعجم الوسيط، مرجع سابق، ص899.

2- محمد عبد المنعم الجمال، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، القاهرة: دار الكتاب المصري، ط2، سنة1986، ص81.

الأشياء التي تقوم المؤسسة بشرائها، أمّا عوامل الإنتاج فتشتمل عادة على كل من عنصر العمل، رأس المال، والأرض، والتنظيم"[1].

وبالنسبة لتطور مفهوم الإنتاج؛ فقد مر بمراحل تاريخية في تطوره، حيث في البداية ركز الطبيعيون على ما تنتجه الأرض فحصروا الإنتاج في الزراعة، ليضيف الفكر الكلاسيكي فيما بعد الإنتاج الصناعي تزامنا مع الثورة الصناعية، ونظرا لتزايد أهمية الخدمات أضيف الإنتاج الخدمي إلى القطاعات سابقة الذكر قبل أن تتوسع الدائرة إلى الإنتاج المعرفي والمعلوماتي، مع التطور التكنولوجي السريع و المعقد[2].

المطلب الثاني: عوامل الإنتاج (عناصر الإنتاج)

يتم الإنتاج عن طريق الجمع أو التوليف بين مجموعة من العناصر (العوامل أو الموارد) بنسب مختلفة حسب طبيعة العملية الإنتاجية. وعوامل (عناصر) الإنتاج حسب التقسيم الرأسمالي التقليدي أربعة وهي: الأرض، ورأس المال، والعمل، والتنظيم. فالأرض تشمل جميع الثروات والموارد الطبيعية المختلفة، ورأس المال يضم جميع الأموال العقارية والمنقولة التي سبق إنتاجها وتصلح لإنتاج سلع أخرى، والعمل هو كل ما يقدمه العامل من جهد في الإنتاج سواء كان جسديا أم فكريا، أما التنظيم فهو التسيير الإداري لعوامل الإنتاج الأخرى للحصول على الربح في العملية الإنتاجية. وهناك من يقتصر على عاملين فقط

---

1- ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية- التحليل الاقتصادي الجزئي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، سنة1989م، ص145.

2- يُنظر: حسين عمر، المدخل إلى دراسة علم الاقتصاد، القاهرة: دار الكتاب الحديث، سنة1998، ص28 وما بعدها.

هما رأس المال وتدخل ضمنه الأرض، والعمل ويشـمل التنظـيم، كـما أن هنـاك رأيـا ثالثـاً يجعل عوامل الإنتاج ثلاثة: الطبيعة، ورأس المال، والعمل[1].

ومهما يكن هذا التقسيم، فلا يعدو أن يكون تقسـيما شـكليا، لأن النظـرة الحقيقيـة التي بقيت ثابتة في الفكر الرأسمالي هـي أن هـذه العوامـل الأربعـة ذات درجـة واحـدة، وتأخذ نصيبها من الدخل الناتج بحسب مساهمتها في العمليات الإنتاجية المختلفة، فينال صاحب الأرض ريعا، وصاحب رأس المال فائدة، والعامل أجرا، والمنظم ربحا[2].

ولا يعترف الفكر الاشتراكي إلا بالعمل عاملا للإنتاج، باعتبـاره المصـدر الوحيـد لقيمـة السلع المنتجة، ومن حق العامل وحده الحصول على هذه القيمة، أما رأس المال فهو عمل ميت؛ لأنه ناتج عن العمل، والأرض كذلك؛ بالنظر إلى إخضاع الإنسان لها عن طريق عمله فيها، أما التنظيم فهو عمل بالضرورة[3].

إلا أن الواقع بيّن أن عوامل الإنتاج الأربعة، موجودة ضمنيا عند الاشتراكيين؛ فرأس المال يظهر من أخذ المدخرين للفوائد من البنوك الاشـتراكية، التـي تقـوم بدورها بتمويل مشروعات الدولة لقاء فوائد محددة، والأرض تظهـر مـن خـلال حصولها على ريع بصور مختلفة؛ فالمستغل للأرض فـردا أو جماعـة، بعـد تأديـة الالتزامـات المفروضـة للدولـة وخصـم تكـاليف الإنتـاج الزراعـي، يحصـل عـلى الباقي الذي يعدّ بمثابة ريع، أما المنظم؛ فإن لجـان التخطـيط التابعـة للدولـة،

---

1- روجيه دوهيم، مرجع سابق، ص33 وما بعدها.

2ـ نسيب الخازن، مبادئ علم الاقتصاد، بيروت: دار مكتبة الحياة، سنة 1964م، ص37.

3- كارل ماركس وأنجلز ولينين، الشيوعية العلمية، ترجمة: فؤاد أيوب، دمشق: دار دمشـق للطباعـة العربيـة، سنة1982، ص479 وما بعدها.

والأجهزة الإدارية المسؤولة على المشاريع؛ هي التي تقوم بمهمة التنظيم، وتعطَى لها مكافآت لقاء خدماتها[1].

المطلب الثالث: حساب الإنتاج:

لحساب الإنتاج يتم الاعتماد على قوانين الغلة؛ تلك القوانين التي تبحث في العلاقة بين حجم الإنتاج ونفقات الإنتاج، وبالتحديد بين حجم الإنتاج وعوامل الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية[2]، إضافة إلى اعتماد النسب المختلفة بين عوامل الإنتاج التي تستخدم في العملية الإنتاجية، والتي من أهمها النسب الثابتة والنسب المتغيرة، وهذا بيان لذلك[3]:

أولا: النسب الثابتة: وتعني أن هناك نسبة مزج واحدة من عوامل الإنتاج التي تستخدم في إنتاج السلعة فقط، وأن توسيع الإنتاج وتقليصه يتطلب توسيع وتقليص المستخدمات (عوامل لإنتاج) بنفس النسبة.

ثانيا: النسب المتغيرة: وتستخدم لوصف ما يحصل من تغير في نسب مزج عناصر الإنتاج، وهو نفسه قانون الغلة المتناقصة، ولفهم قانون الغلة المتناقصة لابد من التمييز بين ثلاثة أنواع من مقاييس الإنتاج، وهي:

1- الناتج الكلي: يشير إلى مجموع الكمية المنتجة من السلعة خلال العملية الإنتاجية.

2- الناتج المتوسط: وهو عبارة عن الناتج الكلي مقسوم على كمية المستخدم من عنصر الإنتاج.

---

1- صالح حميد العلي، توزيع الدخل في الاقتصاد الإسلامي والنظم الاقتصادية المعاصرة، دمشق- بيروت: اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، سنة2001، ص ص:167-168.

2- طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، عمّان: دار صفاء للنشر والتوزيع، سنة1998، ص102.

3- خالد أحمد فرحان المشهداني ورائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، مبادئ الاقتصاد، عمّان: دار الأيام للنشر والتوزيع، سنة2013، ص ص:90-91.

3- الناتج الحدي: يمثل مقدار التغير في الناتج الكلي الناجم عن استخدام وحدة إضافية من عنصر الإنتاج المتغير. وباستخدام مفهوم الناتج الكلي يمكن وصف قانون الغلة المتناقصة عند إضافة وحدات متتالية من عنصر الإنتاج المتغير إلى عناصر الإنتاج الثابتة؛ فإن الناتج الكلي يزداد أولاً بمعدل متزايد إلى أن يصل إلى نقطة الانقلاب، بعدها يستمر في التزايد لكن بمعدل متناقص حتى يصل إلى أعلى مستوى له، وبعدها يبدأ في التناقص المطلق.

ويمكن التعرض لمفهوم قانون الغلة المتناقصة فيما يأتي[1]:

يعني قانون الغلة المتناقصة أنه إذا أضيفت كميات متساوية من عنصر إنتاجي متغير إلى عنصر إنتاجي ثابت فإن الإنتاج الكلي سوف يزداد بصورة مستمرة في البداية، وكلما أضفنا وحدات إضافية جديدة من عنصر الإنتاج المتغير إلى أن يصل إلى حد معين يبدأ بعدها الإنتاج الكلي بالازدياد ولكن بصورة متناقصة مع كل وحدة إضافية من عنصر الإنتاج المتغير، ثم يصل الإنتاج الكلي إلى مرحلة يبدأ بعدها بالتناقص المطلق. ولقانون تناقص الغلة شروط أهمها:

أ- ثبوت حالة التقنية المستخدمة.

ب- وجود عنصر إنتاجي متغير واحد.

ج- ثبات بقية عناصر الإنتاج الأخرى.

د- ثبات المستوى التكنولوجي المستخدم في الإنتاج زراعيًّا كان أم صناعيًّا.

وإضافة إلى قانون الغلة المتناقصة، هناك قانون الغلة الثابتة وقانون تزايد الغلة؛ فقانون الغلة الثابتة يعني أن نسبة الزيادة في عناصر الإنتاج تساوي نسبة الزيادة في حجم الإنتاج، وأي نقص في نسبة عناصر الإنتاج يتبعه نسبة نقص

---

1- خالد المشهداني، ورائد العبيدي، مرجع سابق، ص ص:92-93.

مساوية له في حجم الإنتاج. أما قانون تزايد الغلة فيتضمن أنّ نسبة الزيادة في عناصر الإنتاج تؤدي إلى نسبة زيادة أكبر في حجم الإنتاج، وهذا القانون ينشأ نتيجة التوسع في حجم المشروع[1].

المطلب الرابع: المؤسسة الإنتاجية

البحث في موضوع نشاط الإنتاج يقود إلى التعرض إلى مفهوم المؤسسات الإنتاجية وأنواعها والاندماج بينها ومصالح الإنتاج داخلها، ويتم التعرض لكل ذلك فيما يأتي:

الفرع الأول: مفهوم المؤسسة الإنتاجية

تطور تعريف المؤسسة الإنتاجية عبر الأزمنة إلا أنه يمكن تعريفها بأنها منظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما، تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية، والمالية، والمادية والإعلامية، بغية إيجاد قيمة مضافة حسب الأهداف، في نطاق زماني ومكاني محدد[2].

وبالتالي فالمؤسسة وحدة اقتصادية تقوم بمزج مجموعة من عوامل الإنتاج كالعمل و رأس المال بغرض إيجاد سلع و خدمات موجهة للاستهلاك.

الفرع الثاني: تصنيف المؤسسات الإنتاجية

يمكن تصنيف المؤسسات الإنتاجية حسب عدة معايير[3]:

أولا: حسب معيار الملكية: تنقسم المؤسسات إلى مؤسسات خاصة يمتلك رأس مالها خواص، ومؤسسات عمومية تمتلك الدولة رأس مالها، ومؤسسات مختلطة ويشترك في رأس مالها كل من الدولة و الخواص.

---

1- طارق الحاج، مرجع سابق، ص105.

2- عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد وتسيير المؤسسة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، سنة2009، ص28.

3- أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، سنة2008، ص13 وما بعدها.

ثانيا: حسب المعيار القانوني: يمكن التمييز أولا بين ثلاثة أصناف السابقة الذكر (خاصة، عمومية، مختلطة)، وثانيا بين المؤسسات الفردية المملوكة من طرف شخص طبيعي واحد، والشركات التي يشترك في رأسمالها أكثر من شخص. والشركات بدورها تنقسم حسب المعيار القانوني إلى صنفين رئيسيين: أولهما شركات الأشخاص التي تتميز بالثقة الكبيرة المتبادلة بين المشاركين في رأس مالها، مثل شركة التضامن. وثانيهما شركات الأموال التي لا يهم فيها شخصية المشاركين بقدر ما يهم حجم الأموال التي ساهموا بها في الشركة، ومثالها: شركات المساهمة، والشركات ذات المسؤولية المحدودة.

ثالثا: حسب معيار الحجم: يمكن التمييز بين مؤسسات مصغرة، وصغيرة، ومتوسطة، وكبيرة، وعملاقة. أما عن قياس حجم المؤسسات فانه يتم بناء على عدة عناصر منها عدد العمال في المؤسسة، حجم رأس المال، حجم القيمة المضافة، .... وغيرها من العناصر المشابهة.

رابعا: حسب معيار طبيعة النشاط (أو القطاع الاقتصادي): يمكن أن نميز بين مؤسسات من القطاع الأول (مؤسسات فلاحية مثلا )؛ ومؤسسات من القطاع الثاني (مؤسسات صناعية، مؤسسات الأشغال العمومية مثلا) ؛ومؤسسات من القطاع الثالث (مؤسسات خدمية كالمؤسسات المالية من بنوك ومؤسسات تأمين، المؤسسات التجارية، المؤسسات السياحية، ومؤسسات النقل)؛ ومؤسسات من القطاع الرابع (وهو القطاع المضاف حديثا والذي يشمل المؤسسات العاملة في مجال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال).

الفرع الثالث: اتخاذ القرارات في الشركات متعددة الجنسيات

الشركة متعددة الجنسيات هي شركة تملك فروعا خارج بلدها الأصلي الذي تقيم فيه المؤسسة الأم[1]. ولاتخاذ القرار في هذه الشركات متعددة الجنسيات يمكن الاعتماد على عدة طرق[2]، أهمها:

1- القرار الفردي: وهو قرار يتخذ على مستوى المؤسسة الأم.

2- القرار المرتكز على الموقع الجغرافي: وهو القرار الذي يتخذ على مستوى الفروع.

3- القرار المتعدد الأطراف: وهو الذي يتخذ بالمشاركة بين المؤسسة الأم وفروعها.

الفرع الرابع: وظائف (مصالح) الإنتاج في المؤسسة الإنتاجية

كما أن المؤسسة تشمل مجموعة من الوظائف (كوظيفة الإنتاج، وظيفة التسويق، وظيفة الموارد البشرية، وظيفة الوقاية والأمن،...) يمكن لوظيفة الإنتاج بدورها الانقسام إلى عدة مصالح أو وظائف فرعية في المؤسسات الاقتصادية وخاصة الصناعية منها وبالأخص لما تكون هذه المؤسسات كبيرة، وتنقسم هذه الوظائف الفرعية للإنتاج إلى وظائف أساسية وظائف ثانوية[3]:

أولا: الوظائف الأساسية: وهي التي لا يمكن لوظيفة الإنتاج الاستغناء عنها وتعويضها لجهات أخرى داخل أو خارج المؤسسة، وأهمها:

1- وظيفة البحوث والدراسات (البحث والتطوير): ومهمتها انجاز البحوث والدراسات المتعلقة بتحسين منتجات المؤسسة وتطوير منتجات جديدة ووضع تصاميم لها.

---

1- ناصر دادي عدون، المؤسسة الاقتصادية، موقعها في الاقتصاد، وظائفها وتسييرها، الجزائر: دار المحمدية العامة، سنة1998، ص08 وما بعدها.

2- يُنظر: حسين بلعجوز، المدخل لنظرية القرار، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، سنة2010، ص99 وما بعدها.

3- ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص303 وما بعدها.

2- وظيفة الطرق والعمليات (المناهج): وتهدف إلى تحديد مختلف الطرق والعمليات المناسبة لإنتاج السلع والخدمات في المؤسسة.

3- وظيفة التسلسل والتوقيت: وتسمح بترتيب العمليات الإنتاجية حسب تسلسلها المنطقي و الزمني، مع تحديد وقت كل عملية.

ثانيا: الوظائف الثانوية: وهي التي يمكن الاستغناء عنها من طرف وظيفة الإنتاج عن طريق التنازل عنها لصالح وظائف أخرى في المؤسسة أو لصالح مؤسسات خارجية. ومن هذه الوظائف:

1- وظيفة الصيانة: ومهمتها الحفاظ على الاستثمارات المادية وعلى رأسها الآلات بما يضمن لها الاستمرار في مستويات أداء جيدة.

2- وظيفة الشراء والتخزين (وظيفة التموين): وهي التي تعمل على توفير المواد الضرورية لاستمرار العملية الإنتاجية بين المؤسسات الاقتصادية مثل المواد الأولية والمواد الطاقوية.

الفرع الخامس: الاندماج وأنواعه

الاندماج هو "مجموعة من المشاريع المتشابهة أو المتجانسة أو المتكاملة تتّحد فيما بينها أو تندمج في مشروع واحد"[1]، كما تدل كلمة الاندماج على آخر مراحل التكامل الاقتصادي، وعند هذه المرحلة يذوب الشيئان فيصبحان شيئًا واحدًا مثل معالجة الفاكهة والسكر بالحرارة فيندمجا ويكون الناتج هو الشراب، كذلك فالاندماج الاقتصادي يعني ذوبان جميع الاقتصاديات في كل اقتصادي واحد بحيث يكون التنسيق والتخطيط للموارد الاقتصادية في أعلى مراحلهما[2].

---

1- سمير حسون، الاقتصاد السياسي، صيدا-لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط2، سنة2004، ص156.

2- صبحي تادرس قريصة ومدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، سنة1983، ص419.

وتلجأ المؤسسات إلى الاندماج مع مؤسسات أخرى لتحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها: تخفيض التكاليف؛ توسيع الأسواق؛ التحكم أكثر في التكنولوجيا؛ تعظيم الأرباح كهدف أساسي من وراء كل نشاط تقوم به المؤسسة[1].

ويمكن تصنيف الاندماج إلى صنفين أساسين هما[2]:

- الاندماج الأفقي: ويتم بين مؤسسات تنتج نفس المنتجات.
- الاندماج العمودي: ويتم بين مؤسسات تعمل في نشاطات مكملة لبعضها؛ ومثاله الاندماج بين مؤسسة (ا) تنتج مواد أولية تستعملها المؤسسة (ب) المندمجة معها، والاندماج بين مؤسسة تنتج سلعا معينة ومؤسسة لبيع هذه السلع ويضاف إلى الصنفين صنف ثالث حسب البعض وهو:
- الاندماج الدائري: ويتم بين مؤسسات تعمل في نشاطات متشابهة مثل: مؤسسات النقل(البحري، البري، الجوي).

الفرع السادس: الشجرة الوظيفية للمنتوج

المنتوج ببساطة يعبر عن نتيجة العملية الإنتاجية، ويكون سلعة (منتوج ملموس) أو خدمة (منتوج غير ملموس). ويجب على مسيري المؤسسات تحديد الوظائف التي توفرها منتوجاتهم للمستهلكين، وتتمثل هذه الوظائف فيما يلي:

أولا: وظائف الخدمة: وتنقسم بدورها إلى نوعين من الوظائف:

1- يُنظر: عادل أحمد حشيش وزينب حسين عوض الله، مبادئ علم الاقتصاد، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، سنة1999، ص397 وما بعدها.

2- سمير حسون، مرجع سابق، ص153 وما بعدها.

1- الوظائف الاستعمالية: وهي الوظائف الأساسية التي يطلبها المستهلك في المنتوج، مثل معرفة الوقت بالنسبة للساعة.

2- وظائف تقدير الذات: وهي الوظائف التي تزيد من تقدير الذات سواء من طرف المستهلك نفسه أو من طرف الآخرين، ومن بينها إبراز علامة (أو ماركة) الساعة التي يحملها المستهلك في يده.

ثانيا: الوظائف التقنية: وهي مختلف الوظائف التي تتم في المنتوج بغرض إنجاز وظائف الخدمة المطلوبة منه، مثل حركة عقارب الساعة للدلالة على الوقت.

المطلب الخامس: الإنتاجية

تعبر الإنتاجية عن نسبة المدخلات إلى المخرجات، وبعبارة بسيطة يمكن القول إن الإنتاجية تعني النسبة الحسابية بين كمية المخرجات (كمية الإنتاج) وكمية المدخلات (الأراضي، اليد العاملة الآلات...)، غير أنّ هذا المفهوم البسيط لا يتفق مع الاختلاف الواقع حول هذا المصطلح:

الفرع الأول: غموض مفهوم الإنتاجية:

قلّما نجد في الأدب الاقتصادي المعاصر مقولة لقيت من الاهتمام والتداول على نحو وبقدر ما حدث بالنسبة للإنتاجية، مع ذلك بقيت من أكثر المصطلحات الاقتصادية التي خضعت لتفسيرات مختلفة ولم يُتفق على صيغة واحدة بشأنها؛ فبقدر ما نالته من الاهتمام والانتشار، بقدر ما اكتنف تعريفها الغموض والاختلاف وعدم الاتفاق، ومع أن الدراسات التي ظهرت في هذا المجال خلال السنوات الأخيرة ساهمت في تطوير موضوع الإنتاجية، إلا أنها أدت كذلك إلى تعقيدها، حيث طُرحت مفاهيم كثيرة لها، إلى درجة قيل معها أنّ

الاقتصاديين لم يختلفوا بشأن تحديد مفهوم معين بقدر اختلافهم بخصوص تحديد مفهوم الإنتاجية[1].

ويمكن تجميع المفاهيم المختلفة للإنتاجية طبقًا لمحتواها الاقتصادي، إلى ثلاث مجموعات[2]:

المجموعة الأولى: وتشمل المفاهيم التي تعتبر الإنتاجية هي إنتاجية العمل الحي، ويُعبَّر عنها بالعلاقة بين الإنتاج والعمل الحي(الإنساني) المبذول في إنتاجه.

المجموعة الثانية: وتشمل المفاهيم التي تعتبر الإنتاجية هي إنتاجية جميع عناصر الإنتاج، ويُعبَّر عنها بالعلاقة بين الإنتاج وجميع العناصر التي تم استخدامها في العملية الإنتاجية.

المجموعة الثالثة: وتشمل المفاهيم التي تعتبر الإنتاجية هي إنتاجية كل عنصر من عناصر الإنتاج (ما عدا عنصر العمل)، ويُعبَّر عنها بالعلاقة بين الإنتاج وبين الكمية المستخدمة من هذا العنصر في العملية الإنتاجية.

وبناء على ما سبق، يمكن القول بأنّه إذا كان الإنتاج هو ناتج القوى التي تعمل في العملية الإنتاجية؛ فإنّ الإنتاجية هي مقياس لقياس مقدار الناتج من استخدام قدر معيّن من هذه القوى في العملية الإنتاجية[3]، وهناك خلط في مفهوم الإنتاجية من هذا الجانب؛ إذ يُنظر في كثير من الأحيان إلى زيادة الإنتاج على أنّه مرادف لزيادة الإنتاجية، وفي ذلك خطأ كبير. فعلى حين يتجه الهدف في

---

1- خياري زهية، تحسين الإنتاجية كمدخل لتعزيز القدرة التنافسية: حالة واقع القطاع الصناعي العمومي الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عنابة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة2009م/2010م، ص3.

2- وجيه عبد الرسول العلي، الإنتاجية مفهومها قياسها العوامل المؤثرة فيها، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، سنة1983م، ص28.

3- عادل حسن، التنظيم الصناعي وإدارة الإنتاج، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، سنة1998م، ص5.

زيادة الإنتاج إلى حجم أكبر منه بنفس النسبة أو بنسبة أقلّ بين قيم المخرجات وقيم المدخلات، فإنّ الهدف في زيادة الإنتاجية هو الحصول على علاقة أفضل بين هذه وتلك[1].

كما أنّ هناك مفاهيم أخرى حول تعريف الإنتاجية، فأحد هذه المفاهيم ينظر إلى الإنتاجية على أنها قدرة على تنفيذ وتحقيق المستهدف من خطة الإنتاج، واعتماد هذا التعريف مرهون بمدى قدرة الوحدة الإنتاجية على تحديد المستهدف بكل دقة، أمّا المفهوم الآخر فإنّه يعطي نسبة تشير إلى كفاءة استخدام عناصر الإنتاج مجتمعة أو بصورة جزئية أو لكلّ عنصر على حدة في العملية الإنتاجية، مما يعطي صورة واضحة لتأثير عناصر الإنتاج جميعها. ويُعدّ المفهوم الثاني هو الأكثر ملاءمة وقبولاً في المؤسسات التصنيعية[2].

الفرع الثاني: أهمية الكفاءة الإنتاجية:

يحتلّ عامل الكفاءة الإنتاجية أهمية خاصة في كل المجتمعات والنظم الاقتصادية؛ بوصفه الوسيلة الوحيدة في يد الإدارة لتحقيق أكبر قدر من الإنتاج والخدمات بأقل التكاليف الممكنة، نظرًا لما تتميّز به الموارد الاقتصادية من ندرة بالنسبة للاحتياجات الكبيرة المتصارع عليها، ومن هنا فإنّ مسألة الحصول على أقصى العوائد من استغلال هذه الموارد تصبح ضرورة ملحّة لما لها من تأثيرات على الجوانب المختلفة من الحياة الاقتصادية، سواء بالنسبة للمنتج أو المستهلك أو الاقتصاد الوطني ككل[3]، وقد أحدثت السنوات الأخيرة من القرن الماضي كثيرًا من التغيرات في تركيبة المجتمع العالمي؛ فقد أدى النمو الاقتصادي السريع،

---

1- نادر أحمد أبو شيخة، الكفاية الإنتاجية ووسائل تحسينها في المؤسسات العامة، عمّان: مطابع الدستور التجارية، سنة1982، ص31.

2- السعيد عاشور، إدارة المنظومات الإنتاجية، القاهرة: دار الشروق، سنة1421هـ/2000م، ص273.

3- نادر أحمد أبو شيخة، مرجع سابق، ص30.

والزيادة الكبيرة في عدد السكان، ودخول معظم الدول النامية في مرحلة التصنيع، متطلّعة إلى مستوى معيشي أفضل، إلى تسليط الأضواء على الإنتاجية، لأنها تعتبر من أهم أهـداف الإدارة الصناعية[1].

إن ارتفاع مستوى الكفاءة في صناعة معينة يتضمن أحد أمرين: إما زيـادة الإنتـاج بنفس الكمية من الموارد، وإما الوصول إلى نفس الحجم من الإنتاج بكمية أقل من الموارد.

أما الآثار المترتبة على رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية فهي:

- زيادة الناتج الكلي للمنشأة أو الصناعة المعينة. - ميل قـوي إلى انخفـاض نفقـة إنتـاج كل وحدة من وحدات الناتج، ومن ثم ميل سعر الوحدة من الناتج إلى الانخفاض (أثر مباشر).
- انخفاض نفقة إنتاج الوحدة مـن منتجـات بعـض الصـناعات الأخـرى، إذا كـان المنـتَج الأولي لهذه الصناعات هو المنتج النهائي للصناعة المعينة (أثر غير مباشر).

ولهذا فإن الارتفاع بمستوى الكفاءة الإنتاجية يلعب دورًا هامًا في اقتصـاديات الـدول النامية، وبخاصة إذا كانت تعتمـد كثـيرًا عـلى صـناعات التصـدير. إذ أن هـذا الارتفـاع في مستوى الكفاءة الإنتاجية في الصناعة يفضي إلى زيادة قدرتها التنافسية في السوق العالمية، أي القدرة على البيع في هذه السوق بأسعار تنافسية، ما دام السـعر الـذي يتحـدد أساسًـا بنفقة الإنتاج هو العنصر الرئيسي من عنـاصر المنافسـة في السـوق. ومـن ثـم فـإن زيـادة القدرة التنافسية – على أساس سعري – تؤدي بدورها إلى زيادة القدرة التصديرية[(2)].

---

1- عادل حسن، مرجع سابق، ص5.

2- حسين عمر، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، جدة: دار الشروق، د.ت، ص ص: 199-200.

كما تعتبر الكفاءة الإنتاجية من أهم محددات القدرة التنافسية لأي أمّة من الأمم ولأي مؤسسة أو قطاع فيها؛ لأن صمود وبقاء منتجات هذه الأمّة وشركاتها في الأسواق العالمية يتطلب عرض هذه المنتجات بأسعار تنافسية، وذلك لا يتحقق في المدى الطويل إلا برفع إنتاجية عناصر الإنتاج للتعويض عن رفع الأجور اللازمة لتحسين مستوى المعيشة للأفراد، لأن الهدف الرئيسي لأي أمة هو تحقيق مستوى عال من الإنتاج يرافقه ارتفاع في مستوى المعيشة لمواطنيها.

ولذلك فالقدرة التنافسية ترتبط بقدرة الاقتصاد الوطني بمؤسساته الفاعلة على تحقيق معدلات نمو في الإنتاج تنجم عن تحقيق الكفاءة التوزيعية في الموارد من ناحية، ورفع الإنتاجية الفنية من ناحية أخرى، وكل ذلك يرتبط في المدى الطويل بتحسين المستوى التكنولوجي في الإنتاج، ومن جهة أخرى؛ فالمنافسة العالمية لا تقتصر على تقديم السلع بأسعار منخفضة، لأن مثل ذلك لا يصح إلا للسلع المتجانسة أو المتشابهة، لكن المنافسة العالمية في أغلبها تشمل تقديم السلع بجودة أعلى ومحتوى تكنولوجي أكثر تعقيدًا، وهذا ما يجعل المؤسسات الإنتاجية تبحث دومًا عن وسائل إنتاجية جديدة ببذل الجهود من أجل الابتكار والتجديد. ومثل هذه الجهود تؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية ليس للمؤسسات صاحبة المبادرة في الابتكار والتجديد فحسب، وإنما لجميع المؤسسات الإنتاجية الأخرى بما يُعرف بالآثار الناجمة عن الانتشار، والمقصود هنا انتشار المعرفة كآثار خارجية إيجابية[1].

الفرع الثالث: أنواع الكفاءة الإنتاجية

يمكن النظر إلى الكفاءة الإنتاجية من ثلاث زوايا؛ الكفاءة الإنتاجية الكلية، والكفاءة الإنتاجية الجزئية، والكفاءة الإنتاجية المركبة، وهذا شرح لهذه الأنواع الثلاثة[2]:

---

1- عدنان فضل أبو الهيجاء، المقدرة التنافسية للصناعات الصغيرة الأردنية، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المفرق- الأردن: جامعة آل البيت، المجلد 13، العدد 2، سنة 2007م، ص42.

2- عيسى يحة، تسيير الإنتاج وإدارة العمليات الإنتاجية والتخزين – مقاربة نظامية، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، سنة1431هـ/2010م، ص100 وما بعدها.

أولا: الكفاءة الإنتاجية الكلية:

هي إنتاجية كل المؤسسة، وهي (مجموع المخرجات ÷ مجموع المدخلات)، بحيث تكون المخرجات هي السلع والخدمات، بينما المدخلات هي عناصر الإنتاج المتكونة من المادة الأولية ورأس المال والعمل والتنظيم.

وتكون الكفاءة الإنتاجية الكلية بالكميات، أي محسوبة بالوحدات الفيزيائية، وبعدد الوحدات المنتجة، وهي أحسن من حساب الكفاءة الإنتاجية بالقيمة، لتأثر الثانية بتغير الأسعار.

أو تكون محسوبة بالقيمة، وفي هذه الحالة قد تكون أكثر تجانسًا، خاصة عند حساب عناصر المدخلات بالقيمة كذلك.

$$\text{فتكون الكفاءة الإنتاجية الكلية} = \frac{\text{كل الوحدات التي تم تكوينها}}{\text{المادة الأولية} + \text{رأس المال} + \text{العمل} + \text{التنظيم}}$$

$$\text{أو تكون الكفاءة الإنتاجية الكلية} = \frac{\text{قيمة الوحدات التي تم تكوينها}}{\text{المادة الأولية} + \text{رأس المال} + \text{العمل} + \text{التنظيم}}$$

ويمكن مجانسة عناصر المدخلات بالقيمة كذلك.

فالكفاءة الإنتاجية يمكن التعبير عنها بالوحدات أو بالقيمة، حسب ما تمّ القياس به، وذلك خلال فترة زمنية محددة؛ ساعة، يوم، أسبوع، شهر ... وهكذا.

ثانيا: الكفاءة الإنتاجية الجزئية:

هي نسبة الوحدات المنتَجة إلى إحدى الموارد، فتكون الكفاءة الإنتاجية الجزئية إمّا:

$$\text{الكفاءة الإنتاجية للمادة الأولية} = \frac{\text{مجموع الكمية المنتجة أو قيمتها}}{\text{المواد الأولية}}$$

$$\text{الكفاءة الإنتاجية لرأس المال} = \frac{\text{كمية الإنتاج من السلع والخدمات أو قيمتها}}{\text{رأس المال المستثمر}}$$

فتكـون الكفـاءة الإنتاجيـة لوحـدة رأس المـال المسـتثمَر معـبَّر عنهـا بالوحـدة عنـد اسـتخدام وحـدات الإنتـاج في حسـاب المخرجـات، أو بالقيمـة (بوحـدات نقديـة) عنـد استخدام قيمة الإنتاج.

$$\text{الكفاءة الإنتاجية للعمل} = \frac{\text{كمية الإنتاج من السلع والخدمات أو قيمتها}}{\text{العمل}}$$

ولأهمية عنصر العمل في الوظيفة الإنتاجيـة، حيـث تترتـب عليـه حـدود التوسـع أو التقليص في أحجام المنتجات وكمياتها تبعًا للظروف الاقتصادية المتاحـة، لـذا كـان العمـل أساس البحث في الكفـاءة الإنتاجيـة، عـبر كـل المـدارس الفكريـة[1]، الإداريـة والتنظيميـة، مقارنة بغيره من عناصر الإنتاج.

$$\text{الكفاءة الإنتاجية للتنظيم} = \frac{\text{مجموع المخرجات}}{\text{الجهود التنظيمية}}$$

والجهود التنظيمية يتم حسابها وفـق مـؤشر تفسـير السـلوك التنظيمـي؛ فاسـتخدام الآلات بشكل كثيف قد يُـرجِّح اسـتخدام مـؤشّر (الإنتـاج ÷ الآلات) مـثلا، أو مـدة دوران محركات الآلات، بل حتى عدد ساعات اشتغال الآلات، ويمكن اشتقاق عنـاصر القيـاس إلى حدّ طاقة تحريك الآلات إنْ كان المؤشر يقدم تفسـيرًا، أمّـا إن كـان مـؤشر الآلات لا يُقـدم تفسيرًا باعتباره في مؤسسة تنتج بالعمل الكثيف أكثر، فيمكن الاهـتمام بمـؤشرات العمـل، كالأجور وعدد ساعات التواجد في الورشة وغيرها.

---

1- مهدي حسـن زويلـف، علـم الـنفس الإداري ومحـددات السـلوك الإداري، عـمّان-الأردن: المنظمـة العربيـة للعلوم الإدارية، سنة1982م، ص18.

أما إذا كان التنظيم مبنيًّا على جهود ملكية رأس المـال، فـيمكن اسـتخدام مـؤشر ملكيـة وعدم ملكية رأس المال، أو حتى باعتبار الماكينات كجزء من رأس المال المستثمَر، فهي كلها من ضمن استخدامات مفهوم الكفاءة الإنتاجية الجزئية، في كونها مـؤشر يقـدم دلـيلاً أو مفهومًـا لسلوك ظاهرة الإنتاج تبعًا لأحد العناصر الداخلة في تركيبه.

ثالثا: الكفاءة الإنتاجية المركبة:

ويُقصد بالكفاءة الإنتاجية المركبة؛ الكفاءة الإنتاجية لما بين العناصر المكونـة للكفـاءة الإنتاجية الجزئية، أي أنّ الكفاءة الإنتاجية الجزئية (الإنتاج/العمـل) هـي حصـيلة تركيـب كل من:

$$\frac{\text{المادة الأولية}}{\text{العمل}} \text{ و } \frac{\text{الآلات}}{\text{العمل}} \text{ و } \frac{\text{رأس المال}}{\text{العمل}}$$

فهذه المؤشرات المركبة الثلاثة هي أساس تكوين مُحصِّلة الكفاءة الإنتاجيـة الجزئيـة، التي هي (الإنتاج ÷ العمل). ونفـس الشيء بالنسـبة للكفـاءة الإنتاجيـة الجزئيـة لـلآلات (الإنتاج ÷ الآلات)، ومركباتها هي كالآتي:

$$\frac{\text{المادة الأولية}}{\text{الآلات}} \text{ و } \frac{\text{العمل}}{\text{الآلات}} \text{ و } \frac{\text{رأس المال}}{\text{الآلات}}$$

ونفس الشيء أيضًا بالنسبة لمؤشر الكفاءة الإنتاجية المركبة لرأس المال:

$$\frac{\text{المادة الأولية}}{\text{رأس المال}} \text{ و } \frac{\text{الآلات}}{\text{رأس المال}} \text{ و } \frac{\text{العمل}}{\text{رأس المال}}$$

الفرع الرابع: رفع الكفاءة الإنتاجية ومحدداته

يتم رفع الكفاءة الإنتاجية وفق مجموعة محددات تتمثل فيما يأتي:

أولا: العوامل المحددة لرفع الكفاءة الإنتاجية

العوامل المؤثرة على مستوى الكفاءة الإنتاجية بصفة عامة تكمن في عاملين رئيسيين[1]:

- عوامل فنية:

أ- التقدم الآلي والتكنولوجي. ب- المواد الخام.

ج- تصميم العمل. د- طرق وأساليب الإنتاج.

- عوامل إنسانية:

أ- القدرة على الأداء الفعلي للعمل، وتتحدد بالآتي:

1- المعرفة بالتعليم والخبرة والتدريب.

2- المهارة والقدرة الشخصية، والتكوين النفسي والجسماني.

ب- الرغبة في العمل، وتتحدد بالآتي:

1- ظروف العمل المادية.

2- ظروف العمل الاجتماعية.

3- حاجات ورغبات الفرد.

ولا شك أن للعوامل الفنية تأثيرها الكبير على مستوى الكفاءة الإنتاجية؛ فنوع الآلات المستخدمة، وجودة المواد الخام، وطرق وأساليب العمل وتصميم العمليات، كلها تؤثر بالزيادة أو الانخفاض على الكفاءة الإنتاجية، بحيث يمكن أن ترفع مستوى كفاءة مشروع معين - بفرض بقاء العوامل الإنسانية ثابتة -

---

1- علي السلمي، إدارة الأفراد والكفاءة الإنتاجية، القاهرة: مكتب غريب للطباعة، ط3، سنة1985، ص ص:25-26.

عن طريق تحسين الآلات أو استخدام مواد خام من جودة أعلى، أو إعادة تنظيم وترتيب العمليات الإنتاجية، إلاّ أنّ العوامل الإنسانية لها تأثيرها الذي لا يخفى في هذا المجال، والكفاءة الإنتاجية تتوقف في آخر الأمر على الطريقة التي يؤدي بها الأفراد أعمالهم، لذلك لا ينبغي إغفال أساليب ووظائف إدارة الأفراد وجوانب تأثيرها على كفاءة المشروع الإنتاجية.

ولذلك يمكن إخضاع الكفاءة الإنتاجية للتحسين من خلال تذليل الصعوبات الفنية؛ كالتقليل من تعطل الآلات، وتسهيل عمليات التحويل للمواد الأولية، وتحسين المعدات والتجهيزات، والمادة الأولية والطاقة التشغيلية. أمّا بالنسبة للعوامل الإنسانية؛ فبتنظيم العمل والقيادة، والتحفيز، إضافة إلى التأهيل والتدريب. وقد تصل مسببات تحسين الكفاءة الإنتاجية إلى مستوى يفوق المؤسسة، وهنا تكون الدولة وسياساتها في السكن والإسكان، ونوعية النظام الاقتصادي، والترقية الاجتماعية، وتشريعات العمل، وعلاقات العمل، ...، من الإجراءات التي تساهم في رفع الكفاءة الإنتاجية، على أكثر من مستوى[1].

ثانيا: مستويات وطرق قياس الكفاءة الإنتاجية

إنّ الإنتاجية في جوهرها فكرة نسبية وليست مطلقة، وهذا ما يوضح الهدف من قياسها؛ المتمثل في معرفة ما اعتراها من تغيّر بالمقارنة بمستواها في زمان أو مكان آخر، ويمكّن الإدارة من اكتشاف الاتجاه العام للكفاءة الإنتاجية، ومعرفة مكامن القوة لتنميتها ومكامن الضعف لمعالجتها، إلاّ أنّ قياس الإنتاجية له صعوباته الكثيرة، أهمها عدم وجود مقياس مثال للعناصر التي تكوّن مفهوم الإنتاجية، وكثيرًا ما تختلف طريقة قياس نفس العنصر من باحث إلى آخر، تبعًا

1- عيسى يحة، مرجع سابق، ص ص: 103-104.

للهدف من القياس ودرجة توافر البيانات، إضافة إلى أنّ الكفاءة الإنتاجية تمثّل في جوهرها نسبة أو علاقة بين الناتج وعناصر الإنتاج التي استُخدمت في الحصول عليه، إلاّ أنّه رغم ما توحي به النظرة الأولية لهذه العلاقة من سهولة في التحديد أو القياس، فإنّ الأمر يصبح في غاية المشقة عندما يخرج من حيّز الواقع النظري إلى التطبيق العملي والقياس الرياضي، ومرجع هذه المشقة يكمن في صعوبة قياس العناصر المكونة لمفهوم الإنتاجية[1].

فمن بين المشاكل التطبيقية التي تعترض قياس الكفاءة الإنتاجية مشكلة تحديد وحدة القياس المناسبة؛ فهناك الطريقة الكمّية والطريقة القيميّة؛ وتُعتبر الطريقة الكمّية أسهل الطرق إلاّ أنّه يُعاب عليها فشلها في قياس الكفاءة الإنتاجية عند وجود منتجات متعددة، فكيف سيتمّ التأليف والجمع بين كذا طنّ من الاسمنت وكذا متر من القماش، مثلاً؟ كما أنّ الطريقة القيميّة يُعابُ عليها أنها لا تعكس كفاءة الأداء للعمليات الإنتاجية، نظرًا لأنّ الأسعار تتأثر بمتغيرات يصعب على الوحدة الاقتصادية التحكم فيها، فقد تنشأ عوامل احتكارية، أو قد يقع تضخم يؤدي إلى تغير في الأسعار، ومن ثمّ حصول تغير في القيمة النقدية للمنتج، دون أن يعني ذلك بالضرورة تغيّرًا إلى الأحسن في مستوى الكفاءة الإنتاجية[2].

ولم يتفق الباحثون تمام الاتفاق على الطريقة المثلى لقياس الكفاءة الإنتاجية، فهناك اتجاه عام لاستخدام متوسط إنتاج الفرد في الساعة كمقياس للكفاءة الإنتاجية، غير أنّ هذه الأرقام لا تعتبر كافية؛ لأنها تعطي الصورة من جانب العمالة وحدها، بينما تتجاهل العوامل المادية الأخرى كرأس المال والآلات

---

1- نادر أحمد أبو شيخة، مرجع سابق، ص ص:50-51.

2- المرجع نفسه، ص51 وما بعدها.

والمقدرة الإدارية وغيرها، وكلها تلعب دورًا هامًّا في الإنتاج. لذلك يعتبر قياس الكفاءة الإنتاجية من الأمور المعقدة للغاية لأنها خلاصة تضافر جميع العوامل الداخلة في العملية الإنتاجية. وبصفة عامة كلما أمكن تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج من أقلّ قدر ممكن من هذه العوامل كلما دلّ ذلك على ارتفاع في الكفاءة الإنتاجية والعكس بالعكس[1].

وقياس الكفاءة الإنتاجية يتمّ على أكثر من مستوى، وأهم هذه المستويات ما يأتي[2]:

أولا: وحدات المؤسسة، أو أقسام المؤسسة.

ثانيا: المؤسسة بكاملها.

ثالثا: المجموعة أو المؤسسة بكاملها، أو عدة مؤسسات.

رابعا: القطاع الصناعي (الاقتصادي).

خامسا: الاقتصاد الوطني بالمقارنات الدولية.

ولو أنّ العلاقة (علاقة الإنتاجية) ممكنة نظريًّا إلى كل حدود المستويات السابقة، إلا أنّ ذلك من الناحية النظرية مفسَّر في إجراء المقارنات، عند المتابعة وعند البحث والدراسة في أسباب تدنِّي الإنتاجية أو ارتفاعها، وماهية الأسباب، لكن عمليًّا الأكثر تفسيراً هما: ما تعلّق بمستوى المؤسسة، وما تعلّق بمستوى القطاع؛ غير أنّ حساب الكفاءة الإنتاجية عند مستوى الوحدات الجزئية للمؤسسة، قد يعبّر عن المبالغة في التجزئة، ولا يعطي مؤشرات دقيقة ومهمة، ونفس الشيء بالنسبة للقطاع؛ لكونه يضم مؤسسات مستقلة، فتبدو القياسات بمدلول لمؤشراتها، مع ما ينتابها من الصعوبات، لكون البحث في مجانسة وحدات

1- عادل حسن، مرجع سابق، ص5.

2- عيسى يحة، مرجع سابق، ص104.

القياس يمكن أن يكون مؤشرًا مهمًّا للكفاءة الإنتاجية، كمدلول عن أسباب الزيادة أو النقصان، يحتاج عند تغيّر مستوى القياس إلى مجانسة أكثر لوحدات التقييم بين المخرجات والمدخلات، وبين المدخلات نفسها(1).

وعمومًا تقاس الكفاءة الإنتاجية بنسبة الإنتاج أو المخرجات إلى الموارد أو الخدمات المستخدمة في تحقيق هذه المخرجات، وتُقاس كما يأتي(2):

$$\text{الكفاءة الإنتاجية الكلية} = \frac{\text{قيمة المخرجات}}{\text{قيمة المدخلات}}$$

ويجب أن تكون النسبة أكبر من الواحد الصحيح لكي نقول أنّ الإنتاجية جيّدة، أمّا إن كانت النسبة تساوي أو اقل من الواحد الصحيح، أي أنّ المخرجات مساوية أو أقل من قيمة المدخلات، فإنّ ذلك مؤشّر على الإفلاس، لأنّه يجب أن تكون قيمة المخرجات أكبر من قيمة المدخلات، وإلاّ فإنّ النظام الإنتاجي يتدهور تدريجيا و يفنى في النهاية.

وهناك قياسات فرعية للإنتاجية الجزئية، منها إنتاجية العاملين وإنتاجية رأس المال وإنتاجية المواد الأولية والإنتاجية متعددة العوامل التي تجمع بين عاملين أو أكثر من عوامل الإنتاج، ويمكن حساب كل منها كالآتي:[3]

$$\text{إنتاجية العاملين} = \frac{\text{قيمة المخرجات}}{\text{قيمة أجور العاملين}}$$

$$\text{إنتاجية المواد الأولية} = \frac{\text{قيمة المخرجات}}{\text{قيمة المواد الأولية المستهلكة في الإنتاج}}$$

1- عيسى يحة، مرجع سابق ، ص ص: 104-105.

2- صالح مهدي محسن العامري، طاهر محسن منصور الغالبي، الإدارة والأعمال، عمّان: دار وائل، ط2، سنة2008، ص610.

3- صالح العامري، طاهر الغالبي، مرجع سابق، ص611.

$$\text{إنتاجية رأس المال} = \frac{\text{قيمة المخرجات}}{\text{قيمة رأس المال المستثمر}}$$

وهكذا يمكن إتباع الخطوات السابق ذكرها لكل المدخلات الأخرى التي لم تذكر في القوانين السابقة، وبناء على هذه المعادلات نلاحظ أن المخرجات هي حصيلة الإنتاج من السلع والخدمات بينما المدخلات هي عناصر الإنتاج من العمل و رأس المال و المواد الأولية المستخدمة وغيرها.

ثالثا: أصناف الإنتاجية

يتم التعرض فيما يلي إلى تصنيفين للإنتاجية من حيث طريقة قياسها.

التصنيف الأول: و يشمل الإنتاجية الجزئية و الإنتاجية الكلية.

حيث:

$$\text{1-الإنتاجية الجزئية} = \frac{\text{المخرجات}\left(\text{الانتاج}\right)}{\text{عنصر من عناصر الانتاج}}.$$

و مثال ذلك:

$$\text{إنتاجية العمل} = \frac{\text{المخرجات}\left(\text{الانتاج}\right)}{\text{عنصر العمل}\left(\text{عدد العمال عدد، ساعات العمل...}\right)}$$

$$\text{إنتاجية رأس المال} = \frac{\text{المخرجات}\left(\text{الانتاج}\right)}{\text{عنصر المال رأس}\left(\text{عدد الالات ،عدد ساعات سير الالات...}\right)}$$

$$\text{2- الإنتاجية الكلية} = \frac{\text{المخرجات}\left(\text{الانتاج}\right)}{\text{مجموع المدخلات}\left(\text{الأراضي ، اليد العاملة ، رأس المال ، المواد الأولية...}\right)}$$

.

التصنيف الثاني: ويشمل الإنتاجية العينية والإنتاجية النقدية.

أخذا بالمفهوم العام للإنتاجية التي تساوي $\frac{\text{المخرجات (الانتاج)}}{\text{المدخلات}}$، فإن:

1- الإنتاجية العينية تحسب فيها المخرجات أي الإنتاج بكميتها (طن، متر، وحدة،...) حسب طبيعة المنتوج.

2- أما الإنتاجية النقدية فتحسب فيها المخرجات بقيمتها النقدية.

رابعا: أهداف قياس الإنتاجية

تقاس الإنتاجية لعدة أغراض منها:

1- معرفة مدى كفاءة و فعالية العمال من جهة والمؤسسات من جهة أخرى.

2- المقارنة زمنيا (مقارنة بين إنتاجيات نفس المؤسسة خلال فترات زمنية مختلفة)، ومكانيا (مقارنة بين إنتاجيات عدة مؤسسات خلال نفس الفترة الزمنية).

3- معرفة مدى مساهمة العامل في المستوى المعيشي لأفراد مجتمعه.

4- المساهمة في ترشيد القرارات المتعلقة بالإنتاج على مستوى الوحدات الاقتصادية أو على مستوى الاقتصاد الوطني.

المطلب السادس: التبادل

يعرض هذا المطلب مفهوم التبادل وأداة والتبادل وحيز التبادل ضمن الفروع الآتية:

الفرع الأول: مفهوم التبادل

جاء في القاموس المحيط: "بادله مبادلة وبدالاً: أعطاه مثل ما أخذ منه"[1]، فالتبادل يشتمل على عمليتين، أخذ وإعطاء، أو العكس. والتبادل في اصطلاح الاقتصاديين هو نشاط اقتصادي يعبر عن عملية نقل منتجات من شخص إلى

---

1- الفيروز آبادي، مرجع سابق، ص965.

شخص آخر، أو عملية تقديم سلعة مقابل سلعة أخرى نقدية أو غير نقدية، كما يمكننا القول بأن التبادل هو عملية نقل المنتجات والسلع بين الأفراد بمقابل. ويختلف التبادل عن التداول؛ فالتبادل مرتبط بوظائف تجارية، ويعبر عن عملية انتقال السلع من شكل إلى شكل آخر، أما عملية التداول فهي مرتبطة بوظائف الخدمات وتعبر عن عملية نقل السلع من مكان إلى آخر، مثل: النقل، الصيانة، التغليف، التخزين[1].

وتعتبر عملية التبادل فرعا من فروع الإنتاج، إذ أنّ التبادل يزيد من منافع الأشياء. وتقسيم العمل شرط رئيسي للتبادل، إذ لو أنتج كل فرد جميع ما يحتاجه من طيبات لما كانت هناك حاجة لتبادل الطيبات التي أنتجها مع تلك التي أنتجها الآخرون. والتبادل يأتي متأخرا عن الإنتاج والتوزيع من الناحية التاريخية، ذلك أنه من الضروري أن يوجد الإنتاج والتوزيع في حياة المجتمع الإنساني منذ البدء؛ فالمجتمع لكي يواصل حياته ويكسب معيشته عليه أن يمارس لونا من ألوان الإنتاج وأن يوزع الثروة المنتَجة بأي شكل من أشكال التوزيع المتفق عليها. أما التبادل فلا يوجد في بداية تكوين المجتمعات ذلك أنها تعيش في الأغلب على الاكتفاء الذاتي. ففي المجتمع البدائي كانت كل عائلة تنتج كل ما تحتاج إليه دون الاستعانة بجهود الآخرين. ولكن التبادل يبدأ دوره الفعال من الناحية الاقتصادية حين تتنوع حاجات الإنسان وتتعدد السلع التي يحتاجها ويصبح عاجزا عن إنتاج كل ما يريده، فيضطر المجتمع إلى تقسيم العمل بين أفراد ويتخصص كل منتج في إنتاج سلعة معينة ويشبع حاجاته من السلع الأخرى بمبادلة الفائض من إنتاجه بما يحتاج إليه من سلع ينتجها غيره. ومن هنا يبدأ التبادل بوصفه وسيلة لإشباع حاجات المنتجين بدلا من قيام كل منتج بإشباع حاجاته كلها بإنتاجه المباشر. ثم تطور التبادل بعد ذلك فوُجِد الوسيط

1- أحمد بركات، مدخل الاقتصاد، الجزائر: دار بلقيس للنشر، سنة2014، ص37.

بين المنتج والمستهلك. وعليه نشأت عمليات التجارة، وأصبح الوسيط يوفر كثيرا من الوقت والجهد بين المنتجين والمستهلكين. وسواء اتخذ التبادل دور التقاء المنتجين مباشرة أو دور الوسيط التاجر، فقد كان يسبقه عمل من أعمال الإنتاج ممن ينقل ملكية المال إلى غيره ويحصل على ثمنه. ففي الدور الأول يمارس منتج السلعة بنفسه عملية بيعها ونقل ملكيتها إلى غيره بعرض، وفي الدور الثاني يمارس الوسيط عملية نقل السلعة إلى السوق والمحافظة عليها وإعدادها في متناول يد المستهلك متى أراد، وهذا لون من ألوان الإنتاج.

وفي ظل الرأسمالية انفصل التبادل في كثير من الأحيان عن الإنتاج، وأصبح نقل الملكية عملية تُقصَد لذاتها دون أن يسبقها أي عمل إنتاجي من الناقل، وتمارَس لأجل الحصول على الأرباح والفوائد، وبالتالي تعددت العمليات القانونية لنقل الملكية على مال واحد تبعا لتعدد الوسطاء بين المنتج والمستهلك، ويتعارض هذا الانحراف الرأسمالي في عمليات التبادل مع مفهوم المبادلة والتصور الطبيعي لها بوصفها جزءا من الإنتاج والعمل المثمر[1].

الفرع الثاني: أداة التبادل:

كانت طريقة التبادل في الماضي تتم عن طريق المقايضة، ونظرا للعيوب التي ينطوي عليها نظام المقايضة ظهرت النقود كأداة للتبادل بدلا عنها وهذا توضيح لذلك[2]:

أولا: التبادل على أساس المقايضة:

يعتبر هذا النوع من التبادل أسبق أشكال المبادلة تاريخيا، حيث لجأت المجتمعات البدائية إلى نظام المقايضة الذي يعني استبدل سلع بأخرى مباشرة.

---

1- عبد الرحمن ذكي إبراهيم، بعض ملامح الإنتاج والتوزيع والتبادل في الاقتصاد الإسلامي، المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قطر، العدد الأول، سنة1990، ص ص:131-132.

2- يُنظر: صبحي تادرس قريصة ومدحت محمد العقاد، مرجع سابق، ص13 وما بعدها. علي لطفي: مقدمة في علم لاقتصاد، القاهرة، د.ن، سنة1967، ص285 وما بعدها.

ولكن المقايضة لم تؤدّ إلى تسهيل عمليات التبادل، بل كانت هناك صعوبات منها ضرورة وجود اتفاق مزدوج للحاجات بين الطرفين المتبادلين، وضرورة وجود معدل للاستبدال مقبولا من الطرفين.

وفي المبادلة القائمة على أساس المقايضة لم يكن هناك حد فاصل بين البائع والمشتري، فقد كان كل من الطرفين المتبادلين بائعا ومشتريا في نفس الوقت؛ فالفرد في ظل المقايضة لم يكن يُتاح له أن يتقمص شخصية البائع دون أن يكون مشتريا في آن واحد، فلا بيع بدون شراء. فالبيع والشراء مزدوجان في عملية واحدة. كذلك فإن العرض والطلب كانا يميلان إلى التساوي في ظل المقايضة لأن كل منتج كان ينتج لإشباع حاجاته واستبدال الفائض عن حاجته بسلع أخرى يحتاج إليها من غير النوع الذي ينتجه؛ فالسلع التي ينتجها المنتج كانت توازي حاجته، أي أنّ العرض يجد طلبا مساويًا له، وبذلك تتجه أثمان السوق إلى وجهتها الطبيعية التي تعبّر عن القيم الحقيقية للسلع وأهميتها الواقعية في حياة المستهلكين.

ثانيا: التبادل على أساس النقود:

ونظرًا لصعوبة المقايضة، نشأت فكرة استخدام النقود بوصفها أداة للمبادلة بدلا من السلعة نفسها، وظهر على هذا الأساس النوع الثاني للمبادلة أي المبادلة على أساس النقود، وأصبح من السهل تقدير قيم السلع والخدمات إذ اعتُبرت النقود مقياسا للقيمة، كذلك فإن النقود أدت وظيفتها الاجتماعية وهي تيسير عمليات التبادل، وهذا هو الجانب المشرق الذي قامت به النقود.

ولكن استخدام النقود أدى إلى وجود مشاكل جديدة لا تقل عن مشاكل المقايضة وصعوباتها؛ ذلك أنّ التبادل على أساس النقود قد وضع حدًّا فاصلا بين البائع والمشتري؛ فالبائع هو صاحب السلعة والمشتري هو الذي يدفع

النقود، والبائع الذي يبيع القمح ليحصل على قطن يصبح مضطرا في ظل هذا النوع من التبادل إلى القيام بمبادلتين ليحصل على طلبه؛ يقوم في إحداهما بدور البائع فيبيع قمحه بنقد معين، ويقوم في الأخرى بدور المشتري فيشتري قطنا بذلك النقد، وهذا يعني فصل البيع عن الشراء، بينما كانا مزدوجين في ظل المقايضة. وقد أدى فصل البيع عن الشراء في عمليات التبادل القائمة على أساس النقود إلى فسح المجال لتأخير الشراء عن البيع؛ فالبائع لم يعد مضطرا لكي يبيع قمحه أن يشتري من الآخر ما ينتجه من القطن، بل يمكنه أن يبيع قمحه نظير نقد معين ويحتفظ بالنقود لنفسه ويؤجل شراء القطن إلى وقت آخر. وهكذا تحوّل البيع للشراء إلى البيع لامتصاص النقود، ونشأت عن ذلك ظاهرة اكتناز المال وتجميده مجسّدا في تلك النقود.

ومن ناحية أخرى فإن المبادلة القائمة على أساس النقود قد أدت إلى حدوث اختلال كبير بين العرض والطلب، حيث أصبح الإنتاج والبيع لأجل اكتناز النقود لا لأجل إشباع الحاجات. ويلعب الاحتكار دوره الخطير في تعميق التناقض بين العرض والطلب عن طريق خلق طلب كاذب لرفع الثمن أو عرض السلع بأقل من تكلفتها بقصد التخلص من المنتجين والبائعين الآخرين، وعليه تتعطل وظيفة التبادل كوساطة بين الإنتاج والاستهلاك.

وهناك مشكلة أخطر مما سبق؛ ذلك أن النقود أصبحت أداة لتنمية المال عن طريق الفائدة التي يتقاضاها أصحاب الأموال من البنوك التي يودعون أموالهم فيها، وأصبح رجل الأعمال لا يُقبِل على أي مشروع من مشروعات الإنتاج والتجارة إلا إذا اطمأن إلى أنّ الربح الذي يُدرّه المشروع عادة أكثر من الفائدة التي يمكن أن يحصل عليها عن طريق إقراض ماله وإيداعه في البنوك.

الفرع الثالث: حيّز التبادل

يعتبر السوق هو حيز التبادل ذلك أنّ السوق في الاقتصاد هو ملتقى تفاعل قوى العرض والطلب، وقد كان يتم ذلك من خلال تواجد مجموعات من البائعين الذين يمثلون جانب العرض والمشترين الذين يمثلون جانب الطلب في مكان معين، كما هو الحال في المتاجر الصغيرة وفي مراكز التسوق أو في الأسواق الدولية للنقد والقمح والسكر أو أسواق الأسهم والسندات (البورصات). ومع التطور السريع في وسائل الاتصال والمواصلات أصبح مصطلح السوق ينصرف إلى تفاعلات قوى العرض والطلب دون التقيد بضرورة التقاء البائعين والمشترين في مكان معين، وذلك من خلال صفقات البيع والشراء بالهاتف أو التلكس أو الفاكس أو عبر شبكة الاتصالات الإلكترونية أو ما يعرف بالتجارة الإلكترونية. ومما سبق يمكن تعريف السوق بأنه: آلية عمل يتفاعل من خلالها البائعون والمشترون لتقرير سعر وكمية سلعة أو خدمة[1].

وهناك العديد من الأشكال التي يمكن أن تأخذها أسواق السلع والخدمات، وهذا عرض لها[2]:

أولاً: المنافسة الكاملة: ويتميز سوق المنافسة التامة بعدة خصائص هي:

1- وجود عدد كبير من المشترين (المستهلكين) والبائعين (المنتجين) للسلعة: حيث تعمل هذه الخاصية على ضمان عدم تأثير أي مستهلك أو منتج على سعر السلعة في السوق، ويكون المنتج في هذه الحالة مستقبلاً للسعر، حيث لا يستطيع التأثير على سعر السلعة السائد في السوق. ويسمى السعر السائد في

---

1- كامل علاوي كاظم الفتلاوي وحسين لطيف كاظم الوبيدي، مرجع سابق، ص149.

2- يُنظر: خالد أحمد فرحان المشهداني ورائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، مرجع سابق، ص110 وما بعدها. سوزي عدلي ناشد، الاقتصاد السياسي- النظريات الاقتصادية، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، سنة2008، ص13 وما بعدها.

سوق السلعة التنافسي بسعر المنافسة، وهو السعر الوحيد الذي تباع فيه السـلعة في سوق المنافسة.

2- تنتج المؤسسات العاملة في سوق المنافسة سلعة متجانسـة: وتعتـبر السـلعة التـي يـتم إنتاجها في سوق المنافسة الكاملـة سـلعة متجانسـة، بمعنـى أن تكـون هـذه السـلعة متطابقة من ناحية الجودة والكفاءة وأداء الخدمة، بغض النظر عن المنـتج أو البـائع الذي تم شراء السلعة منه. ونتيجة لتجانس السلعة، فإن السلعة التي يقـوم بإنتاجهـا المنتج الأول تعتبر بديلا كاملا لسلعة المنتجين الآخرين.

3- حرية الدخول إلى السوق: يمكن لأي منتج الدخول إلى سوق السـلعة وإنتـاج هـذه السـلعة، وذلك بسبب عدم وجود أي عوائق تمنع دخول منتجين جدد إلى السوق. وتستطيع عناصر الإنتاج أيضاً الانتقال بسهولة من إنتاج سلعة إلى إنتاج سلعة أخرى.

4- توفر المعلومات بشكل كامل: تتوفر جميع المعلومات المطلوبة حول السـلعة وسـعرها وطريقة إنتاجها والتكاليف المرتبطة بإنتاجها والتقنية المسـتخدمة في عمليـة إنتاجهـا وبصورة تامة في سوق المنافسة الكاملة.

ثانيًـا: الاحتكـار التـام: يعتـبر سـوق سـلعة مـا سـوق احتكـار تـام إذا تميـز السـوق بالخصائص التالية:

1- وجود منتج أو بائع وحيـد في السـوق: في هـذه الحالـة فـإن المحتكـر هـو المنـتج أو البائع الوحيد للسلعة، وبالتالي فإن هذا المحتكر يمثل سوق السـلعة. فعنـدما يقوم المحتكر برفـع الكميـة المعروضـة مـن السـلعة، فـإن سـعر السـلعة سـوف ينخفض. أما عندما يقوم المحتكر بتخفيض الكمية المعروضة فـإن سـعر السـلعة سوف يرتفع. ويعتـبر المحتكـر صـانعاً للسـعر، ولـيس مسـتقبلاً للسـعر، كـما في

سوق المنافسة الكاملة. وجدير بالذكر أن المحتكر يتمتع أيضاً بقوة احتكارية (أو قوة سوقية)، حيث تنبع هذه القوة بسبب قدرة المحتكر على التحكم بسعر السلعة.

2- عدم وجود بدائل قريبة لسلعة المحتكر: ما يميز السلعة التي يقوم المحتكر بإنتاجها أو بيعها هو عدم وجود بدائل قريبة للسلعة، وبالتالي تكون مرونة الطلب السعرية لسلعة المحتكر مرونة منخفضة جداً، ويكون معامل المرونة مقارباً للصفر.

3- وجود عوائق تمنع دخول منتجين جدد إلى سوق المحتكر: على النقيض من سوق المنافسة، فإن سوق الاحتكار يتميز بوجود عوائق تمنع دخول أي منشأة إلى سوق المحتكر. فقد تكون هذه العوائق عوائق قانونية (براءات الاختراع والامتياز)، أو عوائق حكومية (قوانين محلية)، أو عوائق إنتاجية (ملكية طريقة الإنتاج أو ملكية عناصر الإنتاج)، أو عوائق تقنية (التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج)، أو عوائق طبيعية.

ثالثًا: المنافسة الاحتكارية: ويعتبر هذا السوق قريب الشبه من سوق المنافسة الكاملة، ومن خصائص هذا السوق:

1- وجود عدد كبير من المنشات الصغيرة: بحيث لا تستطيع أي منشأة التأثير على سعر السوق.

2- السلع متشابهة لكنها غير متجانسة: حيث يمكن التفرقة بين السلع الموجودة في السوق.

3- سهولة الدخول إلى السوق.

4- وجود المنافسة غير السعرية: ويتمثل ذلك باستخدام طرق تنافسية كاستخدام وسائل الدعاية والإعلان، ويسمى هذا بالتمييز السلعي.

رابعًا: احتكار القلة: ويعتبر هذا السوق أقرب إلى سوق الاحتكار التـام، ويتميـز هـذا السوق بالخصائص التالية:

1- وجود عدد قليل من المؤسسات التي تملك حصة كبيرة من السوق: ويمكن قياس حجم حصة المنشأة في السوق بتقدير حجم المبيعات أو الإنتاج.

2- وجود المنافسة غير السعرية.

3- وجود عوائق تمنع دخول منتجين جدد إلى السوق: وتعطي هذه الميزة قـوة احتكاريـة للمنتجين في هذا السوق، إضافة إلى وجود علاقات متبادلـة بـين المنتجـين في السـوق. كما يتوفر في هذا السوق حوافز للاتفاق بين للمنتجـين في السـوق عـلى البيـع بسـعر معين، أو تقسيم مناطق البيع بين المنتجين وهكذا.

4- تكون السلعة المنتجة سلعة متميزة: حيث يكون هناك اختلاف بسيط كنوع التغليـف أو خدمات ما بعد البيع. وترتبط هذا الميزة مع المنافسة غير السعرية.

## المبحث الثاني: التوزيع والاستهلاك

يتعرض هذا المبحث لكل من نشاطي التوزيع والاستهلاك، مع بيان نظرة كل من الاقتصاد الرأسمالي والاقتصادي الاشتراكي لجوانب التوزيع وإعادة التوزيع وتطبيقاتهما.

### المطلب الأول: التوزيع وإعادة التوزيع في الاقتصاد الرأسمالي

ترادف كلمة التوزيع في لغة الغرب ألفاظ التقسيم، والتفريق، والتفصيل، والتجزئة، أمّا في اصطلاح الاقتصاديين؛ فقد تعني تقسيم السلع وتفريقها على مواطن تسويقها، أو الكيفية التي يقسم بها الدخل الكلي بين مختلف الطبقات التي تستحق نصيبا منه، ومن معانيها أيضا؛ تقسيم الموارد المالية بين الصناعات المختلفة، إلا أنّ إطلاق لفظة التوزيع مجردة من القيود والأوصاف؛ يعني تقسيم الثروة والدخل معا بين الأفراد[1].

وتوزيع المداخيل يعني مجموع العمليات التي تسمح بتقسيم الدخل الوطني بين الأعوان الاقتصاديين (العائلات والمؤسسات و الإدارات). ويمكن التمييز بين توزيع أولي و إعادة التوزيع من جهة، ومن جهة ثانية يمكن التمييز بين توزيع وظيفي و توزيع شخصي.

فحسب معيار المستفيدين من التوزيع هناك التوزيع الأولي الذي يعني توزيع مداخيل عوامل الإنتاج بين الأعوان الاقتصاديين المساهمين في العملية الإنتاجية، وإعادة التوزيع التي هي مجموع العمليات التي تتبع التوزيع الأولي وتشمل اقتطاعات إجبارية (الضرائب والاقتطاعات الاجتماعية) وتوزيع المنح والتحويلات المختلفة (كالمنح العائلية).

---

1ـ عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي مبادئ الاقتصاد التحليلي، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، سنة 1978م، ص 355.

أما التقسيم الثاني فحسب طبيعة التوزيع ويشمل التوزيع الوظيفي وهو تقسيم الدخل الوطني بين مختلف عوامل الإنتاج، حيث يحدد نصيب كل عامل منها من الدخل، وهو ما يعني أن التوزيع الوظيفي منطبق على التوزيع الأولي الذي سبق التعرض له، ويشمل أيضا التوزيع الشخصي الذي يقصد به تقسيم الدخل الوطني بين الأفراد (الأشخاص) بغض النظر عن المشاركة أو عدم المشاركة في العملية الإنتاجية، حيث يشمل هذا التوزيع ما يحصل عليه الأفراد أو العائلات.

الفرع الأول: التوزيع في الاقتصاد الرأسمالي

يفرق الاقتصاديون بين نوعين من التوزيع: التوزيع الشخصي والتوزيع الوظيفي؛ فالتوزيع الشخصي هو الذي يبين نصيب كل فرد من الدخل الوطني في السنة، دون النظر إلى وظيفته في العملية الإنتاجية، أما التوزيع الوظيفي فيهتم بتحديد أنصبة خدمات عناصر الإنتاج من الدخل الناشئ تبعاً لوظيفة كل خدمة في العملية الإنتاجية[1].

والملاحَظ أنّ الفكر الاقتصادي الرأسمالي أهمل موضوعات التوزيع الشخصي التي تخوض في مجال الملكية والعدالة الاجتماعية والبحث في أسباب تفاوت الدخول بين أفراد المجتمع، ولم يهتم إلا بالنتيجة النهائية للإنتاج؛ أي بالتوزيع الوظيفي، والدخل الذي يناله كل عنصر من عناصر الإنتاج[2].

ويتوقف توزيع الدخل على القوة الاقتصادية التي يمتلكها أصحاب عوامل الإنتاج ومدى النشاط الذي يمارسونه في العملية الإنتاجية، دون مراعاة لما

---

1ـ إسماعيل محمد هاشم، مبادئ الاقتصاد التحليلي، بيروت: دار النهضة العربية، سنة1978، ص355 وما بعدها.

2ـ صالح حميد العلي، مرجع سابق، ص ص:127-128.

ينتجونه من سلع وما يؤدونه من خدمات؛ وذلك بمراعاة أثمان عوامل الإنتاج، والكميات المستخدمة منها في العملية الإنتاجية، والتي تخضع في تحديدها لقوانين العرض والطلب؛ فكلما زاد ثمن خدمات عامل منها، كلما قل الطلب عليه وزادت الكمية المعروضة منه، والعكس صحيح[1].

ويتحكم في تحديد أثمان خدمات عوامل الإنتاج مجموعة نظريات، يمكن إيجازها فيما يأتي:

أولاً: نظرية الريع

فالريع هو ما يحصل عليه صاحب الأرض من غير أن يبذل جهدا أو عملا إنتاجيا، وإنما لتنازله المؤقت عن هذه الأرض لاستغلالها من طرف المنتجين؛ أي أن الريع مقابل ملكية صاحب الأرض لأرضه، ويتم تحديده بتوازن العرض والطلب[2]، ويتم تحديده أيضا بناء على ما يأخذه أي عامل من عوامل الإنتاج عندما يتم تحويل استعماله الأصلي إلى استعمال آخر بديل[3]، فالفرق بين الأجر والربح يعتبر ريعا يكسبه العامل إذا تحول عن العمل إلى التنظيم، والفرق بين الفائدة والأجر، ريع كذلك بالمفهوم الرأسمالي؛ يكسبه صاحب رأس المال إذا تحول إلى عامل، وهكذا.

ثانياً: نظرية الأجر

الأجر هو ما يناله العامل مقابل بيعه لقوة عمله أو قدرته على العمل، سواء كان عمله عقليا أو عضليا، ويتحدد أجره بالحد الأدنى لحفظ الحياة أي حد الكفاف، أي بالمقدار اللازم لإعاشة العامل وتلبية الحاجات الضرورية له ولأسرته؛ حتى لا يتمكن من الإنجاب، إلا بمقدار ضمان استمرار وجود عدد

1ـ إسماعيل محمد هاشم، مرجع سابق، ص358.

2ـ عبد اللطيف بن أشنهو، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، سنة2000، ص233.

3- إسماعيل محمد هاشم، مرجع سابق، ص252.

كافٍ من العمال لتلبية طلب المنتجين على العمل، كما قد يتحدد الأجر بناء على رصيد الأجور؛ المتبقي من إيرادات العام السابق عند نجاح العملية الإنتاجية، ويمكن تحديده أيضا؛ بمراعاة عدد العمال اللازم لتحقيق أكبر ربح ممكن عند ثمن معين لخدمات العامل[(1)].

ثالثاً: نظرية الفائدة

والفائدة هي نصيب رأس المال باعتباره عاملا إنتاجيا، وحسب النظرية التقليدية فإن الفائدة هي ثمن الادخار، غير أن النظرية الحديثة تنتقد هذه النظرة؛ وتجعل الفائدة مقابل التنازل عن السيولة النقدية، فإذا كان الأفراد يفضلون النقود السائلة فإن الفائدة سترتفع من أجل تشجيعهم على إقراض أموالهم والتنازل عن سيولتها، كما أن مدة القروض والأخطار التي تقع عليها وظروف المنتجين لها دور في تحديد معدلات الفائدة[(2)].

وينبغي التنويه هنا؛ على أن الفائدة أو الربا كانت محرمة عند جميع الديانات السماوية، وكثير من الفلاسفة القدماء، غير أن الرأسمالية استطاعت أن تفرض على الكنيسة أن تتقبل الربا أو تسكت عنه على الأقل[(3)].

وهناك من الاقتصاديين الرأسماليين أنفسهم من شكّك في أهمية سعر الفائدة، نتيجة لما تم القيام به من أبحاث حولها؛ أوصلت إلى أن العناية التي أعطاها الاقتصاديون لها لم تكن في محلها[(4)].

---

1ـ عقيل جاسم عبد الله، المدخل إلى التخطيطات الاقتصادية ـ منهج نظري وأساليب تخطيطية ـ طرابلس: الجامعة المفتوحة، سنة 1996م، ص127 ومابعدها.

2ـ عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سابق، ص 240.

3ـ أسامة محمد الغولي ومجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد السياسي، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، سنة1998، ص531.

4ـ جمال الدين محمد السعيد، النظرية العامة بين الرأسمالية والاشتراكية، الفجالة: دار الجيل للطباعة، سنة1965، ص270.

رابعاً: نظرية الربح

والربح هو الذي يناله المنظّم مقابل تأليفه بين عوامل الإنتاج المختلفة وتنظيمها في العملية الإنتاجية، ويتمثل في الفارق بين ثمن بيع السلع والخدمات وتكاليف إنتاجها، أمّا بمراعاة المنتجات المنافسة؛ فهو الباقي من سعر المنتجات بعد تحديد الريع والأجر والفائدة، مما يجعله معرضا لتقلبات السوق زيادة ونقصانا؛ وبالتالي يستحيل تحديده مسبقا مثل أثمان عوامل الإنتاج الأخرى[1].

هذه هي جملة النظريات التي اعتمدها المذهب الرأسمالي فيما يتعلق بأثمان خدمات عوامل الإنتاج؛ ومنها يتبين أن المنتجات تتوزع على عوامل إنتاجها في شكل دخول نقدية، وبنسب مختلفة تتحكم فيها قوانين العرض والطلب وغيرها من قوى التأثير في السوق، وهذا ما يسبب اختلافا في المستوى المعيشي بين طبقات المجتمع، وتفاوتا في القدرة الشرائية لأفراده، تلجأ الحكومات الرأسمالية على إثره إلى التدخل لتعديل هذا الخلل، ورأب هذه الفجوات؛ بما يسمى بإعادة التوزيع.

الفرع الثاني: إعادة التوزيع في النظام الرأسمالي

إن قوى السوق في الفكر الرأسمالي، هي الأسلوب الوحيد، الكفيل بتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع؛ إذ عن طريقها يتم توزيع الدخول على أصحاب عوامل الإنتاج المختلفة، جراء مساهمتها في العملية الإنتاجية، ولذلك ينال كل عامل نصيبه من الدخل الناتج، وفق مؤثرات العرض والطلب والمنافسة وغيرها[2].

---

1ـ أسامة محمد الغولي ومجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 533 وما بعدها.

2ـ السيد عبد المولى، مرجع سابق، ص36.

وتَعْتبِرُ الفلسفة الرأسمالية زيادة الدخل الوطني إجمالا، كفيل برفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، وتحقيق رفاهية الجميع؛ لذا تدعو إلى منح الحرية لأفراد المجتمع في تجميع ثرواتهم بشتى الطرق والأساليب، دونما تدخل من الدولة، أو مراعاة لجوانب الأخلاق والإنسانية في ذلك[1].

وقد كان هذا المفهوم المطلق للملكية الخاصة؛ سببا رئيسيا في إظهار عيوب السوق، وآلياتها الاحتكارية، وكشْفِ أضرار الاهتمام بزيادة الإنتاج على حساب متطلبات التوزيع؛ فظهرت الأمراض الاجتماعية، وتباعَدَ الناسُ في الإنتاج والدخل والقدرة الشرائية، وباتت الفوارق الطبقية السمة السائدة في المجتمع الرأسمالي[2].

لكن هذا التفاوت في المستوى المعيشي وامتلاك الثروات؛ لم يلبث أن تحول إلى ضغوطات اجتماعية تمثلت في إضرابات عمالية، ونشاطات نقابية مختلفة، أظهرت عقم النظام الرأسمالي، ودفعت بالدولة إلى التخلي عن حيادها المعهود، والمبادرة إلى التدخل في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وإعادة توزيع الدخل الوطني؛ لصالح الطبقات الاجتماعية العاجزة والفقيرة[3].

وقد سلكت الدولة في سبيل ذلك مجموعة من السياسات، يمكن إجمالها فيما يأتي:

أولاً: السياسات المالية

وهي الإجراءات التي تتخذها الدولة على مستوى الميزانية خزينة الدولة، مثل[4]:

1ـ محمود الخالدي، حكم الإسلام في الرأسمالية، الجزائر: شركة الشهاب للنشر والتوزيع، د.ت، ص80.

2ـ روجيه دوهيم، مرجع سابق، ص213.

3ـ علي أحمد السالوس، الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة، الدوحة: دار الثقافة، سنة1998، ج1، ص ص:48-49.

4ـ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، سنة2004، ص159 وما بعدها.

1- الضرائب: وهي اقتطاعات إجبارية بصور مختلفة؛ يلزم بها الأفراد حسب مقدراتهم، ويدفعونها إلى الدولة دون مقابل، للمساهمة في الأعباء العامة، ولها دور هام في تغيير البنيات الاقتصادية والاجتماعية؛ فالضريبة على السلع المنتجة مثلا، ترفع من تكاليف الإنتاج بطريق غير مباشر، وبالتالي تحدّ من تزايد ثروات المنتجين على حساب متطلبات التوزيع.

2- الاقتراض: حيث تلجأ الدولة إلى المواطنين لتستدين منهم، لفائدة إعادة التوزيع، وذلك عن طريق الاكتتاب في الأسهم والسندات، لتسددها لهم في آجال لاحقة، ويكون الاقتراض في الحالات المستعجلة التي لا تحتمل انتظار الضرائب.

3- الإنفاق الحكومي: وذلك برفع معدلاته أو تخفيضها حسب الأحوال الاقتصادية السائدة، وبمراعاة ظروف وحاجات فئات المجتمع، ويكون ذلك في مجالي الاستهلاك والاستثمار.

ثانياً: السياسات النقدية

وهي تلك الأدوات والوسائل، التي تعتمدها الدولة على مستوى البنك المركزي، باعتبارها المحتكر الوحيد لإصدار العملة وسك النقود، مما يسمح لها بالتدخل المباشر في النشاط الاقتصادي، وبالتالي التأثير في توزيع المداخيل، وإحداث التوازن الاجتماعي الذي قد يختل في فترات التضخم وتحوّلِ الثروات[1].

وأدوات السياسة النقدية التي يلجأ إليها أصحاب القرار قد تكون كمية؛ هدفها التأثير على الكتلة النقدية المتداولة في المجتمع، أو كيفية نوعية؛ تهتم

1ـ أحمد هني، العملة والنقود، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، سنة1999، ص ص:137-138 . بن عصمان محفوظ، مدخل في الاقتصاد الحديث، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، سنة2003، ص ص:75-76.

بتنظيم الإنفاق ليصب في مجالات محددة، والتحكم في القروض، والتدخل لعلاج القطاعات التي تواجه صعوبات التضخم، ونحو ذلك[1].

إلا أن الملاحظ أن السياسة النقدية لم تعد من وسائل تدخل الدولة؛ بسبب سيطرة الخواص على البنوك المركزية، وجعْلها تملي اتجاهات السياسة النقدية وفق مصالحهم المالية والمصرفية الخاصة، وقد يصل الأمر إلى التحكم في مصير العملات الرئيسية للدول، كما حدث للجنيه الإسترليني في سبتمبر 1992م من انهيار مثير[2].

ثالثاً: السياسات الاجتماعية

وتعني الإجراءات التي تقوم بها الدولة لصالح الطبقات المعوزة ومحدودة الدخل، عن طريق منحها إعانات ودخول نقدية وعينية مختلفة[3].

ومن أمثلة المشاريع الاجتماعية التي قامت بها الرأسمالية في هذا المجال؛ مشروع التأمين الاجتماعي في انجلترا؛ الذي يقوم على منح كمية من النقود للوالدين عن كل طفل، ونظام شامل للتأمين الصحي، وإعانة المتعطلين[4].

كما انتشرت في الدول الرأسمالية مؤسسات الضمان الاجتماعي الهادفة إلى كفالة صحة وحياة المحتاجين والمرضى والعجزة، وتأمين البطالين، وتقديم مساعدات التعليم، إلى غير ذلك من المساعدات الحكومية[5].

---

1ـ بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص122 وما بعدها.

2- ميشيل تشوسودوفيسكي، عولمة الفقر- ترجمة: محمد مستجير مصطفى- دار الكتب، ط2، سنة2000م، ص16.

3- يوسف القرضاوي، مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط10، سنة1994، ص ص:10-11.

4- محمد عبد المنعم الجمال، مرجع سابق، ص63.

5- روجيه دوهيم، مرجع سابق، ص215.

وتعتبر ألمانيا أول دولة أنشأت مؤسسة للضمان الاجتماعي عام 1883م، ثم تبعتها بقية الدول الأخرى، إلى أن تطور مفهوم الضمان الاجتماعي؛ من التأمين على أخطار العمل إلى التأمين ضد المرض والشيخوخة والوفاة، ومن ضمان خاص بالعمال فقط، إلى شموله جميع فئات الشعب بداية من سنة 1933م[1].

هذا من الجانب الحكومي، أما المؤسسات غير الحكومية، فقد كان لها باعٌ في التأثير غير المباشر على دخول الطبقات المحتاجة والمعوزة؛ إذ ظهرت في الدول الرأسمالية المتطورة  قطاعات خيرية غير حكومية ساهمت بشكل كبير في إعادة التوزيع، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا"بلغ دخل المنظمات غير الربحية أكثر من 314 مليار دولار، وتساهم بحوالي 6,8 % من الدخل القومي الأمريكي، وحجم عمالة موظفة تفوق 9,3 مليون شخص، وتملك51 % من المستشفيات الأمريكية، و32 % من العيادات، و49 % من المعاهد والجامعات، وتتكفل بـ 24 % من المدارس والثانويات، وشكلت 59% من مؤسسات الخدمات الاجتماعية"[2]؛ مما يُظهر أن القطاع غير الربحي وغير الحكومي يشكل آلية من آليات إعادة التوزيع في الدول الرأسمالية، خاصة المتقدمة منها.

ويعود ظهور هذه القطاعات غير الربحية إلى طبيعة ذاتية في اقتصاديات الدول المتقدمة، التي يتسع مجال وظائفها الأمنية والدفاعية والاجتماعية، كما أن ارتفاع معدل النمو وزيادة الثروة العامة يجعل القطاعات الخدمية غير الباحثة

---

1- مصطفى السباعي، التكافل الاجتماعي في الإسلام، بيروت:دار الوراق للنشر والتوزيع، سنة1998، ص215 وما بعدها.

2ـ محمد بوجلال، البعد الاقتصادي للقطاع غير الربحي: حالة الولايات المتحدة الأمريكية، الكويت : الأمانة العامة للأوقاف، سنة1996م، نقلا عن: صالح صالحي، مؤسسة الأوقاف في الاقتصاد الإسلامي، سطيف: جامعة سطيف كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، د.ت، ص10.

عن الربح تظهر، وتستقطب العمالة للتوظف فيها، تحت مسمى خدمات الرفاهة[1].

المطلب الثاني: التوزيع وإعادة التوزيع في الاقتصاد الاشتراكي

مثلما اتفقت الاشتراكية والرأسمالية على التعريفين اللغوي والاصطلاحي للملكية، مع اختلافهما المتناقض تماما في الشكل اللائق منها للتطبيق في المجتمع، كما تم عرضه آنفا، كذلك تتفقان في تعريف التوزيع، وتختلفان في الطريقة المثلى لممارسته.

الفرع الأول: التوزيع في الاقتصاد الاشتراكي

مبدأ الملكية العامة لوسائل الإنتاج يجعل التوزيع المخطط هو الرابط بين الإنتاج والاستهلاك، وهو الذي يحدد نصيب كل عضو في الإنتاج الاجتماعي، لأن طبيعة التوزيع، حسب الفلسفة الاشتراكية، تخضع لأسلوب الإنتاج المتبع فيه[2].

ويقوم التوزيع في ظل الاشتراكية على مبدإ من كل حسب طاقته ولكل حسب عمله، ومبدأ من لا يعمل لا يأكل، على أن يكون مبدأ من كل حسب طاقته ولكل حسب حاجته في المرحلة الشيوعية اللاحقة، حيث تختفي الدولة بمفهومها السياسي وتختفي معها الفروق بين العاملين بعقولهم والعاملين بأيديهم، وهو ما لم يتحقق في الواقع[3].

وتجسيدا للمبادئ الاشتراكية، فإن توزيع الدخل الوطني يخضع لبرامج جهاز التخطيط المركزي للدولة؛ فهو الذي يحدد الأجور والمرتبات والمكافآت، كما يحدد الأثمان التسعير التي يتم توزيع الدخل الوطني على أساسها[4].

---

1ـ حسين عمر، التطور الاقتصادي، القاهرة: دار الفكر العربي، سنة1988، ص72.

2- لجنة من العلماء السوفيتيين، الموسوعة الفلسفية، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ط 4، سنة1981، ص55.

3- عزمي رجب: الاقتصاد السياسي، بيروت: دار العلم للملايين، ط8، سنة1985، ص ص:321-322.

4- السيد عبد المولى، مرجع سابق، ص ص: 172-173.

ورغم أن الاشتراكية لا تعتبر الملكية مصدرا من مصادر الدخل، إلا أن جهاز الثمن الذي تعتمده الرأسمالية لتحقيق التوازن الذاتي بين قوى العرض والطلب، يقوم بنفس الوظيفة في النظام الاشتراكي، بهدف تحقيق الكفاءة الإنتاجية، وإشباع حاجات الجماهير الملحة[1].

ويعتبر الأفراد في النظام الاشتراكي عمالاً لدى الدولة؛ وهي التي تتولى تسديد أجورهم بناء على قيمة العمل الذي ينتجه كل واحد منهم، كما أنها هي التي تقوم بتوزيع السلع الاستهلاكية عليهم حسب حاجاتهم، ووفق مناهج الإنتاج المخططة حسب حاجة المجموع كما وكيفا، وعند عدم الكفاية تضع الدولة حدا لاستهلاك كل فرد على حدة[2].

ولأجل ذلك لا تعترف الاشتراكية إلا بالعمل عاملا للإنتاج، باعتباره المصدر الوحيد لقيمة السلع المنتجة، ومن حق العامل وحده الحصول على هذه القيمة، أما رأس المال فهو عمل ميت؛ لأنه ناتج عن العمل، والأرض كذلك؛ بالنظر إلى إخضاع الإنسان لها عن طريق عمله فيها، أما التنظيم فهو عمل بالضرورة[3].

إلا أن الواقع بيّن أن عوامل الإنتاج الأربعة، موجودة ضمنيا في النظام الاشتراكي؛ فرأس المال يظهر من أخذ المدخرين للفوائد من البنوك الاشتراكية، التي تقوم بدورها بتمويل مشروعات الدولة لقاء فوائد محددة، والأرض تظهر من خلال حصولها على ريع بصور مختلفة؛ فالمستغل للأرض فردا أو جماعة، بعد تأدية الالتزامات المفروضة للدولة وخصم تكاليف الإنتاج الزراعي، يحصل على

---

1- إسماعيل محمد هاشم، مرجع سابق، ص ص:36-37.

2- صلاح الدين نامق، الاشتراكية دراسة اقتصادية تحليلية، القاهرة: مطبعة لجنة البيان العربي، ط5، سنة1958، ص5.

3- كارل ماركس وأنجلز ولينين، مرجع سابق، ص479 وما بعدها.

الباقي الذي يعدّ بمثابة ريع، أما المنظم؛ فإن لجان التخطيط التابعة للدولة، والأجهزة الإدارية المسؤولة على المشاريع؛ هي التي تقوم بمهمة التنظيم، وتعطَى لها مكافآت لقاء خدماتها[1].

ونفس الشيء بالنسبة لتحديد أثمان خدمات عوامل الإنتاج؛ فهي خاضعة لقوانين العرض والطلب والنظريات المختلفة التي تعرّض لها البحث في التوزيع الرأسمالي، إلا أنها تخضع أيضا لأجهزة التخطيط وأدواتها، فالدولة هي التي تضع أسعار السلع والخدمات، ومستويات الأجور، كما أنها هي المحتكر الوحيد للعمل والإنتاج[2].

والدولة الاشتراكية ترفض مبدأ المساواة في توزيع الدخل، بل تنطلق في ذلك من كمية ونوعية العمل المبذول للحصول عليه، بهدف التحفيز على الإنتاج، كما أنها تسمح بوجود الملكية الخاصة ولو بشكل محدود، وهذا ما يسبب تفاوتا بين المواطنين في الدخول والثروات[3].

بالإضافة إلى أن قيام التوزيع على مبدأ"لكل حسب عمله"قد أدى بالفعل إلى التفاوت في أجور العمال، نظرا لتفاوتهم في التدريب والكفاءة ونوعية العمل وكميته، وبالتالي حدوث فروقات في الدخول أيضا[4].

ونظرا لوجود هذا التفاوت في الملكية وفي الأجور والدخول عموما؛ فإن الدولة في النظام الاشتراكي تلجأ إلى سياسات إعادة التوزيع، وآليات الضمان الاجتماعي لرفع المستوى المعيشي للأفراد، والتقريب بين طبقات المجتمع، للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

---

1- صالح حميد العلي، مرجع سابق، ص ص:167-168.

2- صالح حميد العلي، مرجع سابق، ص197 وما بعدها.

3- نفس المرجع، ص144.

4- علي أحمد السالوس، مرجع سابق، ج1، ص40.

الفرع الثاني: إعادة التوزيع في النظام الاشتراكي

إن النظر إلى الطبقات الكادحة والمحرومة، وتقديم يد المساعدة لها، بالرفع من مستواها المعيشي، والوقوف مع الفقراء ضد الأغنياء، من المبادئ التي قامت عليها الدولة الاشتراكية، بدءاً بتبنيها الملكية العامة لوسائل الإنتاج، إلى التحكم في شؤون التوزيع، انتهاء بإشرافها على إعادة توزيع الثروات والدخول، تحقيقا للعدالة الاجتماعية وقضاء على الفوارق الطبقية في المجتمع.

كما أن ضغط التطور الصناعي واحتجاجات الأوساط العمالية في العالم الرأسمالي كان له صداه في البيئات الاشتراكية؛ إذ لم يمنع عدم التخطيط للضمانات الاجتماعية في أفكار مؤسسي الاشتراكية من التفكير في الطبقات المعوزة والفقيرة، وتبني سياسات لإعادة التوزيع[1]، التي من أهم وسائلها ما يأتي[2]:

أولاً: الضرائب

تقوم الضريبة بدورها في إعادة التوزيع نظرا لأنها تفرض على القطاعات غير الحكومية والفئات الموسرة؛ وهي قليلة ومحدودة جدا في المجتمع الاشتراكي، نظرا لأن الدولة هي المالكة لوسائل الإنتاج والمتحكمة في توزيعه.

ثانياً: التحكم في الأجور

يتم تحديد الأجور والمرتبات بواسطة جهاز التخطيط المركزي، ويتم رفعها أو خفضها بمراعاة الكفاءة الاقتصادية للقطاعات المختلفة، ومتطلبات العدالة الاجتماعية لفئات العمال، مع وجود مستويات عليا ودنيا لهذا التحديد، كما أن أجور العمال في الاقتصاديات الاشتراكية تتفاوت من قطاع إلى آخر ومن فئة إلى أخرى.

---

1- مصطفى السباعي، مرجع سابق، ص217.

2- يُنظر: غوليكوف ف.ا، وآخرون، الاتحاد السوفييتي، موسكو: دار التقدم، سنة1979، ص348 وما بعدها . حسين عمر، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، مرجع سابق، ص106.

ويجري تقليص الفوارق بين دخول العمال في الغالب عن طريق زيادة دخول العائلات المتوسطة والأقل دخلا، مع ضمان الحد الأدنى للأجر لجميع العمال وازدياده بوتيرة منتظمة.

ثالثاً: تسعير السلع الاستهلاكية

وذلك بقيام الدولة بتدعيم السلع الاستهلاكية الضرورية التي لا يستغني عنها جميع أفراد المجتمع، وتتحمل ذلك من ميزانيتها، وفي المقابل ترفع أسعار السلع الكمالية والترفيهية التي هي من مطالب الأغنياء والميسورين، ويتم كل ذلك بإشراف جهاز التخطيط الحكومي؛ الذي بيده وضع الأسعار واستخدامها في سياساته لإعادة التوزيع.

رابعاً: أنظمة التأمين الاجتماعي

ويتم تمويلها بالاقتطاع الدوري من أموال المؤسسات الاشتراكية، بحيث يعتبر كل عامل في المؤسسة مشاركا بجزء من أجره في ذلك، والنتيجة أن يكون مستفيدا من مزايا وخدمات صناديق التأمين في فترات المرض أو العجز عن العمل وغير ذلك.

خامساً: مجانية التعليم والعلاج

تقوم الدولة الاشتراكية بتقديم خدمات صحية مجانية، بإشراف مؤسسات طبية غير تجارية، كما تضمن مجانية التعليم للجميع ولكل المستويات، وهذه الخدمات المجانية تشكل دخولا يحصل عليها ذوو الحاجة في المجتمع الاشتراكي، فرغم أنها تقدم لهم في صور غير نقدية إلا أنها تعتبر رافدا من روافد سياسة إعادة التوزيع وتقريب طبقات المجتمع من بعضها ورفع المستوى المعيشي للأفراد.

ولتلبية حاجات المواطنين في هذا المجال؛ تلجأ الدولة إلى إنشاء أرصدة الاستهلاك الاجتماعية؛ وهي عبارة عن تجميع لأموال الدولة والمؤسسات

الاشتراكية والمنظمات الاجتماعية، ويتم استخدامها بشكل عيني أو نقدي، لتأمين التعليم والطب مجانا، والخدمات الثقافية والرياضية، كما يصرف منها على الضمان المادي للعاجزين عن العمل وتعويض الإجازات وغير ذلك.

وكان من نتيجة ذلك أن دولة اشتراكية- في بعض مراحل وجودها- كالاتحاد السوفيتي لم يكن مستوى المعيشة فيها شديد الارتفاع، ولم تكن هناك بطالة، والاحتياطات الإنسانية الأساسية والخدمات الاجتماعية الرئيسية كانت متاحة وبالمجان[1].

المطلب الثالث: الاستهلاك

يتعرض هذا المطلب لمفهوم الاستهلاك وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه إضافة إلى دراسة مختصرة للمرونة بنوعيها السعرية والدخلية ضمن الفقرات الآتية:

الفرع الأول: مفهوم الاستهلاك

الاستهلاك لغة من هَلَكَ يَهْلِكُ هُلْكًا وهَلْكًا وهَلاكًا أي مات، واستهلك الشيءَ قضى عليه وأفناه، واستهلك المالَ أنفقه وأنفده[2]، وفي الاصطلاح يعبّر الاستهلاك عن استعمال سلعة ما أو خدمة معينة بغرض إشباع حاجة معينة. ويؤدي استهلاك السلعة إلى القضاء عليها فوريا أو تدريجيا[3].

الفرع الثاني: أنواع الاستهلاك

نميز بين نوعين أساسيين للاستهلاك تبعا لطبيعته، وهما: الاستهلاك النهائي والاستهلاك الوسيطي.

---

1- ميشيل تشوسودوفيسكي، مرجع سابق، ص249.

2- ابن منظور، مرجع سابق، ج10، ص503.

3- عارف حمو ومن معه، مبادئ الاقتصاد، عمّان: مطابع الشمس، سنة1993، ص102.

أولا: الاستهلاك النهائي: وهو ذلك الاستهلاك المؤدي إلى إشباع مباشر لحاجات الأفراد أو الجماعات، وينقسم إلى استهلاك فردي، واستهلاك جماعي:

1- الاستهلاك الفردي : وهو استهلاك المنتوج بشكل يمنع استهلاكه من أي طرف آخر، سيارة خاصة مثلا، أو وجبة غذائية.

2- الاستهلاك الجماعي: وهو استهلاك منتوج ما من طرف أكثر من فرد في نفس الوقت، مثلا: سيارات النقل الجماعي، الإنارة العمومية، الحديقة العمومية، خدمات الأمن الوطني.

3- الاستهلاك شبه الجماعي: وهو الذي يتم من طرف فئة معينة من المجتمع دون غيرها، مثل:خدمة التعليم العالي الخاصة بفئة الطلبة دون غيرهم.

ثانيا: الاستهلاك الوسيطي:(ويسمى كذلك بالاستهلاك الإنتاجي) وهو استهلاك السلع والخدمات في عملية إنتاجية(للحصول في النهاية على سلع أو خدمات موجهة بدورها إلى استهلاك نهائي أو للاستهلاك الوسيط).

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في الاستهلاك (أو على سلوك المستهلك)

وتشمل عوامل ذاتية وعوامل موضوعية:[1]

أولا: العوامل الذاتية: وهي المتعلقة بشخص المستهلك مثل: طبيعة شخصيته، أذواقه، صحته، ...

ثانيا: العوامل الموضوعية: وتنقسم بدورها إلى:

1- عوامل اجتماعية(المكانة الاجتماعية، والفئة الاجتماعية المنتمى إليها، ...).

---

1- يُنظر: بسام أبو خضير ومن معه، مدخل إلى علم الاقتصاد، إربد-الأردن: دار الكندي للنشر والتوزيع، سنة1989، ص143 وما بعدها.

2- عوامل ثقافية(مثل: العادات والتقاليد، اللغة، الدين، ...).

3- عوامل سياسية (مثل حالة الاستقرار الأمني للبلد، وحالة الحرب أو السلام).

4- عوامل اقتصادية(مثل الدخل، الأسعار، الجودة، الإشهار، ...).

5- عوامل أخرى( مثل المكان، والزمان).

الفرع الرابع: المرونة السعرية والدخلية

تستعمل المرونة كأداة لغرض القياس الكمي لتأثير عاملي السعر والدخل على سلوك المستهلك[1]:

أولا: المرونة السعرية: و تعبر عن مدى حساسية الكمية المطلوبة من المنتوج بالنسبة لسعره، وتحسب بالعلاقة: $e_p = \frac{\Delta Q}{\Delta P} \times \frac{P}{Q}$

وتكون قيمة هذه المرونة موجبة (والطلب من منعدم المرونة إلى لا متناهي المرونة) إلا في حالة سلعة جيفن Giffen التي يرتفع الطلب عليها مع ارتفاع سعرها (السلع التفاخرية خاصة).

ثانيا: المرونة الدخلية: وتعبر عن مدى حساسية الكمية المطلوبة من المنتوج بالنسبة إلى دخل المستهلك، وتحسب بالعلاقة: $e_R = \frac{\Delta Q}{\Delta R} \times \frac{R}{Q}$

وتكون قيمة هذه المرونة موجبة إلا في حالة السلع الرديئة، حيث في العادة يرتفع الطلب(الاستهلاك) مع ارتفاع الدخل لكن ليس بنفس النسبة، ونميز هنا بين ثلاث حالات:

ب-1: $0 < e_R < 1$، وتعتبر السلعة في هذه الحالة أساسية(ضرورية)، حيث يتغير الطلب بنسبة أقل من نسبة تغير الدخل.

---

1- يُنظر: عمر صخري، مبادئ الاقتصاد الجزئي الوحدوي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط8، سنة2008، ص22 وما بعدها.

ب-2: $\mathbf{e_R = 1}$، و تعتبر السلعة في هذه الحالة ثانوية، حيث يتغير الطلب بنفس النسبة التي يتغير بها الطلب.

ب-3: $e_R > \mathbf{1}$، وتعتبر السلعة في هذه الحالة كمالية، حيث يتغير الطلب بنسبة أكبر من نسبة تغير الدخل.

المبحث الثالث: الادخار والاستثمار

يتناول هذا المبحث كل من نشاط الادخار ونشاط الاستثمار وبيان العلاقة بينهما.

المطلب الأول: الادخار

في هذا المطلب عرض لمفهوم الادخار وأهميته مع توضيح أنواعه والعوامل المؤثرة فيه كالآتي:

الفرع الأول: مفهوم الادخار وبيان أهميته

يختلف مفهوم الادخار عن مفهوم الاكتناز ذلك أن الاكتناز: هو احتفاظ الأشخاص بالنقود دون وضعها لدى المؤسسات المالية ومشاركتها في النشاط الاقتصادي وهذا راجع لعدة أسباب منها: انعدام الثقة بالبنوك، الوازع الديني، العادات والتقاليد، بيروقراطية المؤسسات المالية.

بينما الادخار هو ذلك الجزء من الغير مستهلك من الدخل، وينشأ من حرص الإنسان على تأمين حاجاته مستقبلا. فالمستهلك – المدخر الذكي، عليه أن يجري توزيعًا حكيمًا بين الدخل المُعدّ للاستهلاك الحالي، وبين الدخل المدّخر لحاجات المستقبل[1].

كما يعرف الادخار بأنه تنازل المستهلك عن جزء من دخله وإيداعه لدى المؤسسات المالية للاستفادة من الفائدة التي تمنحها والمشاركة في الدورة الاقتصادية، ويمكن تعريفه أيضا بأنه امتناع الأشخاص على استهلاك جزء من مداخيلهم ووضعها في المؤسسات البنكية وعدم تجميدها للاستفادة من الفائدة والمشاركة في الدورة الاقتصادية. وتظهر أهمية الادخار في النقاط الآتية[2]:

1- سمير حسون، مرجع سابق، ص8.

2- يُنظر: رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي، القاهرة: دار النهضة العربية، ج1، سنة1979، ص475 وما بعدها.

1- الاستفادة من الفوائد التي تمنحها البنوك لمدخرها.

2- توفير الأموال لمن هم بحاجة إليها بدل تجميدها.

3- توفير السيولة المالية تزدهر الاستثمارات وتقوي الرأسمال.

4- ازدهار الاستثمار يؤدي إلى تحسين الإنتاج والإنتاجية.

5- تحسين المستوى المعيشي للأفراد.

6- تحريك النمو الاقتصادي وازدهار الأمة.

الفرع الثاني: أنواع الادخار والعوامل المؤثرة فيه

يمكن ذكر تقسيمات الادخار في الاقتصاد الحديث والعوامل المؤثرة فيه ضمن ما يأتي[1]:

أولا: أنواع الادخار: هناك نوعين من الادخار ادخار إجباري وادخار اختياري:

1- الادخار الإجباري: هو الذي يجبر فيه الشخص على القيام بهذا الادخار لأسباب معينة وهذا النوع من الادخار يتم بقوانين وقرارات حكومية مثل الضمان الاجتماعي، التأمينات، الضرائب والرسوم وغيرها.

2- الادخار الاختياري: هو الذي يصدر من الشخص بمحض إرادته أي دون ضغوط، بحيث يمتنع عن استهلاك جزء من دخله الصافي.

ثانيا: العوامل المؤثرة في الادخار: العوامل المؤثرة في الادخار هي نفسها العوامل المؤثرة في الاستهلاك فأي عامل يؤثر في زيادة الاستهلاك فهو في نفس الوقت يؤثر في انخفاض الادخار ما عدا الدخل، بالإضافة إلى عاملين هما معدل الفائدة، ثبوت العملة.

---

1- أحمد بركات، مدخل الاقتصاد، الجزائر: دار بلقيس للنشر، سنة2014، ص70 وما بعدها.

ثالثا: العلاقة بين الادخار والدخل: لتوضيح العلاقة بين الادخار والدخل نستعمل المؤشرين التاليين:

1- الميل المتوسط للادخار: هو أداة لقياس توجه الفرد نحو الادخار من خلال معرفة نسبة الادخار من الدخل ويحسب بالعلاقة التالية: الميل المتوسط للادخار = الادخار / الدخل.

2- الميل الحدي للادخار: ويقيس درجة استجابة ادخار الأفراد عند التغير الحاصل في الدخل، بمعنى يقيس مقدار التغير في الادخار عند التغير بمقدار معين في الدخل ويحسب بالصيغة الرياضية التالية: الميل الحدي للادخار = التغير في الادخار / التغير في الدخل.

المطلب الثاني: الاستثمار

يتناول هذا المطلب نشاط الاستثمار من حيث مفهومه وأنواعه ومحدداته إضافة إلى التعرض لمفهوم مضاعف الاستثمار وكذا العلاقة التأثيرية بين كل من الادخار والاستثمار.

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار:

يُعبَّر عن الاستثمار بأنّه اقتناء أصل معين بهدف تحقيق أقصى عائد في المستقبل، وأهم عناصره (الأرض، المباني، الآلات، العُدَد ووسائل النقل ...الخ) وتسمى بالسلع الإنتاجية؛ أي السلع التي لا تشبع أغراض الاستهلاك وإنما تسهم في إنتاج غيرها من السلع والخدمات، كما تسمى بالسلع الرأسمالية؛ أي السلع التي تتمثل في رأس المال الحقيقي أو رأس المال العيني الثابت الذي لا يمكن الاستغناء عنه في أي عملية إنتاجية[1]، ويُعرف الاستثمار في الدراسات

1- رمضان الشراح، الاستثمار النظرية والتطبيق، الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، سنة2005، ص14.

الأكاديمية للاقتصاد الكلي بأنّه التوظيف المنتج للادخار، أي استخدام المدخرات في مجالات تحقق عائدًا[1].

فالاستثمار هو إنفاق مبالغ مالية معينة في الوقت الحالي بغرض الحصول على عوائد مستقبلية، كما يعني أيضا إيجاد مجموعة من وسائل الإنتاج والتجهيزات في مؤسسة إنتاجية.

الفرع الثاني: محددات الاستثمار:

من أهم العوامل التي يتوقف عليها الاستثمار ما يلي[2]:

1- حجم الطلب في السوق المستهدف؛

2- حجم الأرباح المتوقعة من الاستثمار؛

3- الوضعية المالية للمؤسسة أي مدى توفر السيولة المالية لديها؛

4- معدل الفائدة السائد في البلد حيث أنه كلما ارتفع هذا المعدل كلما زادت تكلفة الاستثمار وبالتالي تراجعت عجلة الاستثمار في البلد كما أن ارتفاع معدل الفائدة يشجع أكثر على الادخار بدل الاستثمار(على الأقل في المدى القصير)، والعكس بالعكس.

5- درجة الاستقرار السياسي في البلد وغيرها من مكونات المناخ الاستثماري (سواء كانت اجتماعية، ثقافية، اقتصادية أو غيرها).

الفرع الثالث: أنواع الاستثمار:

يمكن التمييز بين عدة تصنيفات للاستثمار[3]:

أولا: التصنيف الأول: الاستثمار المادي واللامادي

---

1- أحمد علاش، دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، سنة2010، ص69.

2- يُنظر: عارف حمو ومن معه، مرجع سابق، ص ص:128-129.

3- أحمد بركات، مرجع سابق، ص78 وما بعدها.

1- الاستثمار المادي: ويسمح بتكوين رأس المال الثابت، وينقسم بدوره إلى ثلاثة أصناف فرعية وهي:

أ- الاستثمارات التعويضية: وهدفها الرئيسي تعويض نفس التجهيزات الموجودة في المؤسسة بمثيلاتها، بسبب الاهتلاك أو الاختلال أو ما شابه ذلك.

ب- استثمارات التوسع: وهدفها رفع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة.

ج- استثمارات التحديث: وهدفها الرئيسي رفع معدل الإنتاجية، كالاستثمار في استخدام التكنولوجيات الحديثة في الإنتاج.

ويصعب أحيانا التمييز بين هذه الأصناف حيث قد يكون الاستثمار تعويضيا، توسعيا وتحديثيا في نفس الوقت.

2- الاستثمار اللامادي (غير الملموس): وهو استثمار ضروري للعملية الإنتاجية إلى جانب الاستثمار المادي، ويهدف عموما إلى زيادة إنتاجية المؤسسة، ونميز فيه بين صنفين:

أ- استثمارات لامادية تعتبر محاسبيا كاستثمار (تثبيتات): ويطبق عليها الاهتلاك، مثل برامج الإعلام الآلي.

ب- استثمارات لا مادية تعتبر محاسبيا كمصاريف: ومثالها تكوين العمال والموظفين (الاستثمار البشري)، الحملات الإشهارية والدعائية، البحوث ولدراسات.

التصنيف الثاني: 1-الاستثمار الهجومي. 2-الاستثمار الدفاعي.

التصنيف الثالث: 1-الاستثمار المحلي. 2-الاستثمار الأجنبي.

التصنيف الرابع: 1-الاستثمار المباشر. 2-الاستثمار غير المباشر.

الفرع الرابع: مضاعف الاستثمار

وضع هذا المضاعف من طرف الاقتصادي جون ماينارد كينز، ويعبر هذا المضاعف عن تأثير الاستثمارات الإضافية في بلد ما على الدخل الوطني فيه، حيث:[1]

$$\Delta R = K\Delta I$$

**R:** الدخل الوطني

**I:** الاستثمار

**Δ:** التغير

**K:** مضاعف الاستثمار

ويحسب K بالعلاقة التالية: $K = \frac{1}{1-c}$ حيث: (c) الميل الحدي للاستهلاك الذي يعبر عن ذلك الجزء من الوحدة النقدية الواحدة من الدخل، والمخصص للاستهلاك.

وللبرهنة على هذه العلاقة نتبع الخطوات التالية:

$$K = \frac{\Delta R}{\Delta I} \quad \Rightarrow \quad \Delta R = K\Delta I$$

حيث: E: الادخار

**C:** الاستهلاك

**c:** الميل الحدي للاستهلاك

**b:**الاستهلاك الضروري (في حالة انعدام الدخل R)

$$\frac{\Delta C}{\Delta R} = c \quad \Rightarrow \quad C = cR + b$$

(دالة الاستهلاك لكينز)

(في حلة التوازن I = E مع شرط الاقتصاد المغلق)

$$R = C + E \quad \Rightarrow R = C + I$$

$$\Rightarrow \Delta R = \Delta C + \Delta I$$

1- يُنظر: طارق الحاج، مرجع سابق، ص ص:126-127. أحمد علاش، مرجع سابق، ص ص:53-54.

$$\Rightarrow \frac{\Delta R}{\Delta R} = \frac{\Delta C}{\Delta R} + \frac{\Delta I}{\Delta R} \Rightarrow 1 = c + \frac{1}{K}$$

$$\Rightarrow \frac{1}{K} = 1 - c$$

$$\Rightarrow K = \frac{1}{1-c}$$ وهو المطلوب

الفرع الخامس: علاقة الادخار بالاستثمار

يتضح تأثير الادخار على الاستثمار فيما يأتي[1]:

فإذا نظرنا إلى المجتمع ككل وليس إلى فرد بعينه فإن الدخل الكلي نجده لبعض الأفراد ينفق على سلع الاستهلاك وعلى سلع الاستثمار، وقسم آخر من الأفراد ينفق دخلهم الكلي على الاستهلاك والادخار.

الدخل الكلي= الإنفاق على الاستهلاك + الادخار.

الإنفاق على الاستهلاك + الإنفاق على سلع الاستثمار = الإنفاق على الاستهلاك + الادخار فإذا حذفنا من طرفي هذه المعادلة (الإنفاق على الاستهلاك) فإن: الاستثمار = الادخار.

وهذا التساوي بين الاستثمار والادخار كالتساوي بين الإنفاق الكلي والدخل الكلي لا ينطبق إلا على المجتمع وليس على فرد معين أو مجموعة أفراد، فالفرد حر في أن يدخر أكثر مما يستثمر، أو يستثمر أكثر مما يدخر، ولكن المجتمع ككل لابد أن تتساوى المدخرات الكلية مع الاستثمارات الكلية.

وإذا لم تتحول المدخرات إلى الاستثمار واتجه بعضها إلى الاكتناز فإن تفاوتاً في الدخل بين فترة وأخرى سيحصل، ولن يتساوى الادخار مع الاستثمار ويستمر تفاوت الدخول بين فترة وأخرى حتى يتساوى الادخار مع الاستثمار.

---

1- بسام أبو خضير ومن معه، مرجع سابق، ص ص:168-169.

ومما سبق يتضح أن زيادة المدخرات ستؤدي حتمًا إلى زيادة الاستثمارات بل هـي تسـاوي تمامًا ذلك في غالب الأحيان، إذ تتحول الأموال المدّخرة إلى مشاريع استثمارية.

## الفصل الثالث: المدخل النظامي

- مفهوم النظام الاقتصادي
- فلسفة ومذهبية النظام الاقتصادي
- أهداف النظام الاقتصادي
- آليات النظام الاقتصادي

## المبحث الأول: مفهوم النظام الاقتصادي ومقوماته

في هذا المبحث تتم دراسة مفهوم النظام الاقتصادي ومقوماته مع بيان فلسفة ومذهبية كل من النظامين الرأسمالي والاشتراكي إضافة إلى تقييم للآثار التطبيقية لكلا النظامين وفق ما يأتي:

### المطلب الأول: تعريف النظام الاقتصادي

يتناول هذا المطلب التعريف اللغوي والاصطلاحي لكلمة نظام، إضافة إلى بيان مقوماته والعناصر التي تحدد نوع كل نظام، وذلك ضمن الآتي:

#### الفرع الأول: النظام لغة واصطلاحا

أولا: النظام في اللغة "ما نَظَمْتَ فيه الشيء من خيط وغيره، ونِظامُ كل أَمر مِلاكُه، والجمع أَنْظِمة وأَناظيمُ ونُظُمٌ، يقال ليس لأمره نِظامٌ أي لا تستقيم طريقتُه، والانْتِظام الاتِّساق، وما زالَ على نِظامٍ واحد أي عادةٍ، وتَناظَمتِ الصُّخورُ تلاصَقَت"[1].

ثانيا: أما في الاصطلاح؛ فالنظام يعني "الانتظام ضمن ترتيب وآلية معينة من خصائصها التنظيم والتوازن والنزوع نحو الاستقرار. ومن ذلك يمكن أن نستنتج أن مفهوم النظام يعني ذلك الكل المركب من علاقات تتم بالترابط والاستمرارية بين عدة أجزاء، ويخدم تحقيق هدف معين من خلال اتباع قواعد أساسية معينة، ومما سبق يتضح:

1- أنّ الخاصية المميزة للنظام هي وجود مجموعة محددة من العلاقات بين عدة أجزاء.

2- أنّ بلوغ هذا الهدف يتم من خلال مجموعة من القواعد الأساسية.

3- أن العلاقات بين الأجزاء تتسم بأنها علاقات ترابط.

---

1- ابن منظور، مرجع سابق، ج 12، ص578.

4- هـذه العلاقـات تتسـم بالاسـتمرارية عـبر الـزمن وإن كانـت نسـبية وتطوريـة في آن واحد"[1].

الفرع الثاني: النظام الاقتصادي في الاصطلاح

"هناك عدة تعريفات للنظام الاقتصادي في الأدبيات الاقتصادية، لكن معظمها يـدور حول تعريف النظام الاقتصادي بأنه مجموعة المؤسسـات الفكريـة التـي يقبلهـا المجتمـع كإطار يتم من خلاله اتخاذ القرارات الاقتصادية والتنسيق فيما بينها حتى يتحقق الهـدف من النشاط الاقتصادي"[2].

كما يمكن القـول أن النظـام الاقتصـادي هـو "طبيعـة الحيـاة الاقتصـادية في صـورتها الشاملة، سواء أكانت طبيعة واقعية أم مرسومة، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتملّك الأصول واستخدامها، وطرق تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي"[3].

ويعد النظام الاقتصادي جزءا لا يتجزأ من النظام الاجتماعي العام يتأثر بـه ويـؤثر فيـه، وبناء على ذلك تم تعريف النظام الاقتصادي على أنه مجموعة من العلاقات والمؤسسات التي تميز الحياة الاقتصادية لجماعة محددة في الزمان والمكان. وهناك من عرّف النظام الاقتصـادي بقوله: أنه المظهر الذي يجمع بين العناصر الثلاثة الآتية:

1- عنصر الروح، أي مجموعة الدوافع والبواعث التي تحرك الفعاليات الاقتصادية.

2- عنصر الشكل، أي مجموعة العوامل الاجتماعية والحقوقية والتأسيسية التـي تحدد إطار النشاط الاقتصادي والعلاقات بين جميـع المسـاهمين في النشـاط

1- كامل علاوي كاظم الفتلاوي وحسين لطيف كاظم الوبيدي، مرجع سابق، ص37.

2- عبد اللـه الطاهر ومن معه، مرجع سابق، ص59.

3- صلاح الدين الصيرفي، مقدمة في مبادئ الاقتصاد، الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، ط2، سنة1961، ص64.

الاقتصادي كشكل الملكية ونظام العمل ودور الدولة في الحياة الاقتصادية للمجتمع.

3- عنصر الجوهر أو المحتوى المادي، أي المستوى التقني للإنتاج المتمثل بمستوى تطور وسائل الإنتاج التي يتم بواسطتها الحصول على السلع والخدمات.

وتتحدد طبيعة النظام الاقتصادي من خلال التداخل المنطقي بين العناصر الثلاثة المذكورة أعلاه، وهناك من يرى أن عنصر الشكل هو المحدد الرئيسي لطبيعة النظام، لأن هذا الشكل هو تعبير عن الروحية التي تتجسد في النهاية بالخلفية الفكرية (العقيدة) التي يقوم عليها النظام، كما أن الروحية تتوافق مع مستوى معين من تطور وسائل الإنتاج، واعتمد التحليل الماركسي المقاييس الاقتصادية أساسا للتفريق بين الأنظمة الاقتصادية، حيث يعتبرها (أي الأنظمة الاقتصادية) البنية الفوقية التي تتولد عن أسلوب الإنتاج السائد والمكون من قوى الإنتاج الاجتماعية وعلاقات الإنتاج، كما ويميز بين الأنظمة على أساس ملكية وسائل الإنتاج ومصدر التحكم فيها[1].

والملاحظ أن هناك تداخلا منطقيا بين العناصر الثلاثة السابقة في تكوينها لنظام اقتصادي معين، فعندما يكون هدف الأفراد محض الاستجابة للحاجيات الغذائية الصرفة وللرغبات الاجتماعية الضيقة؛ لا يستعملون سوى معدات متواضعة المستوى تقنيا، ولا يعطون أهمية كبرى للملكية. وعندما يسعى الأفراد لإشباع رغبتهم الخاصة في جمع الأرباح وتراكم الأموال بين أيديهم تكون الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج هي أساس النظام، وعندما يحرصون على استعمال أحدث الآلات قصد استخراج أكبر إنتاج؟ وعندما يقرر الأفراد داخل المجتمع

---

1- يُنظر: رفيقة حروش، الاقتصاد السياسي، الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، سنة2011، ص247 وما بعدها.

أن هدفهم هو تحقيق الرخاء الجماعي يأخذون بنظام الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، ويستعملون كذلك تجهيزا عصريا لاستخراج الفائض الضروري لتمويل الحاجيات الجماعية(1).

المطلب الثاني: مقومات النظام الاقتصادي

بالإضافة إلى ما سبق فإن كل نظام اقتصادي لا بد أن يتضمن ثلاث مقومات رئيسية(2):

أولا: الأهداف الاقتصادية: وتمثل الغايات التي يسعى كل نظام لتحقيقها، وتعتبر من أهم خصائصه وهي مبرر وجوده، كما أنها تمثل الدوافع المحركة للنشاط الاقتصادي، وتنبثق هذه الأهداف في الغالب من المذهب الاقتصادي الذي تقتنع به معظم الفئات المؤثرة في قرارات المجتمع، ومن ثم فإن تلك الأهداف تتضمن قيمًا عقائدية تؤمن بها وحدات القرار الاقتصادي، كما تعمل على تحقيقها أثناء قيامها بسلوكها الاقتصادي، وعلى هذا الأساس فإن المذهب الاقتصادي السائد في كل نظام يحدد مسار النشاط الاقتصادي داخل ذلك النظام، ويمثل في نفس الوقت أهم القيود التي توضع على ذلك النشاط.

ثانيا: المؤسسات الاقتصادية: وهي مجموعة التنظيمات والأطر التي تضم الأفكار والقواعد والمبادئ التي تنظم العلاقات الاجتماعية والقانونية للوحدات الاقتصادية في المجتمع عند اتخاذها للقرارات الاقتصادية المختلفة، بما يضمن تحقيق أهداف النظام، ويطلق عليها أحيانا بالبنية الأساسية الفوقية للمجتمع. ومن ثم تشكل المؤسسات الاقتصادية في النظام الاقتصادي الأساس الذي يستند إليه السلوك الإنساني عند قيامه بالنشاط الاقتصادي واتخاذ القرارات

---

1- فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي مدخل للدراسات الاقتصادية، بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، سنة1981، ص157.

2- عبد الله الطاهر ومن معه، موجع سابق، ص ص:60-61.

الاقتصادية بصورة تحقق أهداف النظام. وقد تأخذ المؤسسات الاقتصادية عدة صور وأشكال في المجتمع؛ فقد تظهر في شكل أعراف أو عادات اجتماعية غير مكتوبة متعارف عليها، وقد تكون في صيغ قانونية وتشريعات أو إجراءات سياسية تؤثر في توجيه النشاط الاقتصادي نحو أهدافه.

ثالثا: آلية التنسيق بين القرارات الاقتصادية: فالقرارات الاقتصادية التي تُتَّخذ من قِبل الوحدات الاقتصادية كثيرة ومتنوعة، فمن المتوقع جدا أن تتعارض مثل هذه القرارات مع بعضها نتيجة اختلاف وتعارض مصالح الوحدات المختلفة. ومن ثم يستلزم الأمر أن تتوافر في النظام الاقتصادي آلية لعمل الوحدات الاقتصادية تكون على درجة عالية من التوافق والتناسق لإزالة التعارض، ليتمكن النظام من أداء وظائفه. فإذا ما فُقِدت آلية التنسيق بين الأنشطة الاقتصادية وعجز النظام الاقتصادي القائم عن تقديم الأساليب والوسائل التي تضمن إزالة التعارض؛ فإن ذلك قد يكون سببا وجيها في أن يُحدِث تغييرا في مؤسسات النظام حتى يتم احتواء العجز الذي حدث في النظام الاقتصادي. فعدم قدرة المؤسسات الاقتصادية على التغيير مقابل التطورات التي تحدث في الأنشطة الاقتصادية سيشكل عائقا أمام تطور المجتمع وتقدّم نشاطاته الاقتصادية، وسيكون ذلك على حساب تحقيق أهداف النظام.

المبحث الثاني: النظام الرأسمالي وآثاره

لا شك أن النظامين الرأسمالي والاشتراكي هما اللذان يستقطبان الفكر للتعرض لهما، نظراً لكثرة المنظرين لهما، ولتوفرهما على كمّ كبير من الأدبيات، ولاحتضان كثير من الدول لهما واتخاذهما أنظمة تطبق في أرض الواقع، ويتعرض هذا المبحث لبيان فلسفة ومذهبية النظام الرأسمالي، ثم تقييم لانعكاسات تطبيقه في المجتمعات الرأسمالية.

المطلب الأول: فلسفة ومذهبية النظام الرأسمالي:

للرأسماليين تصوّرهم الخاص لملكية وسائل الإنتاج، والذي ينعكس توزيعاً خاصّاً أيضا للدخول والثروات، فقد تعددت مفاهيم الملكية في اصطلاح الاقتصاديين الرأسماليين؛ حسب الاختلاف فيما تنصبّ عليه من أموال منقولة أو عقارية، حقوقية أو قيمية، مما ينصرف له معنى التملك[1]، إلا أن القاسم المشترك بينها هو العبارة القضائية الرومانية التي تنعت الملكية بأنها"حق الاستعمال والتصرف المطلق"، أي حرية الفرد في ملكيته؛ يتصرف فيها بما يروق له من أعمال ومعاملات، فينتج ما شاء وبالكمية التي يريد، ويتعامل مع الآخرين بكل حرية، مستهدفا مصلحته الشخصية لا غير، ودافعه المزاحمة والمنافسة، مع إزالة كل ما يعيقه ويحول بينه وبين تسلطه على ملكيته، ولو بإتلافها[2].

وهذه الرؤية الخاصة للملكية عند الرأسماليين، التي استلهموها من فلسفات أسلافهم الإغريق والرومان واستمدوا منها أطروحاتهم للأوضاع والنظم التي عايشوها وعالجوها بها، كانت السبب  في بقاء وانتشار فكرة الحق المطلق في الملكية إلى يومنا هذا، وفي كل البقاع التي ظللتها الرأسمالية[3].

1- عيسى عبده وأحمد إسماعيل يحيى، الملكية في الإسلام، القاهرة: دار المعارف، د.ت، ص28.

2- السيد عبد المولى، أصول الاقتصاد، القاهرة: دار الفكر العربي، سنة 1977، ص310.

3- سعيد سعد مرطان، مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، بيروت: مؤسسة الرسالة، سنة2002، ص20 وما بعدها.

وكان للعقيدة البروتستانتية ونظرتها إلى سبل تحقيق السعادة الأخروية دور هام في تبني الملكية الخاصة، والحرية المطلقة فيها؛ من أجل الحصول على الأرباح الوفيرة بالأعمال الشاقة والمنظمة والمستوحاة من الضمير والإحساس بالمسؤولية، ولذلك استطاع هذا المذهب العقائدي الحلول محل القيم الإقطاعية التقليدية[1].

كما كان للقانون الطبيعي أثره الجلي في انحياز هذا الفكر لشكل الملكية الخاصة، والذي تجلى بوضوح في القرن الثامن عشر وقبل اندلاع الثورة الفرنسية[2]، ومفاده أن الملكية الخاصة ما هي إلا استجابة تلقائية للقوانين الطبيعية التي تسيّر الظواهر الاقتصادية مثلما تسيّر الظواهر الطبيعية والبيولوجية الأخرى، وهي كفيلة بتحقيق الرفاهية والازدهار الاقتصادي إذا تُرِكت تعمل في الإنسان وفيما يملكه بمطلق الحرية[3].

بالإضافة إلى أن طلب الغنى الفاحش لذاته، لم يعد محلا للخلاف عند المنضوين تحت النظام الرأسمالي، فالكل يجمع على أن قيمة الفرد مرتبطة بمدى تحقيقه للأرباح المادية، وبالتالي فهو المواطن الصالح والفرد النافع لأمته ووطنه[4].

ويمكن إجمال المبررات التي اعتمدها المذهب الرأسمالي في تبنيه للملكية الخاصة في النقاط الآتية[5]:

---

1- سمير الهضيبي، تأملات حول الحل الإسلامي والمشكلة الاقتصادية، الزهراء للإعلام العربي، سنة1987، ص ص:49-50.

2- الموسوعة الفلسفية، مرجع سابق، ص 372.

3- فكري أحمد نعمان، النظرية الاقتصادية في الإسلام، دبي: دار القلم، سنة1985م، ص57.

4- عزمي رجب، مرجع سابق، ص296.

5- أوسكار لانكة ومايكل كاليتسكي، الاقتصاد السياسي ـ الرأسمالية والاشتراكية، ترجمة: محمد سلمان حسن، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1980، ص55.

أولاً: أن الملكية الخاصة غريزة أصيلة في الإنسان، لا يمكنه العيش بدونها، فهي الأساس المادي الذي يثبت به ذاته، ويلبي به دوافعه الفطرية في تحقيق رفاهيته وتأمين نفسه في الحالات الطارئة التي تضيق فيها سبل العيش فتكون ملاذه الذي يلجأ إليه.

ثانياً: أن الملكية الخاصة تدل على تقديس الفرد واعتباره هدف الوجود ومحوره، ومن الظلم كبح جماحه عن تحقيق أكبر العوائد والأرباح، أو ردعه عن الإنتاج الوفير وجمع الثروات الطائلة، التي لا تكون ولن تتحقق إلا بتركه حرا في تملكه وفي سائر معاملاته، فغاية الربح المادي تبرر وسيلة التصرف المطلق في الملكية، لأن الهدف من الملكية الخاصة بالذات هو الحصول على أكبر المكاسب بإتاحة كامل الحرية للأفراد في إنتاجهم واستهلاكهم.

ثالثاً: أن الملكية الخاصة تستجيب لداعي الحرية كحق من حقوق الفرد التي لا غنى له عنها، فإكراهه على اختيار أساليب عمله وإنتاجه، أو طرق إشباع حاجاته المادية وغير المادية يفقده حريته وكرامته، ويشلّ نشاطه، ويقتل فيه روح المنافسة وبالتالي فلن يكون إيجابيا في الحركة الاقتصادية؛ على اعتبار أنه العامل الوحيد فيها، وهو أعلم من غيره بما يصلح له، ولا أحد أقدر منه على استجلاب منافعه ومكاسبه.

رابعاً: أن الملكية الخاصة تعتبر محرّضاً للفرد على العمل والإنتاج لتنمية أرباحه وتحقيق مصالحه الشخصية؛ التي ينشأ عنها تلقائياً تحقيق مصالح المجتمع؛ لأن المجتمع ما هو إلا مجموعة أفراده، وسعادتهم هي سعادته، باعتبار أن جملة المصالح الفردية تشكل مصلحة المجتمع.

وبناء على هذه المبررات؛ اتخذ المجتمع الرأسمالي الملكية الخاصة، والحرة إلى أبعد الحدود، حجر الزاوية في بناءه الاقتصادي، ودعامة من دعائم نظامه، مع

التضييق اللامتناهي على تدخل الدولة في هذه الملكيـة، إلا في حـالات نـادرة واسـتثنائية، كنزع الملكية لإنشاء مرفق عام مع تعويض صاحبها، أو منع الأفراد من تملك ما لا يستغني عنه الجميع كالطرق والجسور وأشباهها[1].

ومع هذا الاستثناء، تبقى الملكية الخاصة هي الأصل، والالتفات إلى الصالح العـام مـا هو إلا انفلات عن هذا الأصل، لأنه"على الرغم من أن الدولة في البلدان الرأسمالية تلعـب الآن دورا كبـيرا في المجـال الاقتصـادي مـن خـلال الميزانيـة العامـة، الضرائـب والنفقـات- وتطبيق نظام التأمينات الاجتماعية- إلا أن فلسفة الملكية الفرديـة بمفهومهـا المطلـق- إلى حد كبير- مازالت السمة البارزة لهذه المجتمعات"[(2)].

المطلب الثاني: تقييم الآثار التطبيقية للنظام الرأسمالي:

إنّ تقديس الفرد عند الرأسماليين والدوران مع مصلحته الشخصية حيثما دارت؛ أدّى إلى بعض الحسنات الاقتصادية؛ كتوفر الحوافز المشـجعة عـلى العمـل والمحـررة للطاقـات المبدعة، والحرص على إنتاج السلع الجيدة وتقديم الخدمات ذات النوعيـة العاليـة، إلا أن هذه الحسنات المرافقة للنزعـة الفرديـة، أدت إلى ظهـور تنـافس مسـعور في أوسـاط مـن أتيحت لهم الفرص وتوفر لهم المال لزيادة الأرباح، والاستحواذ على الموارد والـثروات بكـل الطرق والوسائل المشروعة وغير المشروعة، مما جعـل الهـوة بيـنهم وبـين غالبيـة الشـعب تتسع، وتظهر معها الفوارق والصراعات الطبقية[(3)].

---

1ـ أسامة محمد الغولي ومجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص ص:114-115.

2ـ محمد أحمد صقر، قراءات في الاقتصاد الإسلامي (الاقتصـاد الإسـلامي- مفـاهيم ومرتكـزات)- جـدة: مركـز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، د.ت، ص33.

3ـ بيار لاروك، الطبقات الاجتماعية، ترجمة: جوزيف عبود كبه، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، سـنة 1973، ص100 وما بعدها.

كما أن استغلال العمال وأطفالهم ونسائهم إلى أقصى ما يملكون من جهد ووقت، وبأقل ما يملكون من أجر، أو تقليص عددهم بين الحين والآخر لغرض الربح، أدى إلى سريان البطالة في أوساطهم وتدهور قدرتهم الشرائية، مما نتج عنه الأزمات الاقتصادية المتتابعة[1]؛ فسعْيُ الرأسمالي من أجل تنظيم الإنتاج يصطدم بمحدودية السوق، وعدم قدرة العمال على دفع مقابل السلع التي يطلبونها، إنه التناقض بين الطبيعة الاجتماعية للإنتاج والحيازة الرأسمالية للملكية[2].

وقد كانت الأزمة التضخمية التي ميزت ألمانيا عام 1923م، واجتاحت معظم دول أوربا من الإرهاصات الكبرى لفشل نظام الملكية الخاصة في تحقيق التوزيع العادل، ثم تلاها الكساد الكبير الذي تعرضت له الولايات المتحدة في الفترة ما بين1929م-1933م، حيث أفلست البنوك، وتوقفت القطاعات المنتجة، وتعطل العمال، وعمَّ الركود الاقتصادي معظم دول العالم[3].

وبدأت الانتقادات توجه إلى النظام الرأسمالي من مؤيديه قبل خصومه، وكان من أكثر عيوب هذا النظام تعرضا للانتقاد؛ عيب فقدان التوازن بين الفرد والجماعة، والانحياز الكلي للملكية الخاصة على حساب الملكية العامة، الذي نتج عنه سوء في توزيع الثروات، ونشأت عنه طبقية شنيعة تمثلت في قلة رأسمالية إقطاعية في الأعلى تستأثر بخيرات المجتمع، وتبدد موارده، وتسرف في استهلاك الكماليات، وطبقة تعيسة تمثل الشرائح العريضة للمجتمع من عمال وكادحين، من ذوي الدخول الضعيفة أو عديمي الدخل أصلا[4].

---

1- كارل ماركس، رأس المال- نقد الاقتصاد السياسي، ترجمة: محمد عيتاني، بيروت: مكتبة المعارف، سنة1981، ج2، ص707 وما بعدها.

2- صامويل عبود، الاقتصاد السياسي للرأسمالية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د.ت، ص85.

3- الموسوعة الفلسفية، مرجع سابق، ص225.

4- سيد قطب، معركة الإسلام والرأسمالية، بيروت- القاهرة: دار الشرق، ط9، سنة 1983، ص38.

فالولايات المتحدة الأمريكية مثلا، رمز الرأسمالية؛ كان ثُمن العائلات فيها يستحوذ على سبعة أثمان الثروة القومية، عام 1900م[1]، وليس هذا من باب الانتكاسات الاجتماعية الطارئة في بعض السنوات، بل إن هذه الفروق في الثروات أصيلة في المجتمع الأمريكي؛ فحسب إحصائية 1988م؛ هناك خمسون ملياردير، في قمة الهرم الاجتماعي للدولة، وهم من كانت ثرواتهم أكثر من مليار دولار أمريكي، والأهم من ذلك أن هذه القلة كونت ثرواتها بطرق لا تقرها مصلحة المجتمع؛ فهي استغلال لما يفترض أن يدخل في نطاق التملك العام، كمعادن الفحم والحديد والصلب، وشركات الطيران، ووسائل الإعلام الثقيلة، أواستثمار في مجالات السينما والفندقة والصحافة وغيرها، أو تقديم لمنتجات كمالية وخدمات ضارة بالمستهلكين[2].

وبهذا يتبين أن تبنّي الرأسمالية للملكية الخاصة؛ كان وراء ثراء هذه الأقلية الاجتماعية، وهو الذي جعل عددها يتضاعف بشكل كبير على حساب حرمان الغالبية العظمى من السكان، فمن13ملياردير في عام 1982م إلى 149ملياردير في عام 1996م[3]، وفي عام 1990م، كانت عائدات مليونين ونصف المليون من الأغنياء تساوي مجموع عائدات مائة مليون مواطن قابعين أسفل السلم الاجتماعي[4].

كما أثرت هذه الفروق في الثروة على الضرورات الحياتية للفئات العريضة من المجتمع الرأسمالي، فالولايات المتحدة، رغم غناها الكبير، تعتبر من أوائل

---

1- روجيه جارودي، أمريكا طليعة الانحطاط- تعريب:عمرو زهيري، القاهرة: دار الشروق، ط2، سنة2000، ص88.

2- أيمن أبو الروس، كيف تصبح مليونيرا، عين مليلة: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت، ص 88 وما بعدها.

3- ميشيل تشوسودوفيسكي، مرجع سابق، ص311.

4- يُنظر: روجيه جارودي، مرجع سابق، ص90، نقلا عن مكتب ميزانية الكونجرس1989. سميح عبد الفتاح، انهيار الإمبراطورية السوفياتية، عمان- الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، سنة1996، ص55.

الأمم في ارتفاع نسبة وفيات الأطفال، وفي مؤخرة الدول إنفاقا على الصحة، بل حتى الجانب العلمي، جعل النظام الأمريكي ينزل إلى الحضيض؛ فإحصاء عام 1990م بيَّنَ أن40% من الطلبة الجامعيين ليس لهم القدرة على مواصلة دراستهم بشكل جيد، نظرا لعجز أسرهم، وعجز الدولة أيضا على التكفل المادي بهم[1]، ضِفْ إلى ذلك أن واحدا من كل خمسة أمريكيين دون خط الفقر، رغم أن الدخل السنوي بالنسبة للفرد في الولايات المتحدة يبلغ نحو 2000 دولارا أمريكيا[2].

أما نظم التأمين وصناديق المعاشات والخدمات الاجتماعية في الدول الرأسمالية فقد طالها التفسخ، والتملك من قبل الخواص، وأصبحت المدن والحواضر تقسم بصورة متزايدة وفق خطوط عرقية واجتماعية، حتى صارت أكواخ الجهات الفقيرة في المدن الأمريكية وبصورة متزايدة في المدن الأوربية تشبه أكواخ الفقراء في العالم الموسوم بالثالث[3].

وكان من نتائج ذلك أن انبرى الاشتراكيون- خصوم الرأسمالية- لنقد المذهب الرأسمالي وتقويض دعائمه بشتى الوسائل المعرفية العلمية، أو النضالية الثورية، وتأليب الرأي العام ضد مبادئه في كامل العالم[4]، وفي المقابل بدأ رجال الاقتصاد الرأسمالي ينادون بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وتنظيم الحريات وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، والتصدي للبطالة ومساوئ التوزيع[5].

---

1- روجيه جارودي، مرجع سابق، ص ص:91-92.

2- ميشيل تشوسودوفيسكي، مرجع سابق، ص37.

3- نفس المرجع، ص ص: 308-309.

4- كارل ماركس، مرجع سابق، ج3، ص1158 وما بعدها.

5- جمال الدين محمد السعيد، مرجع سابق، ص465 وما بعدها.

غير أن هناك من الاقتصاديين من يرفض انتقاد الملكية الخاصة القائمة على حافز الربح، وجعْلِها السبب في إثراء الأقلية وفقر الأغلبية، ويستدل على ذلك بان حافز الربح في النظام الرأسمالي أدى إلى ظهور قطاع عريض لا يبحث عن الربح، وإنما لإشباع حاجات الأفراد وتحقيق رفاهيتهم فقط، فيقوم بتقديم خدمات طوعية نافعة للمجتمع دون مقابل[1].

لكن الفحص الدقيق، يثبت أن هذا المستوى المرتفع للمعيشة، غير مطّرد، وليس سببه الملكية الخاصة وحافز الربح، وإنما هو ضغط النقابات العمالية، ومطالبتها بحقها في الدخل الوطني ونصيبها في ثروات الأمة، فحيثما وجد نضال نقابي قوي، تلجأ الرأسمالية للتكيف معه بتحقيق بعض مطالبه عن طريق اقتصاد الرفاهية[2].

ومما تجدر الإشارة إليه أن تأثير نظام الملكية الخاصة بسلبياته التوزيعية، امتد إلى العالم بأسره، بفعل العولمة والتوسعات الاستعمارية بشتى أنواعها، مما جعل البشرية تتحمل في اليوم الواحد ما يعادل نصف ضحايا كارثة هيروشيما بسبب الجوع، وتطال البطالة ما يقارب مائة مليون من القادرين على العمل، بينما يتمتع ثلاثمائة وخمسون350 شخصا، بعائد سنوي يتساوى مع عائدات مليارين ونصف من سكان العالم[3].

وكان من نتائج هذه العولمة الرأسمالية أن"يعترف الجميع تقريبا بأن الحرب الأمريكية- البريطانية العدوانية على العراق حرب امبريالية، هدفها الرئيسي احتلال العراق، والسيطرة على نفطه. ومن مُناصِرَةٍ لحق الأمم المتحدة في تقرير

1- حسين عمر، التطور الاقتصادي، مرجع سابق، ص ص:71-72.
2- بيار لاروك، مرجع سابق، ص98.
3- صامويل عبود، مرجع سابق، ص ص:106-107.

مصيرها كما كانت الولايات المتحدة الأمريكية في عهد ويلسون أثناء الحرب العالمية الأولى، انقلبت الرأسمالية الاحتكارية الأمريكية إلى أكبر مضطهدة للأمم في بلـدان العـالم الثالـث، وفي القلب منه الوطن العـربي. ومـن داعيـة كاذبـة مـن أجـل الحريـة، تحولـت الولايـات المتحدة الآن، على أساس العولمة الرأسمالية المتوحشة عالية التطور ومفرطـة النضـوج، إلى مضطهدة وظالمة لأغلبية سكان الكرة الأرضية وأممها"[1].

المطلب الثالث: الوسائل العلاجية لمساوئ النظام الرأسمالي ومدى نجاعتها

لم يدم تطبيق النظام الرأسمالي بحذافيره ومثاليته المذهبية إلا أقل من نصف قرن، إذ ما لبثت الدول التي تبنته أن تخلت عن حيادها الاقتصادي وتحيزها الاحتكاري لفئة دون أخرى، واسترجعت زمام التوجيه والمراقبة للأنشطة الاقتصـادية المختلفـة، بهـدف إحـداث التوازن والتكامل بين طغيان الأقليـة المالكـة وبـين قصـور السـواد الأعظـم مـن الجماهـير العاملة أو العاجزة عن ضمان ضروريات حياتها، وهكـذا تخلـت الرأسـمالية عـن مبادئهـا التي قامت عليها، واعتمدت تدخل الدولة، وسمحت بظهور القطاع العـام[2]، كـما تعـرض حق الملكية الفردية لكثير من القيود، وتم إقرار شروط كثيرة لامتلاك المصانع أو العقـارات وبنائها[3].

وقد كانت الأزمة الاقتصادية الكـبرى 1929م-1933م السـبب الـرئيسي في هذا التراجع، إذ اكتشف الرأسـماليون عيـوب نظـامهم الاقتصـادي وانـبروا إلى

---

1- توفيق المديني، وجه الرأسمالية الجديد- دراسة- دمشق: اتحاد الكتاب العرب، سنة2004، ص134.

2- حسين عمر، التطور الاقتصادي، مرجع سابق، ص80.

3- محمد المبارك، نظام الإسلام- الاقتصاد مبادئ وقواعد عامة، بيروت: دار الفكر، ط3، د.ت، ص69.

تحليلها، فكانت النظرية العامة في الاقتصاد[1]هي المنعرج الذي جعل الرأسمالية تخالف أصولها التقليدية، وتسمح بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بالاستثمارات المباشرة وإعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الفئات المعوزة، ولم يعد للحوافز ما يبررها أمام التفاوت الشديد في الدخول والثروات بين الأفراد[2].

وقد أدّت آليات الاقتصاد الكلي في التحليل والمعالجة إلى ارتفاع مستوى المعيشة للأفراد؛ من خلال رفع الأجور، والضمان الاجتماعي والصحي، وتعويضات البطالة، والسماح للعمال بتملك وسائل الإنتاج عن طريق شركات المساهمة، وقد كانت الضرائب والرسوم من أكثر الأدوات فعالية للحد من تكدس الثروات بين فئات قليلة من المجتمع، مما جعل الرأسماليين يستوعبون تدخل الدولة لتجنب مساوئ التوزيع ومشاكل التضخم والبطالة وغيرها من عيوب النظام الرأسمالي[3].

وهذا ما شجع الدول الرأسمالية على المضي في تعديلاتها، واللجوء إلى التخطيط الاشتراكي لبعض الأنشطة الاقتصادية، واعتماد المبادئ الاشتراكية في تقييد الملكية والحد من حريات الأفراد في الإنتاج والاستهلاك، للحفاظ على التوازن، وعلاج مشاكل التوزيع، وبالتالي الحفاظ على بقاء الرأسمالية واستمرارها[4].

---

1- يُنظر: جون مينر كينز، النظرية العامة في الاقتصاد، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الأنيس للنشر، سنة1991.

2- أوسكار لانكة ومايكل كاليتسكي، مرجع سابق، ص122.

3ـ عيسى عبده وأحمد إسماعيل يحيى، مرجع سابق، ص69.

4ـ بيار لاروك، مرجع سابق ص97.

إلا أن التنظيمات الاحتكارية التي نشأت بفعل الملكية الخاصة وإطلاق الحرية فيها لم تستطع الدولة القضاء عليها بصفة نهائية، رغم ما تسببه من خسائر صافية على المجتمع ومساوئ توزيعية بحتة، وإنما كانت محاولاتها تجاهها تتمثل في تنظيم احتكارها، عن طريق فرض الضرائب وتحديد الأسعار، أو بتأميم الصناعات والمرافق العامة، وغيرها من الوسائل الاشتراكية، التي لم تؤت ثمارها المرجوة منها في تحقيق عدالة التوزيع وعلاج التفاوت بين الأفراد والطبقات، لأنها تطبق في الواقع بتفكير رأسمالي[1]؛ فتحديد الملكيات الزراعية بحد معين وشراء الباقي من أصحابها، ما هو في الحقيقة إلا نقل وتحويل للثروات الضخمة بين الملاك الكبار، باستبدال الثروة العقارية الكبيرة بثروة نقدية كبيرة، وتبقى الفوارق الشاسعة بين الفئة القليلة الرأسمالية وطبقات المجتمع الأخرى على حالها[2].

كما أن الضرائب التي تجبيها الدولة للقضاء على التفاوت بين الأغنياء والفقراء لم تصِرْ إلى ما جُبيت لأجله، فالضرائب التصاعدية ذات الفعالية الكبيرة في تقريب الفوارق بين دخول الأفراد، لم تسلم من تحايل أصحاب الدخول الكبيرة إما بالتهرب منها، أو بالإنقاص من الادخار والاستثمار إلى المستويات الدنيا حتى لا تزداد عليهم هذه الضرائب كلما زادت دخولهم، بالإضافة إلى أن الضرائب بأنواعها المختلفة لم تصل إلى علاج الأوضاع الاجتماعية السيئة، بسبب العقلية الرأسمالية التي تشرف عليها، والتي تعمل بالطبع، في حدود لا تتجاوز مصالح من تمثلهم من الملاك الكبار وأصحاب الأموال[3].

---

1ـ أسامة محمد الغولي ومجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص123.

2- سيد قطب، مرجع سابق، ص ص: 38 – 39.

3- رؤوف شلبي، العمل الاقتصادي من وجهة نظر الإسلام، قسنطينة: دار الضياء للإنتاج الإعلامي والتوزيع، د.ت، ص43.

فما تحصله الدولة من ضرائب لا يستفيد منه الفقراء في الواقع، رغم حاجتهم إليه، لأن النصيب الأكبر منه يعود إلى الأغنياء من جديد، تسديدا لديونهم على الدولة، وبذلك تكون الضريبة متداولة بين الأغنياء جباية وصرفا، دون أن يكون لها تأثير فعال في إعادة التوزيع والقضاء على التفاوت الاجتماعي[1].

أما مؤسسات الضمان الاجتماعي فالاستفادة من تعويضاتها ليست لجميع الفقراء والمعوزين؛ إذ لا بد أن يكون المستفيد منها منخرطا فيها، ومشاركا بجزء من دخله في صندوقها، وإلا فليس له فيها نصيب[2].

وعلى هذا فإن القيود الحديثة للملكية الخاصة وحرية الأفراد فيها، لم تكن كافية لتحقيق الصورة المثلى في مجال التوزيع[3]، وما تلك التعديلات التي أدخلت على النظام الرأسمالي وجعلته يمتزج بكثير من مبادئ الاشتراكية، إلا ترقيعات لم تحقق الحلول الجذرية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يتخبط فيها، ومازال سوء التوزيع والفوارق الطبقية سائدة فيه إلى اليوم[4].

كما أن انتشار الرأسمالية في العالم غير المتقدم وسعيها في سبيل ذلك، بحثا عن اليد العاملة الرخيصة، يجعلها تقضي على مصدر بقائها وتطورها؛ وهو الأسواق الخارجة عن نطاق النظام الرأسمالي، لأن استمرار إعادة الإنتاج الموسع في الأمد البعيد يعتبر مستحيلا إذا لم يجد منافذ لاستيعاب فوائضه خارج النظام الرأسمالي كأسواق الأقطار المتخلفة[5].

---

1- محمد عبد المنعم الجمال، مرجع سابق، ص63.
2- مصطفى السباعي، مرجع سابق، ص216.
3- عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، مرجع سابق، ص ص 40-41.
4- سعيد سعد مرطان، مرجع سابق، ص37.
5- أوسكار لانكة ومايكل كاليتسكي، مرجع سابق، ص ص:21-22.

وكان من نتائج ذلك أن"تساهم العولمة الليبرالية في الانتشار السريع لظاهرة الإفقار المطلق لدى الأفراد والدول في عالم الجنوب التي تعاني من الاختناق بسبب ضعف نموها الاقتصادي. فالتحديات التي أفرزتها العولمة الليبرالية من الإفقار، والمجاعات، والتهريب بكل أنواعه، وغياب أنظمة التعليم والصحة، أو غياب الحريات السياسية، تعتبر من الضخامة بمكان، إذ تنعكس آثارها السلبية المدمرة على الشعوب في البلدان المتخلفة. فعلى سبيل المثال مات 800000 شخص في نزاعات مسلحة العام الماضي، ومات 22 مليون نسمة بسبب نقص الرعاية الصحية ويعاني اليوم 800 مليون نسمة من المجاعة. وأصاب مرض الإيدز فيروس نقص المناعة البشرية أكثر من 60مليونا من البشر في مختلف أنحاء العالم؛ أكثر من 95% منهم في البلدان النامية، و70% في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، حيث أدى إلى انخفاض متوسط العمر المتوقع من 48سنة في عام 1980 إلى 46سنة في عام 2002..وفضلا عن ذلك هناك اليوم 1,8مليار من البشر يستمرون في العيش بأقل من دولار واحد في اليوم"[1].

وخلاصة القول؛ إن النظام الرأسمالي، بمذهبيته الفردية، أثبت فشله كنظام اقتصادي واجتماعي، وعدم صلاحيته لعلاج المآسي البشرية، رغم ما قد يدعيه أنصاره من منحه للحريات وتكريسه لحقوق الإنسان المختلفة، ولا أدل على ذلك من جنوح هذا النظام إلى المبادئ الاشتراكية المناقضة لأسسه المذهبية والتخلي عن مبادئه الأصلية، بحيث أصبح النظام الرأسمالي المعاصر بتطوراته الحديثة نوعا من"الاقتصاد المختلط"؛ فالملكية الخاصة تختلط فيه مع الملكية العامة، والحرية الاقتصادية مع تدخل الدولة، والمبادرة الفردية مع المسؤولية العامة[2].

---

1- توفيق المديني، مرجع سابق، ص355.

2- محمد متولي الشعراوي، الإسلام بين الرأسمالية والشيوعية، باتنة- الجزائر: دار الشهاب، د.ت، ص ص:6-7.

## المبحث الثالث: النظام الاشتراكي وتقييم آثاره

هناك مدارس ومذاهب متعددة للاشتراكية[1] ظهرت في القرن 18م تتفق جميعها على إحلال النظرية الجماعية محل الفردية، وتدخّل الدولة محل الحرية الاقتصادية، وستقتصر هذه الدراسة على الاشتراكية العلمية فقط، نظرا لتجسدها في الواقع وممارستها ميدانيا، وفي هذا الفرع بيان للمفاهيم الاشتراكية للملكية والتوزيع، وعرض للآثار والانعكاسات التي شهدها المجتمع الاشتراكي في مجال التوزيع جراء تطبيقه لنظام الملكية العامة.

### المطلب الأول: فلسفة ومذهبية النظام الاشتراكي

الاشتراكية نظام اقتصادي له فلسفته ومميزاته، خاصة في مجال الملكية وما ينجرّ عنها من آثار اقتصادية واجتماعية، وفي هذا المطلب محاولة لفهم التصور الاشتراكي وفلسفته، للوصول في المطلب الموالي إلى مدى تطبيق هذا التصور في المجتمع الاشتراكي وآثار هذا التطبيق عليه.

وتتفق الاشتراكية مع الرأسمالية في التعريفين اللغوي والاصطلاحي عند القانونيين والاقتصاديين، على اعتبار أن المنبت واحد لكلا الفلسفتين وهو الفكر الاقتصادي الأوربي[2].

وحسب الفلسفة الاشتراكية فإن المسؤول عن تحديد شكل الملكية هو الصراع بين طبقات المجتمع أو ما يسميه الاشتراكيون بالجدلية التاريخية، فهي التي تحقق عبر تناقضاتها البناءة مظاهر علاقات الإنتاج وأشكال الملكية؛ فالعبودية نشأت من الشيوعية البدائية ثم جاء عصر الإقطاع ثم الرأسمالية ثم الاشتراكية

---

1- يُنظر: الطيب داودي، مدخل لعلم الاقتصاد، عمّان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، سنة2010، ص224 وما بعدها.

2- حكمت ققلجملي، تطور أشكال الملكية، ترجمة: فاضل جنكر، بيروت: دار ابن رشد، سنة 1978، ص24.

لتكون الشيوعية المرحلة الخاتمة[1]، إلا أن ما حدث في روسيا مخالف تماما لهذه الفلسفة؛ فالإقطاع -لا الرأسمالية- هو الذي مهد لقيام الاشتراكية بها[2].

وقد أقامت الاشتراكية رؤيتها تجاه الملكية على أنقاض المفاهيم الرأسمالية خلال القرن 18م، وذلك بإحلال الجماعة محل الفرد، وتدخل الدولة محل الحرية المطلقة، كما أن وسائل الإنتاج من أرض ومصانع وآلات تملك ملكية عامة، عن طريق الدولة التي تمثل الشعب[3]، وهذه الملكية العامة عند الاشتراكيين لها مفهومها الخاص؛ فهي قسمان[4]:

1- ملكية الدولة

وذلك في مجالات الصناعة والخدمات الأساسية، فالدولة هي المالك والمتصرف فيها؛ ومثال ذلك الاتحاد السوفيتي الذي كانت فيه الدولة تملك 90% من وسائل الإنتاج، وبالتالي تلجأ إلى التخطيط المركزي لكل ما يتعلق بنشاطات الإنتاج والتوزيع، فالمؤسسات الصناعية ومزارع الدولة كلها تحت إشراف موظفين إداريين لا حرية لهم في التصرف إلا وفق قرارات وتعليمات الإدارة المركزية.

2- الملكية التعاونية

وتتعلق بالملكيات الزراعية الكبيرة وبعض القطاعات الخدماتية المختلفة، حيث ينتظم الأفراد في شكل جمعيات تعاونية متميزة ويشتركون في الاستغلال

1-_سعيد سعد مرطان، مرجع سابق، ص33.

2- بيارومونيك فاقر، الماركسية بعد ماركس، ترجمة: نسيم نصر، بيروت- باريس: منشورات عويدات، سنة1974م، ص69 وما بعدها.

3- الموسوعة الفلسفية، مرجع سابق، ص30.

4- غوليكوف ف.ا، وآخرون، مرجع سابق، ص85 وما بعدها.

والإنتاج واقتسام العوائد بناء على مبدأ المساواة الاشتراكي والتخطيط المركزي الإلزامي، وهم ملزمون في الغالب بتسليم منتجاتهم إلى الدولة.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك جنوحا استثنائيا إلى الملكية الخاصة للأموال الاستهلاكية وبعض المشاريع الحرفية والزراعية الصغيرة؛ لكن تبقى الملكية العامة هي الأصل والملكية الخاصة في أضيق الحدود هي الاستثناء[1].

ولأجل تكوين الملكية العامة تلجأ الدولة إلى عاملين أساسيين هما[2]:

1. تأميم الملكيات الخاصة لصالح الدولة بصفتها ممثلة الشعب، ودون تعويض لأصحابها إلا في حالات قليلة.
2. استثمار الدولة للمشاريع العامة وتشكيلها لجهاز اشتراكي للإنتاج عن طريق الأخذ بآليات التخطيط والتوجيه المركزيين.

وعكس ما يبرر به الرأسماليون اعتمادهم الملكية الخاصة كمبدأ، بالنظر إلى أن تحقيق المصالح الفردية يتفق طبيعيا مع الصالح العام؛ يهاجم الاشتراكيون هذه النظرة ويعارضونها بعنف، ويرون أن الملكية الخاصة هي سبب الشرور والمآسي التي يعيشها العالم، وأن القضاء عليها وتبنّي الملكية العامة بدلها هو الذي ينسجم مع الصالح العام الطبيعي[3].

وخلافا للمذهب الرأسمالي كذلك؛ يرى الاشتراكيون أن مصلحة الجماعة ليست تجمعا لمصالح الأفراد، وإنما هي مستقلة استقلالا ذاتيا عن مصلحة الفرد، وقد يحدث التعارض بينهما، لذا يجب أن يكون هدف النظام الاقتصادي إشباع الحاجات الجماعية، بواسطة سلطة جماعية أيضا[4].

---

1- بيارومونيك فاقر، مرجع سابق، ص64.

2- سعد الدين السيد صالح، انهيار الشيوعية أمام الإسلام، الجزائر: مكتبة رحاب، سنة1990، ص201.

3- روجيه دوهيم، مرجع سابق، ص211.

4- السيد عبد المولى، مرجع سابق، ص157.

كما أن من بين المبررات الاشتراكية، تناقضات القيمة الفائضة التي تتكشف عنها الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج؛ فالمالك يشتري من العامل قوة عمله لكنه يتسلم منه العمل نفسه، والعامل هو الذي ينتج القيمة التبادلية كلها، إلا أن المالك يضطره إلى الاكتفاء بجزء منها فقط ويسرق منه الجزء الآخر بوصفه فائضا، نظراً لقوة مركز المالك وحاجة العامل إليه، ولهذا يقوم الصراع بينهما، حتى يصبح تأميم الملكيات الخاصة ضرورة تاريخية لا مفر منها[1].

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الصراع الطبقي في المجتمعات البشرية سببه الملكية الخاصة التي قسمت المجتمع عبر التاريخ؛ إما سادة وعبيدا، أو ملاكا وأقنانا، أو رأسماليين وعمالا، وإلغاء الملكية الخاصة وإحلال الملكية العامة محلها سينسف بالأساس التاريخي والشرط الاقتصادي الذي يرتكز عليه التركيب الطبقي في وجوده وتطوره، فتكون الاشتراكية ثم الشيوعية النهاية التي يقف عندها التاريخ البشري[2].

كما يؤصل الاشتراكيون لصحة نمط الملكية العامة، وكونها هي الأصل؛ بأن الجماعة الإنسانية الأولى لم تعرف الملكية الخاصة بتاتا، وأن الفرد فيها - في نطاق المجموع- كان مالكا لثروات الجماعة كلها كما يملكها الآخرون[3].

وخلاصة القول؛ أن الاشتراكية تقوم أساسا على محاربة مبدأ الملكية الخاصة، واعتبارها مصدر كل ظلم وجور وحيف، وبالتالي يحرم التملك على الناس أيا كان مصدره، وبخاصة وسائل الإنتاج؛ التي تعود ملكيتها إلى المجتمع

1- سعد الدين السيد صالح، مرجع سابق، ص ص:203-204.
2- الموسوعة الفلسفية، مرجع سابق، ص492.
3- حكمت ققلجملي، مرجع سابق، ص21 وما بعده.

كله، وقد يكون جزء منها في حالات معينة مملوكا ملكيـة مشـتركة مـن قبـل الجمعيـات التعاونية أو البلديات أو المجتمعات الريفية[1].

وبناء على هذه الرؤية المتميزة للملكيـة عنـد الاشـتراكيين يتشـكل التوزيـع الاشـتراكي وفق مفاهيم خاصة أيضا، وهو ما تدرسه الفقرات الموالية.

المطلب الثاني: تقييم الآثار التطبيقية للنظام الاشتراكي

إن جنوح الاشتراكية إلى الاتجاه المعاكس للرأسـمالية، ومنعهـا للملكيـة الخاصـة لوسـائل الإنتاج، واعتمادها تدخل الدولة في كل نشاط اقتصادي، بـدعوى الاهـتمام بمصـلحة المجتمـع وتقديمها على مصلحة الفرد، والقضاء على الفوارق الاجتماعيـة بـين طبقـات المجتمـع، ومنـع التطاحنات بين أفراده، كل ذلك كـان لـه آثـار إيجابيـة عـلى المجتمعـات الاشـتراكية؛ كإشـباع الحاجات العامة، وتنظيم الإنتاج، وتلافي البطالة والأزمات الاقتصادية، ورعاية مصلحة الأغلبية، ومعالجة سوء توزيع الثروة، وغير ذلك. إلا أنها وقعت في مساوئ كثـيرة مـن جوانـب أخـرى؛ أهمها ضعف الحوافز الشخصية والمبـادرات الفرديـة، وبواعـث الرقـي الاقتصـادي، والمسـاس بجوهر الحياة الإنسانية؛ عـن طريـق تحكـم السـلطة، وتـفشي التعقيـدات الإداريـة، وضـياع الحريات الشخصية[2].

كما أن الاشتراكية في حربهـا ضـد الفـوارق الطبقيـة، تعـترف وتمـارس الطبقيـة في أجـلى صورها؛ من خلال اعترافها بالطبقية كشرٍّ لابـد منـه في فلسـفتها الجدليـة القائمـة عـلى صراع الطبقات عبر التاريخ، وعدم توضيحها كيفية استعمال الموارد الاقتصادية في المجتمع الختـامي الموسوم بالشيوعية، وكيفية تنظيمه بشكل فعّال[3].

---

1- أوسكار لانكه ومايكل كاليتسكي، مرجع سابق،ص60.

2- الموسوعة الفلسفية، مرجع سابق، ص492.

3- روجيه دوهيم، مرجع سابق، ص ص:240-241.

فإذا كانت كلمة سوفيات تعني مجالس محلية يتألف أعضاؤها من عمال وفلاحين وجنود، وهم الذين يعينون ممثليهم في مجالس الحكم العليا[1]، وإذا كان الدستور السوفياتي ينص على أن"اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية دولة اشتراكية للعمال والفلاحين"، وإذا كان الدستور الصيني يعطي تعريفا للدولة بأنها"دولة ديمقراطية شعبية تقودها الطبقة العاملة على أساس التحالف بين العمال والفلاحين"؛ فإن العمال والفلاحين في الحقيقة لا يملكون من الأمر شيئا، والحكام الحقيقيون إنما هم الطبقة الحاكمة من رجال الحزب[2].

كما أن القول بأن الاشتراكية تقوم على محو الطبقية بصفة نهائية، وتسلم الطبقة العاملة للسلطة السياسية، هو التناقض بعينه؛ لأنه إقرار بطبقية من نوع آخر؛ طبقية يرأسها العمال الثوريون البروليتاريا باعتبارهم أعضاء الحزب الشيوعي الحاكم، والذين لا يتميزون عن الطبقات الإقطاعية والرأسمالية في شيء؛ فسلطتهم مطلقة على جميع الممتلكات المؤممة، ومركزهم السياسي يسوغ لهم استغلالها لمصالحهم الشخصية كيفما شاءوا، أما الفئات العريضة من العمال الكادحين فهم عبيد في أيدي هؤلاء[3].

والدليل على ذلك أن حكومات اشتراكية كثيرة استولت على السلطة في القرن العشرين، في كثير من بلدان العالم، لكن لم يحدث في أي منها إلغاء للدولة وتعويضها بمجتمع لا طبقي، وإنما العكس هو الذي حدث؛ فالحكومات الدكتاتورية والإدارات البيروقراطية هي السمة السائدة في هذه البلدان، مما انجر عنه انتفاضات شعبية عارمة، أدت بهذه الحكومات إلى الانهيار المتتابع، ولم يبق إلا بلدان قليلة تتبع هذا النظام[4].

---

1- بيارومونيك فاقر، مرجع سابق، ص81.

2- محمد المبارك، مرجع سابق، ص48.

3- ألفريد سوقي، الاشتراكية في الحرية، ترجمة: هشام دياب، دمشق: منشورات وزارة الثقافة، سنة1972، ص20.

4- سميح عبد الفتاح، مرجع سابق، ص58 وما بعدها.

"فلا يكفي إلغاء الملكية الخاصة قانونيا ويتم إعلان ملكية المجموع للثروة، ليتمتع هذا المجموع بملكيتها حقا، ويجد محتواها الحقيقي في حياته التي يعيشها، بل إن طبيعة الموقف السياسي سوف تجعل حظ المجموع في تملكه حظا قانونيا فحسب، وتسمح للطبقة الحاكمة أن تتمتع بالمحتوى الحقيقي للملكية، الذي يتمثل في سيطرتها المطلقة على مقدرات البلاد وثرواتها، وهكذا تحصل هذه الطبقة على نفس الفرص، التي كان الرأسماليون الاحتكاريون يتمتعون بها في المجتمع الرأسمالي، إذ تقف- فوق الأنظمة- وراء كل عمل من أعمال الدولة، وتحتكر لنفسها حق تمثيل المجتمع اللاطبقي والتصرف في ممتلكاته، وتصبح- في هذه اللحظة- أقدر من أي رأسمالي آخر على سرقة القيمة الفائضة"[1].

لقد كان مئات الألوف من الشعب السوفياتي يموتون جوعا في العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين، بينما رجال الحزب الشيوعي وزوجاتهم يرفلون في أغلى الألبسة الحريرية، ويسكنون في أفخم المساكن والفنادق، ويركبون أجود أنواع السيارات، ويأكلون أفخر أنواع الأطعمة؛ وجبة فرد واحد فيها بأكثر من خمسين مرة ما يربحه العامل في اليوم، ويصعب كثيرا تخيّل هؤلاء المسؤولين ضمن مواطني الاتحاد السوفياتي[2].

وبالإضافة إلى ذلك، فإن اعتماد الملكية العامة والتخطيط المركزي، نتج عنه إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة على حساب الخفيفة الموجهة للاستهلاك، مما أدى إلى ارتفاعٍ لأسعارها لم يتحمله أفراد المجتمع، حتى قيل:"معدة الاتحاد السوفياتي لم تستطع هضم الحديد والصلب"[3].

---

1- محمد باقر الصدر، اقتصادنا، بيروت: دار الكتاب اللبناني، سنة1977، ص ص:200-201.

2- عماد الدين خليل، مقال في العدل الاجتماعي، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، سنة1982، ص98 وما بعدها.

3- السيد عبد المولى، مرجع سابق، ص175.

بل حتى المبدأ التوزيعي - من كل حسب طاقته ولكل حسب عمله- يتناقض مع فلسفة المساواة الاشتراكية مباشرة بعد الشروع في تطبيقه؛ فالأفراد يختلفون في أعمالهم تبعا لاختلاف كفاءاتهم، ولنوعية الأعمال التي يقومون بها ودرجة تعقيدها؛ فمنهم العامل البسيط والعامل المدرب، والمبدع والمقلد، والقوي والضعيف، وهو ما تعترف به الاشتراكية نفسها"فحين يتحدث الاشتراكيون عن المساواة، فإنهم يقصدون من ذلك دائما المساواة الاجتماعية، مساواة الوضعية الاجتماعية، ولا يقصدون في حال من الأحوال مساواة القدرات الذهنية والحكمية للأفراد"[1].

إن هذا التناقض بين مبدأ التوزيع وكيفية تنفيذه، أعاد الطبقية مجددا للمجتمع الاشتراكي، الذي قام من أجل التخلص منها، حتى أصبحت الفروق بين الدخول المرتفعة والدخول المنخفضة في الاتحاد السوفياتي السابق تتراوح بين 5% و1,5% تبعا لاختلاف التقديرات[2].

ولذلك كانت مساوئ الطبقية في المجتمع الرأسمالي جلية واضحة في المجتمع الاشتراكي، بل أكثر منه بشاعة وسوءا؛ إذ اتسمت بالعنف والدموية وعمليات التطهير واسعة النطاق حفاظا على المركز الطبقي للفئة الحاكمة، وقد تجري هذه العمليات على مستويات أعلى في هرم السلطة[3].

وكانت إقامة دكتاتورية البروليتاريا أكبر مطعن للاشتراكيين بدأوا به عهدهم في روسيا بعد رفعهم شعارات إزالة الفوارق الاجتماعية وتحقيق المساواة والقضاء على الاستغلال، مما سهل قيام حرب أهلية دمرت الصناعة وأودت

---

1- حسين عمر، التطور الاقتصادي، مرجع سابق، ص77.

2- أحمد النجار، مدخل إلى النظرية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، بيروت: دار الفكر، ط2، سنة1974، ص16.

3- محمد باقر الصدر، مرجع سابق، ص197 وما بعدها.

بحياة ما يزيد عن عشرين مليون ضحية، أخلطت حسابات السلطة وجعلتها تتراجع عـن مبادئها وتقرّ من جديد بضرورة تنوع أشكال الملكية[1].

كما أن ظهور طبقة البيروقـراطيين الإداريـين واسـتحواذهم عـلى امتيـازات خاصـة لا تخالف امتيازات الرأسماليين، جعلت فئات عريضة من المجتمـع الاشـتراكي تعـادي النظـام القائم وتلجأ إلى محاربته بالعمل فيما يسمى باقتصـاد الظـل والسـوق السـوداء، فـانتشر الفساد واختلست الأموال العامـة، واختفـت المـواد الاسـتهلاكية الأساسـية، وظهـر تـداول العملات خارج أطر القـانون، إلى أن وصـلت هـذه المجموعـات الطفيليـة إلى التغلغـل في دواليب الحكم وتشرف على كثير من أجهزته، ويكون لها الدور بعد ذلك في تقويض أركان النظـام الاشـتراكي والتمهيـد للعولمـة الرأسـمالية بعـد التغيـيرات الأخـيرة في دول أوربـا الشرقية[2].

المطلب الثالث: الوسائل العلاجية لمساوئ النظام الاشتراكي ومدى نجاعتها

إن الملكية في النظام الاشتراكي كانت من البداية عاجزة عـن تحقيـق أهـدافها في إشـباع الحاجات الاقتصادية، والقضاء على الندرة، وتوفير الرفاهية للجميع، نظرا لمخالفتها للطبيعـة البشرية، فكان من جراء ذلك وقوف الآلاف من الفلاحين في وجه التأميم الاشتراكي لأراضـيهم وممتلكـاتهم، سـواء بتمـردهم عـلى السـلطة، أو بشـنهم لإضرابـات عامـة أدت بـالبلاد إلى مجاعات قاتلـة، راح ضـحيتها الملايـين مـن الشـعب، حاولـت الدولـة السـوفياتية عـلى إثـره الضغط على الفلاحين؛ بسـجنهم وتشريـدهم، ثـم بقتـل الكثـير مـنهم، ولكـن لم يُجـد ذلـك نفعـا، فاضـطرت في النهايـة إلى تغيـير مبادئهـا في التـأميم، واعترفـت بشيء مـن الملكيـات

---

1- سميح عبد الفتاح، انهيار الإمبراطورية السوفياتية، عمان- الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيـع، سـنة1996، ص ص:50-51.

2- سميح عبد الفتاح، مرجع سابق، ص56.

الخاصة للفلاحين كالقطع الأرضية الصغيرة والمساكن الريفية وبعض الحيوانات[1].

كما كان لسلاح الإضراب وتفعيل دور النقابات العمالية لحماية الجماهير من البيروقراطية؛ دور في جعل قادة الاشتراكية يحذرون من تجاوزات الإدارة الحزبية لحدود التزاماتها الوظيفية، ويحاولون محاربة الممارسات البيروقراطية لأعضاء الحزب، إلا أنها كانت بلا جدوى[2].

ومن أمثلة تلك المحاولات ما حدث في الاتحاد السوفياتي عام 1957م؛ من اعتماد اللامركزية في التخطيط تبعا للتوزيع الجغرافي للأقاليم، وما تحقق من إصلاح للمؤسسات الاشتراكية عام 1965م؛ بمنح الحرية في التقرير لرؤساء المؤسسات وتجنيبهم العراقيل الإدارية التي تمنعهم من التجديد والإبداع، وهكذا بدأت النظرية الرأسمالية تأخذ طريقها إلى فكر المنظرين الاشتراكيين وتلحق الشكوك بمقدساتهم ومبادئهم[3].

وعلى شاكلة الاتحاد السوفياتي؛ فقد لجأت كثير من الدول الاشتراكية إلى الأخذ بالمبادئ الرأسمالية، فهاهي الصين الشعبية تتراجع عن كثير من مبادئها وتفسح المجال لآلية السوق في بعض القطاعات، وتقبل بتفاعلات حوافز الربح في اقتصادياتها بعد ثبوت تأثيرها على التنمية[4].

وكذلك يوغسلافيا؛ التي تبنت النظام الاشتراكي بعد الحرب العالمية الثانية؛ ما لبثت أن تخلت عنه بعد فشل طريقة التأميم وعدم تحقيقها لرفاهية الشعب، فكان صدور قانون 02 تموز 1950م الخاص بالمؤسسات الذاتية التي يشرف

---

1- محمد المبارك، مرجع سابق، ص69.

2- بيارومونيك فاقر، مرجع سابق، ص90 وما بعدها.

3- روجيه دوهيم، مرجع سابق، ص243 وما بعدها.

4- السيد عبد المولى، مرجع سابق، ص44.

على إدارتها العمال أنفسهم، وإلغاء لجنة التخطيط المركزية، بحيث أصبحت المؤسسات حرة في جميع أنشطتها الاقتصادية؛ من إنتاج واستثمار وتوزيع وتحديد للأجور، ولم تعد خاضعة للسلطة إلا في مجال السياسات الضريبية والاعتمادات[1].

غير أن التعديلات التي لجأت إليها الاشتراكية، لم تكن علاجا كافيا للأزمة؛ بسبب عدم مساسها بالأسس التي يقوم عليها النظام الاشتراكي[2]، وبسبب أن الاشتراكيين يرون هذا الميل إلى الملكية الخاصة ضروريا للاشتراكية في أطوارها الأولى للوصول إلى المرحلة الشيوعية، ويسمونه"إنتاج السلع البسيط"؛ حيث يُسمح فيه بالملكية خاصة للمنتجين الذين يقومون بأنفسهم أو مع عائلاتهم باستعمال منتجاتهم واستبدالها بمنتجات الآخرين[3].

إلا أن هذا التطور للاشتراكية نحو الشيوعية المأمولة لم يتجسد واقعا؛ وإنما انحرف المجتمع الاشتراكي باتجاه تطبيق المبادئ الرأسمالية، وباستمرار، مما كان دليلا على فشل الاشتراكية في الميدان، وهو ما أثبته التاريخ باستقلال الجمهوريات السوفياتية تدريجيا بداية من عام 1989م.

ولا شك أن هذا العجز في الاشتراكية ناجم عن عدم قيامها على أصول وقواعد تستوعب مشاكل الحياة، وتتوافق مع الفطرة البشرية، كما أن التبديل والتعديل المتتابع لمبادئ الاشتراكية، أكد هذا الإخفاق؛ فمبدأ الملكية العامة لوسائل الإنتاج تم تعديله بالسماح للأفراد بالملكية الخاصة لبعض المشاريع؛ كالصناعات الصغيرة والتجارة الوسطى، كما أن مبدأ التوزيع الاشتراكي السوفياتي"من كل حسب قدرته، ولكل حسب ما يؤديه من عمل، ومن لا عمل

1- روجيه دوهيم، مرجع سابق، ص245 وما بعدها.
2- السيد عبد المولى، مرجع سابق، ص ص:175-176.
3- أوسكار لانكة ومايكل كاليتسكي، مرجع سابق، ص60.

له ليس له الحق أن يأكل"كان في دستور1936م، ثم خضع للتعديل عام 1961م ليعود إلى مبدأ التوزيع حسب الحاجة؛ مما يفيد تناقض المنهج الاشتراكي وعدم ثباته على مبادئه، وما ذلك إلا لعدم نجاعتها[1].

وقد أفضت هذه التعديلات إلى تكثيف دور المبادرات الفردية وحوافز الربح، وظهر قطاع كبير يلعب فيه النشاط الخاص دورا كبيرا، فتلاشت الاشتراكية وظهرت صورة أخرى من الاقتصاد المختلط؛ تمتزج فيه الملكية الخاصة مع العامة، والقطاع الخاص مع العام[2]، وبهذا لم تعد الملكية الاشتراكية تعني الملكية العامة لوسائل الإنتاج، والانتقال إلى آليات السوق وتبني حافز الربح والملكية الخاصة لم يعد يعني التخلي عن الاشتراكية، بل قد توجد حكومات اشتراكية على رأس السلطة في بلدان رأسمالية.

ومن الوسائل العلاجية لإخفاقات الاشتراكية، ما توصلت إليه قيادتها في الاتحاد السوفياتي من إصلاحات، عرفت باسم البريسترويكا؛ والتي تعني الإصلاح أو إعادة الهيكلة أو تجديد البنيات، ومن أهدافها إصلاح الحياة الاجتماعية؛ بتلبية حاجيات المواطنين وتحسينها، والاهتمام بظروف عملهم ومعيشتهم، وتطبيق العدالة الاجتماعية في أوساطهم[3].

لكن لم تكن نتيجة العمل بالمنهج الرأسمالي، ولا إصلاحات البريسترويكا في صالح المجتمعات الاشتراكية؛ فقد تدنَّى دخل 73% من العائلات البلغارية عن الحد الأدنى الرسمي للأجور عام 1992م، بعد أن كانت هذه النسبة لا

---

1- فتحي يكن ومنى حداد، البريسترويكا من منظور إسلامي، بيروت: مؤسسة الرسالة، سنة1991، ص35.

2- جورج سول، المذاهب الاقتصادية الكبرى، ترجمة: راشد البراوي، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط2، سنة1957، ص225.

3- غورباتشوف.م.س، بريسترويكا- نظرات جديدة على بلادنا وعلى العالم، ترجمة: العميد العربي سي لحسن، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، سنة1988، ص2 وما بعدها.

تزيد على 43% عام 1990م، وهبط دخل 50% من العائلات البولندية إلى أقل من مستوى خط الفقر عام 1992م، بعد أن كان هذا الرقم 40% عام 1991م، وارتفعت معدلات البطالة في بلدان أمريكا الجنوبية إلى 18,6% بعد أن كانت لاتتجاوز13,4%[1]، كما تدنَّى مستوى المعيشة للشعب السوفياتي إلى حد العجز عن شراء الطعام، مقابل وجود قطاع صغير من الأثرياء يتنافسون على السلع الترفيهية الآتية من الدول المتقدمة، محتقرين سلع وطنهم المحلية[2].

"لقد انهار الاقتصاد الروسي في عام 1992م بنحو 50%... وارتفع سعر الخبزبأكثر من مائة مرة من 13-18كوبيك في ديسمبر1991مقبل الإصلاحات إلى أكثر من 20روبل في أكتوبر1992م، وزاد سعر جهاز التلفزيون المنتج محليا من 800روبل إلى 85000روبل. وفي المقابل زادت الأجور ما يقرب من عشر مرات؛ أي أن الدخول الحقيقية انخفضت بأكثر من 80 %، واكتسحت مليارات الروبلات من مدخرات العمر كله... كان متوسط الدخول أدنى من 10دولارات أمريكية شهريا 1992م-1993م، والحد الأدنى للأجور1992م نحو 3دولارات أمريكية شهريا، وأستاذ الجامعة يكسب 8 دولارات أمريكية، والموظف المكتبي 7 دولارات أمريكية، والممرضة المؤهلة في عيادة حضرية تكسب 6 دولارات أمريكية. ومع تحرك أسعار كثير من السلع الاستهلاكية بسرعة نحو مستويات السوق العالمية، لم تكن رواتبهم بالروبلات تكاد تكفي شراء الغذاء، فمعطف شتوي مثلا يمكن أن يشترى بستين دولارا أمريكيا، أي ما يعادل راتب تسعة أشهر... وأعباء إجراء جراحة في المستشفى تعادل مابين دخل شهرين وستة أشهر، مما يعني أنه لا يطيقها سوى الأغنياء الجدد"[3].

1- روجيه جارودي، مرجع سابق، ص ص:131-132.

2- ميشيل تشوسودوفيسكي، مرجع سابق، ص253.

3- نفس المرجع ، ص ص:248-249.

وفي النهاية أثبت الواقع أن البريسترويكا ما هي إلا عملية ارتجالية هدفها مسايرة الظروف المستجدة دون تغييرها أو التأثير فيها، مما أدى إلى كارثة اجتماعية وسياسية رهيبة، أودت بشعوب الاتحاد السوفياتي إلى الفقر المدقع، وانهيار الاقتصاد بشكل عام، وتولدت أزمة عميقة شاملة أطاحت بكيان الدولة السوفياتية وأزالتها من الوجود[1].

و"بعد خمس سنوات من أزمة 1998 المالية، تعيش روسيا أول مرة في تاريخها وضعا اقتصاديا جيدا.... ويعود الفضل في هذا الانتعاش الاقتصادي إلى التوسع القوي للصناعات النفطية، والأنشطة المتعلقة بصناعة الآلات، وكذلك البناء، والنقل، والاتصالات، والتجارة بالمفرق...إن النجاحات الاقتصادية الروسية لا يجوز أن تنسينا أن 12شركة كبيرة تنتج وحدها 70% من الناتج الإجمالي الوطني، بينما تجد الشركات المتوسطة والصغيرة صعوبات في تطوير نفسها في محيط يتسم بعدم الشفافية وغياب القانون، والقرارات البيروقراطية التعسفية وانتشار الفساد. وقد ثبّتت البيروقراطية مواقعها بقوة بالقياس إلى المرحلة السوفياتية. ويمكن القول أنها أصبحت الآن العامل الأقوى على مسرح الأسواق غير الشرعية والفاسدة. فالوظيفة في القطاع العام أصبحت بمنزلة بزنس خاص. وأصبح واجباً على رجال الأعمال استرجاع بالشراء الحقوق الدستورية من البيروقراطيين...ومع ذلك هناك 40 مليون من الروس، أي 25% من عدد السكان الإجمالي، يستمرون في العيش تحت خط الفقر أقل من دولار واحد في اليوم ولكل شخص حسب إحصاءات البنك الدولي"[2].

1- سميح عبد الفتاح، مرجع سابق، ص79 وما بعدها.

2- توفيق المديني، مرجع سابق، ص183 وما بعدها.

وخلاصة القول أن فلسفة الملكية نالت اهتماما لدى الاقتصاديين الرأسماليين والاشتراكيين على السواء، إلا أنهم اختلفوا اختلاف تضاد في تبنيها كنظام اقتصادي يطبقونه في مجتمعاتهم؛ فجنح النظام الرأسمالي إلى الإفراط في الملكية الخاصة على حساب الملكية العامة، مغلبا مصلحة الفرد على مصالح المجتمع؛ مما أدى إلى الخلل في توزيع الثروات والدخول، وظهور الفوارق الطبقية بين شدة الغنى للأقلية مقابل شدة الفقر للأغلبية.

وحاول مفكرو الرأسمالية علاج المشكلة التوزيعية بسياسات اقتصادية واجتماعية متنوعة ذات صبغة اشتراكية، ولم يحققوا هدفهم في ذلك؛ نظرا لأن الممارسات الاشتراكية لم تكن إلا ترقيعا للأوضاع دون مساس بالمبادئ والأسس.

وعلى العكس من ذلك تماما؛ جنح النظام الاشتراكي إلى التفريط في الملكية الخاصة مقابل اعتماد الملكية العامة إلى أقصى الحدود، وكان تأميم الملكيات الخاصة للأفراد أهم جانب تكونت به الملكية العامة؛ مما أدى إلى سوء توزيع الثروات والدخول بصورة مماثلة لما حدث في المجتمع الرأسمالي؛ إذ حلّت الأقلية الحاكمة محلّ الأقلية الرأسمالية وقامت بنفس مهامها في تكديس الثروات والدخول وابتليت جماهير الشعب بالفقر والحرمان.

وتتابعت إصلاحاتٌ لمساوئ التوزيع في النظام الاشتراكي من طرف القائمين عليه، ولكونها رأسمالية الصبغة؛ باءت بالفشل كذلك، لعدم تركيزها على تغيير الأصول والمبادئ وتصحيح الرؤى والأفكار المذهبية للاشتراكية.

غير أن الملاحَظ من لجوء كل نظام من النظامين إلى الآخر؛ لعلاج مساوئه التوزيعية، يؤكد عجز كل نظام عن إكمال نقائصه من مبادئه الذاتية، واعترافا ضمنيا بمبادئ النظام الآخر. ومنه تتجلى الحاجة إلى نظام يبقي على ما في كلا

النظامين من حسنات ويتمم ما ينقصهما، ويزيل ما فيهما من مساوئ، ولا شك أن النظام الاقتصادي الإسلامي له دور في ذلك، وهو ما ينبغي لفت الأنظار إليه، وتوجيه الدراسات والأبحاث نحوه.

# قائمة المصادر والمراجع


1- إبراهيم مصطفى ومن معه، المعجم الوسيط، تحقيق: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة، د ت.

2- أحمد بركات، مدخل الاقتصاد، الجزائر: دار بلقيس للنشر، سنة2014.

3- أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، سنة2008.

4- أحمد حسين الرفاعي، مناهج البحث العلمي تطبيقات إدارية واقتصادية، عمّان: دار وائل للطباعة والنشر، سنة1998.

5- أحمد علاش، دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، سنة2010.

6- أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، سنة2008.

7- أحمد النجار، مدخل إلى النظرية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، بيروت: دار الفكر، ط2، سنة1974.

8- أحمد هني، العملة والنقود، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، سنة1999.

9- أسامة محمد الغولي ومجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد السياسي، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، سنة1998.

10- اسماعيل بن حماد (الجوهري)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت: دار العلم للملايين، ط4، سنة1987.

11- إسماعيل محمد هاشم، مبادئ الاقتصاد التحليلي، بيروت: دار النهضة العربية، سنة1978.

12- أوسكار لانكة ومايكل كاليتسكي، الاقتصاد السياسي ـ الرأسمالية والاشتراكية، ترجمة: محمد سلمان حسن، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر،1980.

13- أيمن أبو الروس، كيف تصبح مليونيرا، عين مليلة: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.

14- بسام أبو خضير ومن معه، مدخل إلى علم الاقتصاد، إربد-الأردن: دار الكندي للنشر والتوزيع، سنة1989.

15ـ- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، سنة2004.

16- بن عصمان محفوظ، مدخل في الاقتصاد الحديث، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، سنة2003.

17- بول أ. ساموبلسون، علم الاقتصاد، ترجمة: مصطفى موفق، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، سنة1993.

18- بيار لاروك، الطبقات الاجتماعية، ترجمة: جوزيف عبود كبه، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، سنة1973.

19- بيارومونيك فاقر، الماركسية بعد ماركس، ترجمة: نسيم نصر، بيروت- باريس: منشورات عويدات، سنة1974.

20- توفيق المديني، وجه الرأسمالية الجديد- دراسة- دمشق: اتحاد الكتاب العرب، سنة2004.

21- جمال الدين لعويسات، مدخل إلى علم الاقتصاد، تونس: دار إسهامات في أدبيات المؤسسة، ط1، سنة1996.

22- جمال الدين محمد السعيد، النظرية العامة بين الرأسمالية والاشتراكية، الفجالة: دار الجيل للطباعة، سنة1965.

23- جورج سول، المذاهب الاقتصادية الكبرى، ترجمة: راشد البراوي، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط2، سنة1957.

24- جون مينر كينز، النظرية العامة في الاقتصاد، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الأنيس للنشر، سنة1991.

25- حازم الببلاوي، أصول الاقتصاد السياسي، الإسكندرية، منشأة المعارف، ط2، سنة1996.

26- حسين بلعجوز، المدخل لنظرية القرار، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، سنة2010.

27- حسين عمر، التطور الاقتصادي، القاهرة: دار الفكر العربي، سنة1988.

28- حسين عمر، المدخل إلى دراسة علم الاقتصاد، القاهرة: دار الكتاب الحديث، سنة1998.

29- حسين عمر، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، جدة: دار الشروق، د.ت.

30- حكمت ققلجملي، تطور أشكال الملكية، ترجمة: فاضل جنكر، بيروت: دار ابن رشد، سنة 1978.

31- خالد أحمد فرحان المشهداني ورائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، مبادئ الاقتصاد، عمّان: دار الأيام للنشر والتوزيع، سنة2013.

32- خياري زهية، تحسين الإنتاجية كمدخل لتعزيز القدرة التنافسية: حالة واقع القطاع الصناعي العمومي الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عنابة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة2010/2009.

33- دليلة عارف، بحث في الاقتصاد السياسي، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ط2، سنة1987.

34- رؤوف شلبي، العمل الاقتصادي من وجهة نظر الإسلام، قسنطينة: دار الضياء للإنتاج الإعلامي والتوزيع، د.ت.

35- ربحي مصطفي عليان وعثمان محمد غنيم، مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق، عمّان: دار صفاء للنشر والتوزيع، سنة2000.

36- رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية، بيروت: دار الفكر المعاصر، سنة2000.

37- رحيم يونس كرو العزاوي، مقدمة في منهج البحث العلمي، عمّان: دار دجلة، سنة2008.

38- رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي، القاهرة: دار النهضة العربية، سنة1979.

39- رفيقة حروش، الاقتصاد السياسي، الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، سنة2011.

40- رمضان الشراح، الاستثمار النظرية والتطبيق، الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، سنة2005.

41- روجيه جارودي، أمريكا طليعة الانحطاط- تعريب:عمرو زهيري، القاهرة: دار الشروق، ط2، سنة2000.

42- روجيه دوهيم، ترجمة: سموحي فوق العادة، مدخل إلى الاقتصاد، بيروت: دار منشورات عويدات، د.ت.

43- سعد الدين السيد صالح، انهيار الشيوعية أمام الإسلام، الجزائر: مكتبة رحاب، سنة1990.

44- سعيد سعد مرطان، مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، بيروت: مؤسسة الرسالة، سنة2002.

45- السعيد عاشور، إدارة المنظومات الإنتاجية، القاهرة: دار الشروق، سنة2000.

46- سكينة بن حمود، مدخل لعلم الاقتصاد، الجزائر: دار المحمدية العامة، سنة2009.

47- سميح عبد الفتاح، انهيار الإمبراطورية السوفياتية، عمان- الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، سنة1996.

48- سمير حسون، الاقتصاد السياسي، صيدا-لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط2، سنة2004.

49- سمير الهضيبي، تأملات حول الحل الإسلامي والمشكلة الاقتصادية، الزهراء للإعلام العربي، سنة1987.

50- سوزي عدلي ناشد، الاقتصاد السياسي- النظريات الاقتصادية، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، سنة2008.

51- السيد عبد المولى، أصول الاقتصاد، القاهرة: دار الفكر العربي، سنة1977.

52- سيد قطب، معركة الإسلام والرأسمالية، بيروت- القاهرة: دار الشرق، ط9، سنة1983.

53- صالح حميد العلي، توزيع الدخل في الاقتصاد الإسلامي والنظم الاقتصادية المعاصرة، دمشق- بيروت: اليمامة للطباعة والنشر التوزيع، سنة2001.

54- صالح مهدي محسن العامري، طاهر محسن منصور الغالبي، الإدارة والأعمال، عـمّان: دار وائل، ط2، سنة2008.

55- صامويل عبود، الاقتصاد السياسي للرأسمالية، الجزائـر: ديـوان المطبوعـات الجامعيـة، د.ت.

56- صبحي تادرس قريصة ومدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقـات الاقتصـادية الدولية، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، سنة1983.

57- صلاح الدين الصيرفي، مقدمة في مبادئ الاقتصاد، الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، ط2، سنة1961.

58- صلاح الدين نامق، الاشتراكية دراسة اقتصادية تحليلية، القاهرة: مطبعة لجنـة البيـان العربي، ط5، سنة1958.

59- ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية- التحليل الاقتصادي الجزئي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، سنة1989.

60- طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، عمّان: دار صفاء للنشر والتوزيع، سنة1998.

61- طاهر حيدر حردان، مبادئ الاقتصاد، عمّان: دار المستقبل للنشر والتوزيع، سنة1997.

62- الطيب داودي، مدخل لعلم الاقتصاد، عمّان: مكتبة المجتمع العربي للـنشر والتوزيـع، سنة2010.

63- عادل أحمد حشيش وزينب حسين عوض اللـه، مبادئ علـم الاقتصـاد، الإسـكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، سنة1999.

64- عادل حسن، التنظيم الصناعي وإدارة الإنتاج، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، سنة1998.

65- عارف حمو ومن معه، مبادئ الاقتصاد، عمّان: مطابع الشمس، سنة1993.

66- عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، دمشق/بيروت: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، ط4، سنة1993.

67- عبد الرحمن ذكي إبراهيم، بعض ملامح الإنتاج والتوزيع والتبادل في الاقتصاد الإسلامي، المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قطر، العدد الأول، سنة1990.

68- عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد وتسيير المؤسسة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، سنة2009.

69- عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، عمّان: دار زهران للنشر والتوزيع، سنة2016.

70- عبد اللطيف بن أشنهو، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، سنة2004.

71- عبد اللطيف بن أشنهو، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، سنة2000.

72- عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي مبادئ الاقتصاد التحليلي، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، سنة1978.

73- عبد الله الطاهر ومن معه، مبادئ الاقتصاد السياسي، عمّان: دار وائل للطباعة والنشر، سنة2002.

74- عبد الناصر جندلي، تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، سنة2007.

75- عثمان محمد عثمان، السيد عبد المعبود ناصف، مبادئ علم الاقتصاد، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، د.ت.

76- عدنان فضل أبو الهيجاء، المقدرة التنافسية للصناعات الصغيرة الأردنية، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المفرق- الأردن: جامعة آل البيت، المجلد 13، العدد 2، سنة2007.

77- عزمي رجب: الاقتصاد السياسي، بيروت: دار العلم للملايين، ط8، سنة1985.

78- العشري حسين درويش ومن معه، مبادئ علم الاقتصاد، طنطا-مصر: مطبعة دار الشعب، سنة1994.

79- عقيل جاسم عبد الله، المدخل إلى التخطيطات الاقتصادية ـ منهج نظري وأساليب تخطيطية ـ طرابلس: الجامعة المفتوحة، سنة1996.

80- علي أحمد السالوس، الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة، الدوحة: دار الثقافة، سنة1998.

81- علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، بيروت: دار الكتاب العربي، سنة1405ه.

82- علي السلمي، إدارة الأفراد والكفاءة الإنتاجية، القاهرة: مكتب غريب للطباعة، ط3، سنة1985.

83- علي لطفي: مقدمة في علم لاقتصاد، القاهرة، د.ن، سنة1967.

84- عماد الدين خليل، مقال في العدل الاجتماعي، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، سنة1982.

85- عمر صخري، مبادئ الاقتصاد الجزئي الوحدوي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط8، سنة2008.

86- عيسى عبده وأحمد إسماعيل يحيى، الملكية في الإسلام، القاهرة: دار المعارف، د.ت.

87- عيسى يحة، تسيير الإنتاج وإدارة العمليات الإنتاجية والتخزين – مقاربة نظامية، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، سنة2010.

88- غورباتشوف.م.س، بريسترويكا- نظرات جديدة على بلادنا وعلى العالم، ترجمة: العميد العربي سي لحسن، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، سنة1988.

89- غوليكوف ف.ا، وآخرون، الاتحاد السوفييتي، موسكو: دار التقدم، سنة1979.

90- فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي مدخل للدراسات الاقتصادية، بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، سنة1981.

91- فتحي يكن ومنى حداد، البريسترويكا من منظور إسلامي، بيروت: مؤسسة الرسالة، سنة1991.

92- ألفريد سوقي، الاشتراكية في الحرية، ترجمة: هشام دياب، دمشق: منشورات وزارة الثقافة، سنة1972.

93- الفريد سوفي، تطلعات اقتصادية، ترجمة: علي مقلد، بيروت، دار منشورات عويدات، الجزائر: الشركة لوطنية للنشر والتوزيع، د.ت.

94- فكري أحمد نعمان، النظرية الاقتصادية في الإسلام، دبي: دار القلم، سنة1985.

95- كارل ماركس، رأس المال- نقد الاقتصاد السياسي، ترجمة: محمد عيتاني، بيروت: مكتبة المعارف، سنة1981.

96- كارل ماركس وأنجلز ولينين، الشيوعية العلمية، ترجمة: فؤاد أيوب، دمشق: دار دمشق للطباعة العربية، سنة1982.

97- كامل علاوي كاظم الفتلاوي وحسين لطيف كاظم الوبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، عمّان: دار صفاء للنشر والتوزيع، سنة2013.

98- لجنة من العلماء السوفيتيين، الموسوعة الفلسفية، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ط 4، سنة1981.

99- ليونارد سلك، ترجمة: سميرة بحر، الاقتصاد للجميع، القاهرة: مؤسسة سجل العرب، سنة1983.

100- محمد أحمد صقر، قراءات في الاقتصاد الإسلامي (الاقتصاد الإسلامي- مفاهيم ومرتكزات)- جدة: مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، د.ت.

101- محمد باقر الصدر، اقتصادنا، بيروت: دار الكتاب اللبناني، سنة1977.

102- محمد بن مكرم (ابن منظور)، لسان العرب، بيروت: دار صادر، د.ت.

103- محمد بن يعقوب (الفيروزآبادي)، القاموس المحيط، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط8، سنة2005.

104- محمد بوجلال، البعد الاقتصادي للقطاع غير الربحي: حالة الولايات المتحدة الأمريكية، الكويت : الأمانة العامة للأوقاف، سنة1996.

105- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي -الأساسيات-، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، ط6، سنة1994.

106- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الاسكندرية: مطبعة التوني، سنة1993.

107- محمد عبد المنعم الجمال، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، القاهرة: دار الكتاب المصري، ط2، سنة1986.

108- محمد عبد المولى، تطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي عبر العصور، تونس: الشركة التونسية للتوزيع، سنة1979.

109- محمد المبارك، نظام الإسلام- الاقتصاد مبادئ وقواعد عامة، بيروت: دار الفكر، ط3، د.ت.

110- محمد متولي الشعراوي، الإسلام بين الرأسمالية والشيوعية، باتنة- الجزائر: دار الشهاب، د.ت.

111- محمود بابللي، الاقتصاد الإسلامي في ضوء الشريعة الإسلامية، الرياض: مطبعة المدينة المنورة، ط2، سنة1976.

112- محمود الخالدي، حكم الإسلام في الرأسمالية، الجزائر: شركة الشهاب للنشر والتوزيع، د.ت، ص80.

113- محمود يونس ومحمدي فوزي أبو السعود، مبادئ علم الاقتصاد، بيروت: الدار الجامعية، سنة1993.

114- محمود يونس محمد وعبد النعيم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، بيروت: الدار الجامعية، سنة1985.

115- محي محمد مسعد، الوجيز في مبادئ علم الاقتصاد، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، سنة2009.

116- مصطفى السباعي، التكافل الاجتماعي في الإسلام، بيروت:دار الوراق للنشر والتوزيع، سنة1998.

117- مصطفى فؤاد عبيد، مهارات البحث العلمي، أكاديمية الدراسات العلمية، سنة2003.

118- مكي مصطفى، البحث العلمي آدابه وقواعده ومناهجه، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، سنة2013.

119- مهدي حسن زويلف، علم النفس الإداري ومحددات السلوك الإداري، عمّان-الأردن: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، سنة1982.

120- ميشيل تشوسودوفيسكي، عولمة الفقر- ترجمة: محمد مستجير مصطفى- دار الكتب، ط2، سنة2000.

121- نادر أحمد أبو شيخة، الكفاية الإنتاجية ووسائل تحسينها في المؤسسات العامة، عمّان: مطابع الدستور التجارية، سنة1982.

122- ناصر دادي عدون، المؤسسة الاقتصادية، موقعها في الاقتصاد، وظائفها وتسييرها، الجزائر: دار المحمدية العامة، سنة1998.

123- نسيب الخازن، مبادئ علم الاقتصاد، بيروت: دار مكتبة الحياة، سنة1964.

124- وجيه عبد الرسول العلي، الإنتاجية مفهومها قياسها العوامل المؤثرة فيها، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، سنة1983.

125- يوسف القرضاوي، مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط10، سنة1994.